



١٢ - كتاب الزكاة^(١)

ذلك يسيراً وجبت الزكاة والثاني تحديد فتمت نقص شيئاً وإن قل لم تجب الزكاة وفي هذا الحديث فائدتان إحداهما وجوب الزكاة في هذه المحدودات الثانية أنه لا زكاة فيما دون ذلك ولا خلاف بين المسلمين في هاتين إلا ما قال أبو حنيفة وبعض السلف أنه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الأحاديث الصحيحة وكذلك أجمعوا على أن في عشرين مثقالاً من الذهب زكاة إلا ما روى عن الحسن البصري والزهري أنهما قالا لا تجب في أقل من أربعين مثقالاً والأشهر عنهما الوجوب في عشرين كما قاله الجمهور قال القاضي عياض وعن بعض السلف وجوب الزكاة في الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم وإن كان دون عشرين مثقالاً قال هذا القائل ولا زكاة في العشرين حتى تكون قيمتها مائتي درهم وكذلك أجمعوا فيما زاد في الحب والتمر أنه يجب فيما زاد على خمسة أوسق بحسابه وأنه لا أوقاص فيها.

واختلفوا في الذهب والفضة فقال مالك والليث الثوري والشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأكثر أصحاب أبي حنيفة وجماعة أهل الحديث أن فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا نقص وروى ذلك عن علي وابن عمر وقال أبو حنيفة وبعض السلف لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعين درهماً ولا فيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ أربعة دنائير فإذا زادت فقيس كل أربعين درهماً درهم وفي كل أربعة دنائير درهم فجعل لها وقصاً كالمائشة واحتج الجمهور بقوله ﷺ في صحيح البخاري: «في الرقة ربع العشر» والرقة الفضة وهذا عام في النصاب وما فوقه بالقياس على الجوب ولأبي حنيفة في المسألة حديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به قال القاضي: ثم إن مالكا والجمهور يقولون يضم الذهب والفضة بعضهما إلى بعض في إكمال النصاب ثم إن مالكا يراعى الوزن ويضم على الأجزاء لا على القيم ويعمل كل دينار عشرة دراهم على الصرف الأول وقال الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة يضم على القيم في وقت الزكاة وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود لا يضم مطلقاً.

(٢) قوله ﷺ: (ولا فيما دون خمس فود صدقة) الرواية المشهورة خمس فود بإضافة فود إلى خمس وروى يثوبن خمس ويكون فود بدلاً منه حكاه ابن عبد البر والقاضي وغيرهما والمعروف الأول ونقله ابن عبد البر والقاضي عن الجمهور قال أهل اللغة: الذود من الثلاثة إلى العشر لا واحد له من لفظه إنما يقال في الواحد بعير وكذلك النفر والرهط والقوم والنساء وأشبه هذه الألفاظ لا واحد لها من لفظها قالوا: وقوله ﷺ: خمس فود كقوله خمسة أبعرة وخمسة جمال وخمس نوق وخمس نسوة قال سيويه تقول ثلاث فود لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكوره ثم الجمهور على أن الذود من ثلاثة إلى العشرة وقال أبو عبيد ما بين ثلاث إلى تسع وهو غنص بالإثنت وقال الحربي قال الأصمعي: الذود ما بين الثلاث إلى العشرة والمصبة خمس أو ست والصرمة ما بين العشرة إلى العشرين والعكرة ما بين العشرين إلى الثلاثين والمهجمة ما بين الستين إلى السبعين والهنية مائة والحظر نحو مائتين والعرج من خمسمائة إلى ألف وقال أبو عبيدة وغيره الصرمة ما بين العشر إلى الأربعين وأنكر ابن قتيبة أن يقال خمس فود كما لا يقال خمس ثوب وغلطه العلماء بل هذا اللفظ شائع في الحديث

(١) هي في اللغة النماء والتطهير فالمال ينمي بها من حيث لا يرى وهي مطهرة لمؤديها من الذنوب وقيل ينمي أجراها عند الله تعالى وسميت في الشرع زكاة لوجود المعنى اللغوي فيها وقيل لأنها تركي صاحبها وتشهد بصحة إيمانه كما سبق في قوله ﷺ: «والصدقة برهان» قالوا وسميت صدقة لأنها دليل لتصديق صاحبها وصحة إيمانه بظاهره وباطنه قال القاضي عياض: قال المازري رحمه الله قد أفهم الشرع أن الزكاة وجبت للمواساة وإن المواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو النصاب ثم جعلها في الأموال الثابتة وهي العين والزروع والمائشة وأجمعوا على وجوب الزكاة في هذه الأنواع واختلفوا فيما سواها كالعروض فالجمهور يوجبون زكاة العروض وداود يمنعها تعلقاً بقوله ﷺ: «ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة» وحله الجمهور على ما كان للفتنة وحل الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة فنصاب الفضة خمس أواق وهي مائتا درهم بنص الحديث والإجماع وأما الذهب: فعشرون مثقالاً والمعمول فيه على الإجماع قال وقد حكى فيه خلاف شاذ وورد فيه أيضاً حديث عن النبي ﷺ.

وأما الزروع والثمار والمائشة فنصبها معلومة ورتب الشرع مقدار الواجب بحسب المؤنة والتعب في المال فأعلاها وأقلها تعباً الركاز وفيه الخمس لعدم التعب فيه ولبه الزرع والتمر فإن سقي بماء السماء ونحوه ففيه العشر ولا فتصفه ولبه الذهب والفضة والتجارة وفيها ربع العشر لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ولبه المائشة فإنه يدخلها الأوقاص بخلاف الأنواع السابقة والله أعلم.

١-(٩٧٩) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ بُكَيْرٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَمْرُو بْنَ يَحْيَى ابْنَ عَمَارَةَ، فَأَخْبَرَنِي، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ^(١) صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدَ صَدَقَةٌ^(٢)، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ^(٣)». [أخرجه البخاري: ١٤٤٧، ١٤٤٥.]

(١) قوله ﷺ: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) الأوسق جمع وسق فيه لغتان فتح الواو وهو المشهور وكسرهما وأصله في اللغة الحمل والمراد بالوسق ستون صاعاً كل صاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى وفي رطل بغداد أقوال أظهرها أنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون بلا أسباع وقيل مائة وثلاثون فالأوسق الخمسة ألف وستمائة رطل بالبغدادى وهل هذا التقدير بالأرطال تقريب أم تحديد فيه وجهان لأصحابنا أصحابهما تقريب فلذا نقص عن

أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى ابْنُ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى ابْنِ عُمَارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِخَمْسٍ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِوَيْلٍ خَلِيصٍ ابْنَ عَيْنَةَ.

٣- () وَخَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَخْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَبِي مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ ابْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عُمَارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ».

٤- () وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ زُهَيْرٍ ابْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عُمَارَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ^(١) مِنْ تَمَرٍ^(٢) وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ». (أخرجه البخاري: ١٤٥٩، ١٤٨٤).

(١) هكذا هو في الأصول خمسة أوساق وهو صحيح، جمع وسق بكر الواو كحمل وأحال وقد سبق أن الوسق يفتح الواو ويكسر.

(٢) هو تمر يفتح التاء المثناة وإسكان الميم وفي رواية عماد بن رافع عن عبد الرزاق ثمر يفتح المثلثة وفتح الميم.

٥- () وَخَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عُمَارَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ صَدَقَةٌ، حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ».

٥- () وَخَدَّثَنِي عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِثَلَاثِ خَلْفٍ ابْنِ مَهْدِيٍّ.

٥- () وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ وَمَعْمَرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِثَلَاثِ خَلْفٍ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَيَحْيَى ابْنِ آدَمَ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: (بَدَلَ التَّمَرِ) تَمَرٍ.

الصحيح ومسموع من العرب معروف في كتب اللغة وليس هو جمعا لمفرد بخلاف الأوثاب قال أبو حاتم السجستاني: تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الإبل وثلاث ذود لثلاث من الإبل وأربع ذود وعشر ذود على غير قياس كما قالوا لثلاثة وأربعمائة والقياس مئتين ومئات ولا يكادون يقولونه وقد ضبطه الجمهور خمس ذود ورواه بعضهم خمسة ذود وكلاهما لرواة كتاب مسلم والأول أشهر وكلاهما صحيح في اللغة فإثبات الهاء لانطلاقه على المذكر والمؤنث ومن حذفها قال الداودي: أراد أن الواحدة منه فريضة.

(٣) قوله ﷺ: () وليس فيما دون خمس أواقي صدقة هكذا وقع في الرواية الأولى أواقى بالياء وفي باقي الروايات بعدها أواق بحذف الياء وكلاهما صحيح قال أهل اللغة: الأوقية بضم الهززة وتشديد الياء وجمعها أواقى بتشديد الياء وتخفيفها وأواق بحذفها قال ابن السكيت في الإصلاح كل ما كان من هذا النوع واحدا مشددا جاز في جمعه التشديد والتخفيف فالأوقية والأواقى والسرية والسراري والحنية والعلبة والأثنية ونظائرهما وانكر جمهورهم أن يقال في الواحدة وقية بحذف الهززة وحكى الليثاني جوازها بحذف الواو وتشديد الياء وجمعها وقايا.

وأجمع أهل الحديث والفقه وأئمة أهل اللغة على أن الأوقية الشرعية أربعون درهما وهي أوقية الحجاز.

قال القاضي عياض: ولا يصح أن تكون الأوقية والدراهم مجهولة في زمن النبي ﷺ وهو يوجب الزكاة في أعداد منها ويقع بها البياعات والأنكحة كما ثبت في الأحاديث الصحيحة قال: وهذا يبين أن قول من زعم أن الدراهم لم تكن معلومة إلى زمان عبد الملك بن مروان وأنه جمعها برأي العلماء وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل ووزن الدرهم ستة دوايق قول باطل وإنما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام وعلى صفة لا تختلف بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغارا وكبارا وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة ومينة ومغربية فأروا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقش وتصيرها وزنا واحدا لا يختلف وأعيانا ليستغنى فيها عن الموازين فجعلوا أكبرها وأصغرها وضربوه على وزنهم قال القاضي: ولا شك أن الدراهم كانت حشدة معلومة والا فكيف كانت تعلق بها حقوق الله تعالى في الزكاة وغيرها وحقوق العباد ولهذا كانت الأوقية معلومة هذا كلام القاضي وقال أصحابنا: أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن المعروف وهو أن الدرهم ستة دوايق وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولم يتغير المقياس في الجاهلية ولا الإسلام.

٢- () وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ زُهَيْرٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَخَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ.

كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرُو ابْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢- () وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة روهه بالضم وهو الصواب جمع عشر وقد اتفقوا على قولهم عشور أهل النعمة بالضم وهو الصواب جمع عشر ولا فرق بين اللفظين.

(٣) وأما السائبة: فهو البعير الذي يسقى به الماء من البئر ويقال له الناضح يقال منه سنا يسنو إذا أسقى به وفي هذا الحديث وجوب العشر فيما سقي بماء السماء والأنهار ونحوها مما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف العشر فيما سقي بالنواضح وغيرها مما فيه مؤنة كثيرة وهذا متفق عليه ولكن اختلف العلماء في أنه هل تجب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزروع والرياحين وغيرها إلا الحشيش والخطب ونحوهما أم يختص؟ فعمم أبو حنيفة وخصص الجمهور على اختلاف لهم فيما يختص به وهو معروف في كتب الفقه.

٢- باب لا زكاة على المسلم في عبده وقربيه

٨-(٩٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عِرَالٍ ابْنِ مَالِكٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا قَرَبِيهِ صَدَقَةٌ»^(١). (أخرجه البخاري: ٢١٤٦٣).

(١) هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها وأنه لا زكاة في الخيل والرقيق إذا لم تكن للتجارة وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف إلا أن أبا حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان ونفرا أوجبوا في الخيل إذا كانت إناثاً أو ذكوراً وإناثاً في كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس لهم حجة في ذلك وهذا الحديث صريح في الرد عليهم.

٩-() وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الشَّائِقِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عِرَالٍ ابْنِ مَالِكٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، (قَالَ عَمْرُو) :، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، (وَقَالَ زُهَيْرٌ: يَتْلُغُ بِهِ) «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا قَرَبِيهِ صَدَقَةٌ». (أخرجه البخاري: ٢١٤٦٤).

٩-() حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَالٍ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٦-(٩٨٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ»^(١)، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُونٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ.

(١) قوله ﷺ: (ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة) قال أهل اللغة: يقال ورق وورق بكسر الراء وإسكانها والمراد به هنا الفضة كلها مضروبوها وغيره واختلف أهل اللغة في أصله فقيل يطلق في الأصل على جميع الفضة وقيل هو حقيقة للمضروب دراهم ولا يطلق على غير الدراهم إلا مجازاً وهذا قول كثير من أهل اللغة وبالأول قال ابن قتيبة وغيره منهم وهو مذهب الفقهاء ولم يأت في الصحيح بيان نصاب الذهب وقد جاءت فيه أحاديث بتحليل نصابه بعشرين مثقالاً وهي ضعاف ولكن أجمع من يعتد به في الإجماع على ذلك وكنا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون المعشرات وفي هذا الحديث دلالة للمذهب الشافعي وموافقه في الفضة إذا كانت دون مائتي درهم راتجة أو نحوها لا زكاة فيها، لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» وقد سبق أن الأوقية أربعون درهماً وهي أوقية الحجاز الشرعية وقال مالك إذا نقصت شيئاً يسيراً بحيث تروج رواج الوازنة وجبت الزكاة ودليلنا أنه يصدق أنها دون خمس أواق وفيه دليل أيضاً للشافعي وموافقه في الدراهم المغشوشة أنه لا زكاة فيها حتى تبلغ الفضة المحضة منها مائتي درهم.

١- باب ما فيه العُشْرُ أو نصف العُشْر

٧-(٩٨١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ سَرْحٍ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَالْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ.

قال أبو الطاهر: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ الْخَارِثِ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ»^(١) الْعُشُورُ^(٢)، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّائِبَةِ^(٣) نِصْفُ الْعُشْرِ.

(١) وأما الغيم: هنا ففتح الغين المعجمة وهو المطر وجاء في غير مسلم الغيل باللام قال أبو عبيد: هو ما جرى من المياه في الأنهار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الأرض.

(٢) ضبطناه العشور بضم العين جمع عشر وقال القاضي عياض: ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع وهو اسم للمخرج من ذلك وقال صاحب مطالع الأنوار: أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح

١٠- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَغَارُونَ ابْنُ سَعِيدٍ الْإِيلِيُّ وَاحْمَدُ ابْنُ عِمْسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»^(١).

(١) وقوله: في العبد (إلا صدقة الفطر) صريح في وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده سواء كان للفتنة أم للتجارة وهو مذهب مالك والشافعي والجمهور وقال أهل الكوفة لا يجب في عيد التجارة وحكي عن داود أنه قال لا تجب على السيد بل تجب على العبد ويلزم السيد تمكينه من الكسب ليؤديها وحكاية القاضي عن أبي ثور أيضاً ومذهب الشافعي وجمهور العلماء أن المكاتب لا فطرة عليه ولا على سيده وعن عطاء ومالك وأبي ثور وجوبها على السيد وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي لقوله ﷺ: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» وفيه وجه أيضاً لبعض أصحابنا أنها تجب على المكاتب لأنه كالحر في كثير من الأحكام.

٣- باب في تقديم الزكاة ومنعها

١١- (٩٨٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جُمَيْلٍ^(١) وَخَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْقِمُ» ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٢)، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلِيٌّ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا^(٣). ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ! أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صَرُّ أَبِيهِ»^(٤). [أخرجه البخاري: ١٤٦٨].

(١) قوله: (منع ابن جميل) أي منع الزكاة وامتنع من دفعها.

(٢) قوله ينقم بكسر القاف وفتحها والكسر أفصح.

(٣) قوله ينقم بكسر القاف وفتحها والكسر أفصح.

(٤) قوله ﷺ: (هي علي ومثلها معها) معناه: أنني تسلفت منه زكاة عامين وقال الذين لا يجوزون تعجيل الزكاة: معناه أنا أؤديها عنه قال أبو عبيد وغيره: معناه أن النبي ﷺ أخرها عن العباس إلى وقت يساره من أجل حاجته إليها والصواب أن معناه تعجلتها منه وقد جاء في حديث آخر في غير مسلم إنا تعجلنا منه صدقة عامين.

(٥) قوله ﷺ: (عم الرجل صنو أبيه) أي مثل أبيه وفيه تعظيم حق العم.

٤- باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير
١٢- (٩٨٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنُ قَعْنِبٍ وَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ..

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ^(١) زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ^(٢) عَلَى النَّاسِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ^(٣)، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ^(٤)، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى^(٥)، مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٦). [أخرجه البخاري: ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٧، ١٥١١، ١٥١٢، وسناني مختصراً به زيادة عند مسلم برقم: ٩٨٦].

(١) اختلف الناس في معنى فرض هنا فقال جمهورهم من السلف والخلف: معناه ألزم وأوجب فزكاة الفطر فرض واجب عندهم لدخولها في عموم قوله تعالى: «وآتوا الزكاة» ولقوله: فرض وهو غالب في استعمال الشرع بهذا المعنى وقال إسحق بن راهويه: إيجاب زكاة الفطر كالإجماع وقال بعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره إنها ستة ليست واجبة قالوا ومعنى فرض قدر على سبيل التدب وقال أبو حنيفة هي واجبة ليست فرضاً بناءً على منعه في الفرق بين الواجب والفرض قال القاضي وقال بعضهم الفطرة منسوخة بالزكاة قلت هذا غلط صريح والصواب أنها فرض واجب.

(٢) قوله: (من رمضان) إشارة إلى وقت وجوبها وفيه خلاف للعلماء فالصحيح من قول الشافعي أنها تجب بغروب الشمس ودخول أول جزء من ليلة عيد الفطر والثاني تجب لطلوع الفجر ليلة العيد وقال أصحابنا تجب بالغروب والطلوع معاً فإن ولد بعد الغروب أو مات قبل الطلوع لم تجب وعن مالك روايتان كالقولين وعند أبي حنيفة تجب بطلوع الفجر قال المازري: قيل إن هذا الخلاف مبني على أن قوله الفطر من رمضان هل المراد به الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب أو الفطر الطارئ بعد ذلك فيكون بطلوع الفجر؟ قال المازري وفي قوله: الفطر من رمضان دليل لمن يقول لا تجب إلا على من صام من رمضان ولو يوماً واحداً قال: وكان سبب هذا أن العبادات التي تطول ويشق التحرز منها من أمور نفوت كمالها جعل الشرع فيها كفارة مالية بدلاً النقص كالمهدي في الحج والعمرة وكذا الفطرة لما يكون في الصوم من لغو وغيره وقد جاء في حديث آخر أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث.

واختلف العلماء أيضاً في إخراجها عن الصبي فقال الجمهور يجب إخراجها للحديث المذكور بعد هذا صغير أو كبير وتعلق من لم يوجبهما بأنها تطهير والصبي ليس محتاجاً إلى التطهير لعدم الإثم وأجاب الجمهور عن هذا بأن التعليل بالتطهير لغالب الناس ولا يمتنع أن لا يوجد التطهير من الذنب كما أنها تجب على من لا ذنب له كصالح يحق الصلاح وككافر أسلم قبل غروب الشمس بلحظة فإنها تجب عليه مع عدم الإثم وكان أن القصر في السفر جوز للمشفقة فلو وجد من لا مشقة عليه فله

القصر.

بما سبق في الجواب لداود في فطره العيد.

(٦) وأما قوله: (من المسلمين) تصريح في أنها لا تخرج إلا عن مسلم فلا يلزمه عن عبده وزوجه وولده ووالده الكفار وإن وجبت عليه نفقتهم وهذا مذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء وقال الكوفيون وإسحاق وبعض السلف: تجب عن العبد الكافر وتناول الطحاوي قوله من المسلمين على أن المراد بقوله من المسلمين السادة دون العبد وهذا يرد ظاهر الحديث.

(٧) قوله: (من المسلمين) قال أبو عيسى الترمذي وغيره: هذه اللفظة انفرد بها مالك دون سائر أصحاب نافع وليس كما قالوا ولم يغررد بها مالك بل وافقه فيها ثقتان وهما الضحاك بن عثمان وعمر بن نافع فالضحاك ذكره مسلم في الرواية التي بعد هذه وأما عمر ففي البخاري قوله عن معاوية: أنه كلم الناس على المنبر فقال: إني أرى أن مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك قال أبو سعيد: فأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما عشت فقوله سمراء الشام هي الحنطة وهذا الحديث هو الذي يعتمد أبو حنيفة وموافقه في جواز نصف صاع حنطة والجمهور يميون عنه بأنه قول صحابي وقد خالفه أبو سعيد وغيره من هو أطول صحة وأعلم بأحوال النبي ﷺ وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم بأولى من بعض فترجع إلى دليل آخر وجدنا ظاهر الأحاديث والقياس متفقاً على اشتراط الصاع من الحنطة كغيرها فوجب اعتماده وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا أنه سمعه من النبي ﷺ ولو كان عند أحد من حاضري مجلسه مع كثرتهم في تلك اللحظة علم في موافقة معاوية عن النبي ﷺ لذكره كما جرى لهم في غير هذه القصة.

١٣- () حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْمٍ وَأَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ.

١٤- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ رَمَضَانَ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ: فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ يَنْصَفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.

١٥- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ.

(٣) وأما قوله: (صاعاً من كذا وصاعاً من كذا) ففيه دليل على أن الواجب في الفطرة عن كل نفس صاع فإن كان في غير حنطة وزبيب وجب صاع بالإجماع وإن كان حنطة وزيبياً وجب أيضاً صاع عند الشافعي ومالك والجمهور وقال أبو حنيفة وأحمد نصف صاع بحديث معاوية المذكور بعد هذا وحجة الجمهور حديث أبي سعيد بعد هذا في قوله: «صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب» والدلالة فيه من وجهين: أحدهما أن الطعام في عرف أهل الحجاز اسم للحنطة خاصة لا سيما وقد قرنه بباقي المذكورات والثاني: أنه ذكر أشياء قيمها مختلفة وأوجب في كل نوع منها صاعاً فدل على أن المتبر صاع ولا نظر إلى قيمته ووقع في رواية لأبي داود أو صاعاً من حنطة قال وليس بمحفوظ وليس للثقاتين بنصف صاع حجة إلا حديث معاوية وسنحجب عنه إن شاء الله تعالى واعتمدوا أحاديث ضعيفة ضعفها أهل الحديث وضعفها بين.

قال القاضي: واختلف في النوع فأجمعوا أنه يجوز البر والزبيب والتمر والشعير إلا خلافاً في البر لمن لا يعتد بخلافه وخلافاً في الزبيب لبعض المتأخرين وكلاهما مسبوق بالإجماع مردود به وأما الأقط فأجلزه مالك والجمهور ومنعه الحسن واختلف فيه قول الشافعي وقال أشهب لا تخرج إلا هذه الخمسة وقاس مالك على الخمسة كل ما هو عيش أهل كل بلد من القطني وغيرها وعن مالك قول آخر أنه لا يميز غير المنصوص في الحديث وما في معناه ولم يميز عامة الفقهاء إخراج القيمة وأجلزه أبو حنيفة قلت قال أصحابنا جنس الفطرة كل حب وجب فيه العشر ويميز الأقط على المذهب والأصح: أنه يمين عليه غالب قوت بلده والثاني يمين قوت نفسه والثالث: يتخير بينهما فإن عدل عن الواجب إلى أعلى منه أجزأه وإن عدل إلى ما دونه لم يجزأ.

(٤) وأما قوله ﷺ: (على كل حر أو عبد) فإن داود أخذ بظاهره فأوجبها على العبد بنفسه وأوجب على السيد تمكينه من كسبها كما يمكنه من صلاة الفرض ومذهب الجمهور وجوبها على سيده عنه وعند أصحابنا في تقديرها وجهان أحدهما: أنها تجب على السيد ابتداء والثاني تجب على العبد ثم يحملها عنه سيده فمن قال بالثاني فلفظة على على ظاهرها ومن قال بالأول قال لفظة (على) بمعنى عن.

(٥) وأما قوله: (على الناس على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى) ففيه دليل على أنها تجب على أهل القرى والأمصار والبادي والشعاب وكل مسلم حيث كان وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وجمهور العلماء وعن عطاء والزهري وربيعة والليث أنها لا تجب إلا على أهل الأمصار والقرى دون البوادي وفيه دليل للشافعي والجمهور في أنها تجب على من ملك فاضلاً عن قوته وقوت عياله يوم العيد وقال أبو حنيفة لا تجب على من حيل له أخذ الزكاة وعندها أنه لو ملك من الفطرة المعجلة فاضلاً عن قوته ليلة العيد ويومه لزمته الفطرة عن نفسه وعياله وعن مالك وأصحابه في ذلك خلاف وقوله ﷺ: ذكر أو أنثى حجة للكوفيين في أنها تجب على الزوجة في نفسها ويلزمها إخراجها من مالها وعند مالك والشافعي والجمهور يلزم الزوج فطرة زوجته لأنها تابعة للنفقة وأجابوا عن الحديث

قال ابن عمر: فجعل الناس عدله مدين من جنطة.

١٦- () وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا الضحاك، عن نافع.

عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قرَضَ زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين، حر أو عبد، أو رجل أو امرأة، صغير أو كبير، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير.

١٧- (٩٨٥) حدثنا يحيى ابن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن زيد ابن أسلم، عن عياض ابن عبد الله ابن سعد ابن أبي سرح.

أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط^(١)، أو صاعاً من زبيب. (أخرجه البخاري: ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥١٠).

(١) قوله في حديث أبي سعيد: (أو صاعاً من أقط) صريح في إجزائه وإبطال لقول من منعه.

١٨- () حدثنا عبد الله ابن مسلمة ابن قنسي، حدثنا داود (يعني ابن قيس)، عن عياض ابن عبد الله.

عن أبي سعيد الخدري، قال: كنا نخرج، إذ كان فينا رسول الله ﷺ، زكاة الفطر، عن كل صغير وكبير، حر أو مملوك، صاعاً من طعام، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب. فلم نزل نخرجُه حتى قديم علينا معاوية ابن أبي سفيان حاجاً، أو معتبراً، فكلّم الناس على العنبر، فكان فيما كلّم به الناس أن قال: إني أرى أن مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر، فأخذ الناس بذلك. قال أبو سعيد: فأما أنا فلا أزال أخرجُه، كما كنت أخرجُه أبداً، ما عشت.

١٩- () حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن إسماعيل ابن أمية، قال: أخبرني عياض ابن عبد الله ابن سعد ابن أبي سرح.

أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: كنا نخرج زكاة الفطر ورسول الله ﷺ فينا، عن كل صغير وكبير، حر ومملوك^(١)، من ثلاثة أصناف: صاعاً من تمر، صاعاً من أقط، صاعاً من

شعير، فلم نزل نخرجُه كذلك حتى كان معاوية، فرأى أن مدين من بر تعدل صاعاً من تمر. قال أبو سعيد: فأما أنا فلا أزال أخرجُه كذلك^(٢).

(١) قوله: (عن كل صغير وكبير حر ومملوك) فيه دليل على وجوبها على السيد عن عبده لا على العبد نفسه وقد سبق الكلام فيه ومذهبهم بدلائلها.

(٢) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال خالف سعيد بن مسleme معمرأ فيه فرواه عن إسماعيل ابن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن عياض قال الدارقطني والحديث محفوظ عن الحارث قلت وهذا الاستدراك ليس بلازم فإن إسماعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض والله أعلم.

٢٠- () وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، عن الحارث ابن عبد الرحمن ابن أبي ذباب^(١)، عن عياض ابن عبد الله ابن أبي سرح.

عن أبي سعيد الخدري، قال: كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة أصناف: الأقط والتمر والشعير.

(١) وقوله: (ابن أبي ذباب) هو بضم الذال المعجمة وبالياء الموحدة.

٢١- () وحدثني عمرو الناقد، حدثنا حاتم ابن إسماعيل، عن ابن عجلان، عن عياض ابن عبد الله ابن أبي سرح.

عن أبي سعيد الخدري، أن معاوية، لما جعل نصف الصاع من الجنطة عدل صاع من تمر، أنكر ذلك أبو سعيد، وقال: لا أخرج فيها إلا الذي كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ: صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط.

٥- باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة

٢٢- (٩٨٦) حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة، عن موسى ابن عتبة، عن نافع.

عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر، أن تؤدى، قبل خروج الناس إلى الصلاة^(١). (أخرجه البخاري: ١٥٠٩، ١٥٠٣، تقدم بطوله باختلاف عند مسلم برقم: ٩٨٤).

(١) فيه دليل للشافعي والجمهور في أنه لا يجوز تأخير الفطرة عن يوم العيد وإن الأفضل إخراجها قبل الخروج إلى المصلى والله أعلم.

٢٣- () حدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك،

أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى، قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

٦- باب إثم مانع الزكاة

٢٤- (٩٨٧) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ (يَعْنِي ابْنَ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيَّ)، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكَرَ أَنَّ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَعَبٍ وَلَا فِضٍّ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُمِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُخِصَّ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ^(١) أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِلَيْلُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبُ إِيْلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، وَمِنْ حَقِّهَا حَلَبُهَا^(٢) يَوْمَ وَرْدِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، يُطَبَّحُ^(٣) لَهَا بِقَاعٍ^(٤) قَرَقَرٌ^(٥)، أَوْفَرُ مَا كَانَتْ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا^(٦)، تَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَغْضُهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رَدَّ عَلَيْهِ أَخْرَاقَهَا^(٧)، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ^(٨)، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَالْقَرَقَرُ وَالْغَنَمُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا^(٩)، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يُطَبَّحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٌ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا شَيْئًا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جُلْحَاءٌ وَلَا عُضْبَاءٌ^(١٠)، تَنْطَحُهُ^(١١) بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا^(١٢)، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رَدَّ عَلَيْهِ أَخْرَاقَهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَالْحَيْلُ؟ قَالَ: «الْحَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ وَزَّرَ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتَرَ، وَهِيَ لِرَجُلٍ اجْتَرَ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَزَّرَ^(١٣)، فَرجُلٌ رَتَبَهَا رِيَاءً وَفَخْرًا وَنَوَاءً^(١٤) عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ لَهُ وَزَّرَ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتَرَ، فَرجُلٌ رَتَبَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(١٥)، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظَهْرِهَا وَلَا رِقَابِهَا^(١٦)، فَهِيَ لَهُ سِتَرَ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ اجْتَرَ، فَرجُلٌ رَتَبَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ، فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا كُتِبَ لَهُ، عَدَّةٌ مَا أَكَلَتْ، حَسَنَاتٍ، وَكُتِبَ لَهُ، عَدَّةٌ أَرْوَاهَا

وَأَرْوَاهَا، حَسَنَاتٍ، وَلَا تَقْطَعُ طَوْلَهَا^(١٧)، فَامْتَنَتْ^(١٨) شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ^(١٩)، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، عَدَّةٌ أَثَارِهَا وَأَرْوَاهَا، حَسَنَاتٍ، وَلَا مَرَّ بِهَا صَاحِبُهَا عَلَى نَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، عَدَّةٌ مَا شَرِبَتْ، حَسَنَاتٍ^(٢٠)». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَالْحُمْرُ؟ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاضِلَةُ^(٢١) الْجَامِعَةُ^(٢٢)»^(٢٣) «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ^(٢٤)». (الزكاة: الآية ٨، ٧). [أخرجه البخاري: ٢٣٧١، ٢٨٦٠، ٣٦٤٦، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٧٣٥٦، ١٤٠٢، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٦٩٥٨، ج، ومباين عند مسلم مختصراً باختلاف به زيادة رقم: ١٨٣١].

(١) هكذا هو في بعض النسخ بردت بالباء وفي بعضها ردت بحذف الباء وبضم الراء وذكر القاضي الروائين وقال الأولى هي الصواب قال والثانية رواية الجمهور.

(٢) هو بفتح اللام على اللغة المشهورة وحكى إسكانها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس.

(٣) قال جماعة معناه التي على وجهه قال القاضي: قد جاء في رواية البخاري بخط وجهه بأخفافها قال: وهذا يقتضي أنه ليس من شرط الطبع كونه على الوجه وإنما هو في اللغة بمعنى البسط والملد فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره.

ومنه سميت بطحاء مكة لا تبساطها.

(٤) القاع: المستوى الواسع من الأرض يعلوه ماء السماء فيمسكه قال المروى وجمعه قيعا وقيعان مثل جار وجيرة وجيران.

(٥) والقرقر المستوى أيضاً من الأرض الواسع وهو بفتح القافين.

(٦) قوله ﷺ: (أوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً) في الرواية الأخرى: (أعظم ما كانت) هذا للزيادة في عقوبته بكثرتها وقوتها وكمال خلقها فتكون أثقل في وطنها كما أن ذوات الفرون تكون بفرونها ليكون النكى وأصوب لطنعها ونطحها.

(٧) قوله ﷺ: (كلما مر عليه أولاه رداً عليه أخراها) هكذا هو في جميع الأصول في هذا الموضع قال القاضي عباس قالوا هو تغيير وتصحيف وصوابه ما جاء بعده في الحديث الآخر من رواية سهيل عن أبيه وما جاء في حديث المروى بن سويد عن أبي ذر كلما مر عليه أخراها رداً عليه أولاه وبهذا يتنظم الكلام.

(٨) قوله ﷺ: (فيري سبيله) ضبطناه بضم الياء وفتحها ويرفع لام سبيله ونصبها.

(٩) قوله ﷺ: (ولا صاحب بقر) إلى آخره فيه دليل على وجوب الزكاة في البقر وهذا أصح الأحاديث الواردة في زكاة البقر.

(١٠) قوله ﷺ: (ليس فيها عقصاء ولا جلحاء ولا عضباء) قال

أهل اللغة: المعصاء ملتوية القرنين والجلجاء التي لا قرن لها والعصاء التي انكسر قرنهما الداخل.

(١١) قوله ﷺ: (تطحنه) بكسر الطاء وفتحها لغتان حكاهما الجوهري وغيره الكسر أفصح وهو المعروف في الرواية.

(١٢) قوله ﷺ: (وتطؤه بأظلافها) الظلف للبقر والغنم والظباء وهو المشتق من القوائم والخف للبعير والقدم للأدمى والحافر للفرس والبغل والحصار.

(١٣) قوله ﷺ: في الخيل (فأما التي هي له وزر) هكذا هو في أكثر النسخ التي ووقع في بعضها الذي وهو أوضح وأظهر.

(١٤) هو بكسر النون وبالد أي مناواة ومعادة.

(١٥) قوله ﷺ: (يربطها في سبيل الله) أي أعددها للجهاد وأصله من الربط ومنه الرباط وهو حبس الرجل نفسه في الثغر وإعداده الأهبة لذلك.

(١٦) قوله ﷺ: (ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها) استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل ومذهبه أنه إن كانت الخيل كلها ذكورا فلا زكاة فيها وإن كانت إناثا أو ذكورا وإناثا وجبت الزكاة وهو بالخيار إن شاء أخرج عن كل فرس ديناراً وإن شاء قومه وأخرج ربع عشر القيمة وقال مالك والشافعي وجمهور العلماء لا زكاة في الخيل بحال للحديث السابق ليس على المسلم في فرسه صدقة وتأولوا هذا الحديث على أن المراد أنه يجاهد بها وقد يجب الجهاد بها إذا تعين وقيل يشمل أن المراد بالحق في رقابها الإحسان إليها والقيام بعلفها وسائر مؤنها والمراد بظهورها أطراف فحلها إذا طلبت عارثته وهذا على التنب وتدل المراد حق الله مما يكسب من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنمة.

(١٧) قوله ﷺ: (ولا تقطع طولها) هو بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها بالياء كذا جاء في الموطأ والطول والطيل الحبل الذي تربط فيه.

(١٨) معنى استنت أي جرت.

(١٩) والشرف يفتح الشين المعجمة والراء وهو العسالي من الأرض وقيل المراد هنا طلقاً أو طلقين.

(٢٠) قوله ﷺ: (فشربت ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسنة) هذا من باب التنبيه لأنه إذا كان يحصل له هذه الحسنات من غير أن يقصد سقيها فإذا قصد فأولى بإضعاف الحسنات.

(٢١) معنى الفأذة القليلة النظير.

(٢٢) والجامعة أي العامة المتأولة لكل خير ومعروف وفيه إشارة إلى التمسك بالعموم.

(٢٣) ومعنى الحديث لم ينزل على فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتاج به من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي ﷺ وإنما كان يحكم بالوحي ويحجب للجمهور القائلين بجواز الاجتهاد بأنه لم يظهر له فيها شيء.

(٢٤) هذا الحديث صريح في وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا خلاف فيه وكذا باقي المذكورات من الإبل والبقر والغنم.

٢٥- () وحدثني يونس ابن عبد الأعلى الصنعفي، أخبرنا عبد الله ابن وهيب، حدثني هشام ابن سفيان، عن زيد ابن أسلم، في هذا الإسناد، بمعنى حليث حفص ابن ميسرة إلى آخره.

غير أنه قال: «ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها».

ولم يقل «منها حقها».

وذكر فيه «لا يفقد منها فصيلاً واحداً». وقال «يكنوى بها جنباً وجنته وظهره».

٢٦- () وحدثني محمد ابن عبد الملك الأموي، حدثنا عبد العزيز ابن المختار، حدثنا سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب كثر لا يؤدي زكاته»^(١) إلا أحمي عليه في نار جهنم، فيجعل صفائح، فيكنوى بها جنباه وجنته، حتى يحكم الله بين عياديه، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ثم يرى سبيلاً إما إلى الجنة وإما إلى النار، وما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها إلا يطع لها بقاع قرقر، كأوفر ما كانت، تستن عليه، كلما مضى عليه أخراها ردت عليه أولاهها، حتى يحكم الله بين عياديه، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ثم يرى سبيلاً إما إلى الجنة وإما إلى النار، وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها، إلا يطع لها بقاع قرقر، كأوفر ما كانت، فطوره بأظلافها وتطحنه بقرونها، ليس فيها عقصاء ولا جلعاء، كلما مضى عليه أخراها ردت عليه أولاهها، حتى يحكم الله بين عياديه، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، وما تعدون، ثم يرى سبيلاً إما إلى الجنة وإما إلى النار». قال سهيل: فلا أدري أذكر البقر أم لا، قالوا: فالخيل؟ يا رسول الله! قال: «الخيل في نواصيها» (أو قال) الخيل معقود في نواصيها (قال سهيل: أنا أشك) الخير إلى يوم القيامة^(٢)، الخيل ثلاثة: فهي لرجل أجر، ولرجل ستر، ولرجل وزر، فأما التي هي له أجر، فالرجل يتخذها في سبيل الله ويتبعها له، فلا تغيب شيئاً في بطونها إلا كتب الله له أجر، ولو رعاها في مزج، ما أكلت من شيء إلا كتب الله له بها أجر، ولو سقاها من نهر، كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أجر، (حتى ذكر الأجر في أبوابها وأروائها) ولو استنت شرفاً أو شرفين كتب له بكل

٢٦- () وَحَدَّثَنِي هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْإِيلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ، عَنْ ذَكْوَانَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا لَمْ يُؤْذَ الْمَرْءُ حَقَّ اللَّهِ أَوْ الصَّدَقَةَ فِي إِيْلِهِ». وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

٢٧- (٩٨٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (ح) ..

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ قَطُ، وَقَعَدَ لَهَا^(١) بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا وَأَخْفَافِهَا، وَلَا صَاحِبٍ بَقَرٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِقَوَائِمِهَا، وَلَا صَاحِبٍ غَنَمٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا، لَيْسَ فِيهَا جَمَاءٌ^(٢) وَلَا مُنْكَسِرٌ قَرْنُهَا، وَلَا صَاحِبٍ كَتَرٍ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهَ، إِلَّا جَاءَ كَتَرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَقْرَعٌ^(٣)، يَتَّبِعُهُ فَاتِحًا فَأَهَ، فَإِذَا آتَاهُ قَرْنُهُ، فَيَنَابِيهِ: خَذْ كَتَرَكَ الَّذِي خَبَأْتَهُ، فَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ، فَإِذَا رَأَى أَنَّ لَا بُدَّ مِنْهُ، سَلَكَ يَدَهُ فِي فِيهِ، فَيَقْضُمُهَا قَضْمَ الْقَحْلِ^(٤)». قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُثَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ، ثُمَّ سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عُثَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ.

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُثَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «حَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَإِعَارَةُ ذُلُومِهَا، وَإِعَارَةُ فَحْلِهَا، وَمَنْحَتُهَا وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(١) قوله ﷺ: (إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط وقعد لها) وكذلك في البقر والغنم هكذا هو في الأصول بالشاء المثلثة وقعد بفتح القاف والعين وفي قط لفات حكاهن الجوهري والفصيحة المشهورة قط مفتوحة القاف شدة الطاء قال الكسائي كانت قط بضم الحروف الثلاثة فأسكن الثاني ثم أدمم والثانية قط بضم القاف تتبع الضمة كقولك مد يا هذا والثالثة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء والرابعة قط بضم القاف والطاء المخففة وهي قليلة هذا إذا كانت بمعنى الدهر فاما التي بمعنى حسب وهو

خَطْوَةٌ تَخْطُوبُهَا اجْزَاءُ، وَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا تَكْرُمًا وَتَجَمُّلاً، وَلَا يَنْسَى حَقَّ ظُهُورِهَا وَيَطْوِيَهَا، فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا، وَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ وَزْرٌ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَثَرًا وَيَطْرَأُ وَيَذْخَأُ وَرِيَاءَ النَّاسِ^(٥)، فَذَلِكَ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ وَزْرٌ. قَالُوا: فَالْحُمُرُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْقَادَةُ: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ»» (الزلازل: الآية ١٨٧). [أخرجه البخاري: ٤٦٥٩، الأقرع: ١٦٩٥٧، الأقرع: ١٤٠٣، الأقرع: ١٤٥٦٥].

(١) قوله ﷺ: (ما من صاحب كتر لا يؤدي زكاته) قال الإمام أبو جعفر الطبري: الكثر كل شيء مجموع بعضه على بعض سواء كان في بطن الأرض أم على ظهرها زاد صاحب العين وغيره وكان غزونا قال القاضي: واختلف السلف في المراد بالكتر المذكور في القرآن والحديث فقال أكثرهم هو كل مال وجبت فيه الزكاة فلم تؤد فاما مال أخرجت زكاته فليس بكتر وقيل الكتر هو المذكور عن أهل اللغة ولكن الآية منسوخة بوجود الزكاة وقيل المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل كل ما زاد على أربعة آلاف فهو كتر وإن أدبت زكاته وقيل هو ما فضل عن الحاجة ولعل هذا كان في أول الإسلام وضيق الحال واتفق الأمة الفترى على القول الأول وهو الصحيح لقوله ﷺ: (ما من صاحب كتر لا يؤدي زكاته) وذكر عقابه وفي الحديث الآخر: (من كان عنده مال فلم يؤد زكاته مثل له شجاعاً أقرع) وفي آخره فيقول: (أنا كترك).

(٢) قوله ﷺ: (الخبيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح الأجر والغنم وفيه دليل على بقاء الإسلام والجهاد إلى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة يسير أي حتى تاتي الرياح الطيبة من قبل اليمن تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح.

(٣) قوله ﷺ: (وأما التي هي عليه وزر فالذي يتخذها أثراً أو بطراً وينذأ ورياء الناس قال أهل اللغة: الأثر بفتح الهززة والشين وهو المرح واللجاج وأما البطر فالطينان عند الحق وأما البذخ فيفتح الباء والذال المعجمة وهو بمعنى الأثر والبطر.

٢٦- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدُّرَّازِيَّ)، عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَسَأَقِ الْحَدِيثَ.

٢٦- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ (بَدَلُ: عَقَصَاءُ) «عَضْبَاءُ» وَقَالَ: «يَكُونُ بِهَا جَنْبُهُ وَظَهْرُهُ».

وَلَمْ يَذْكُرْ: جَبِينُهُ.

وعطاء ومسرور وغيرهم إلى أنها محكمة وأن في المال حقا سوى الزكاة من فك الأسير وإطعام المضطر والمواساة في العسرة وصلة القرابة.

٧- باب إرضاء السعاة^(١)

(١) وهم العاملون على الصدقات.

٢٩- (٩٨٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هِلَالٍ الْقَبَيْسِيُّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا قَيْظِلْمُونًا، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضُوا مُصَدِّقِيكُمْ»^(٢).

قال جرير: مَا صَدَرَ عَنِّي مُصَدَّقٌ، مُنْذُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا وَهُوَ عَنِّي رَاضٍ.

(١) المصدرون بتخفيف الصاد وهم السعاة والماملون على الصدقات.

(٢) وقوله ﷺ: (أرضوا مصدقيكم) معناه ببذل الواجب وملاطفتهم وترك مشاقهم وهذا محمول على ظلم لا يفسق به الساعي إذ لو فسق لا نعزل ولم يجب الدفع إليه بل لا يميز والظلم قد يكون بنير معصية فإنه مجاوزة الحد ويدخل في ذلك المكروهات.

٢٩- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [وسامى بعد الحديث: ١٠٧٨].

٨- باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة

٣٠- (٩٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا رَأَيْتِي قَالَ: «هُمُ الْأَخْسَرُونَ، وَرَبُّ الْكَعْبَةِ!». قَالَ: فَجِئْتُ حَتَّى جَلَسْتُ، فَلَمْ أَتَقَارَّ^(١) أَنْ قُمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي مَنْ هُم؟ قَالَ: «هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمَوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ: هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا (وَمِنْ يَسْنُ يَذِيهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ) وَقَلِيلٌ مَا هُمْ»^(٢)، مَا

الافتاء فمفتوحة ساكنة الطاء تقول رأيت مرة فقط فإن أضفت قلت قطك هذا الشيء أي حسبك وقطني وقطني وقطه وقطاه.

(٢) قوله ﷺ: (ليس فيها جهاء) هي التي لا قرن لها.

(٣) قوله ﷺ: (شجاعاً أقرع) الشجاع الحية الذكر والأقرع الذي تمعط شعره لكثرة سبه وقيل الشجاع الذي يوابس الراجل والفارس ويقوم على ذنبه وربما بلغ رأس الفارس ويكون في الصحاري.

(٤) قوله ﷺ: (سلك بيده في فيه فيقضها فقصم الفحل) معنى سلك أدخل ويقضمها بفتح الصاد يقال قضمت الدابة شمرها بكسر الصاد تقضمه بفتحها إذا أكلته.

٢٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ، لَا يُؤْذِي حَقَّهَا، إِلَّا أَقْبِدَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَطْوُهُ ذَاتُ الظِّلْفِ بِظِلْفِهَا، وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقَرْنِ بِقَرْنِهَا، لَيْسَ فِيهَا يَوْمَئِذٍ جَمَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنُ». قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «إِطْرَاقُ فَحْلِهَا، وَإِعَارَةُ ذُلُومِهَا وَمَنِيحَتُهَا»^(١)، وَحَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢)، وَلَا مِنْ صَاحِبٍ مَالٍ لَا يُؤْذِي زَكَاتُهُ إِلَّا تَحُولَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً أَقْرَعٌ، يَتَّبِعُ صَاحِبَهُ حَيْثُمَا ذَهَبَ، وَهُوَ يَقْرَأُ مِنْهُ، وَيَقَالُ: هَذَا مَالُكَ الَّذِي كُنْتَ تَبْخُلُ، بِوَ فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، أَذْخَلَ يَدَهُ فِي فِيهِ، فَجَعَلَ يَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ».

(١) قوله ﷺ: (ومنيحتها) قال أهل اللغة المنيحة ضربان أحدهما أن يعطي الإنسان آخر شيئاً به وهذا النوع يكون في الحيوان والأرض والأثاث وغير ذلك.

الثاني: أن المنيحة ناقة أو بقرة أو شاة يتنقع بلبنها ووبرها وصوفها وشعرها زماناً ثم يردّها ويقال منحه بمنحه بفتح النون في المضارع وكسرهما فاما حلبها يوم وردّها ففيه رفق بالمانية وبالمساكين لأنه أهون على المانبة وأرفق بها وأوسع عليها من حلبها في المنازل وهو أسهل على المساكين وأمكن في وصولهم إلى موضع الحلب ليواسوا والله أعلم.

(٢) قال القاضي قال المازري يحتمل أن يكون هذا الحق في موضع تتعين فيه المواساة قال القاضي هذه الألفاظ صريحة في أن هذا الحق غير الزكاة قال ولعل هذا كان قبل وجوب الزكاة وقد اختلف السلف في معنى قول الله تعالى ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ﴾ فقال الجمهور: المراد به الزكاة وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة وأما ما جاء غير ذلك فعلى وجه التنبه ومكارم الأخلاق ولأن الآية إخبار عن وصف قوم اتبني عليهم بخصال كريمة فلا يقتضي الوجوب كما لا يقتضيه قوله تعالى ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ وقال بعضهم هي منسوخة بالزكاة وإن كان لفظه لفظ خبر فمعناه أمر قال وذنب جماعة منهم الشعبي والحسن وطاوس

مِنْ صَاحِبِهِ لَيْلٌ وَلَا بَقَرٌ وَلَا غَنَمٌ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْظَمَ مَا كَانَتْ وَاسْتَحَنَّهُ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأَطْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفَذَتْ^(١) أَخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». [إخرجه البخاري: ١٤٦٠، ٦٦٣٨].

(١) قوله: (ولم أبقار) أي لم يمكنني القرار والثبات.

(٢) قوله ﷺ: (هم الأخصرون ورب الكعبة) ثم فسره فقال: (هم الأكثرون أموالاً) إلا من قال مكثوا وهكذا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وقليل ما هم) فيه الحث على الصدقة في وجوه الخير وأنه لا يقتصر على نوع من وجوه البر بل يتفق في كل وجه من وجوه الخير يحضر وفيه جواز الحلف بغير تحليف بل هو مستحب إذا كان فيه مصلحة كتوكيد أمر وتحقيقه ونفي الجواز عنه وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في حلف رسول الله ﷺ في هذا النوع لهذا المعنى وأما إشارته ﷺ إلى قيام ووراء والجائنين فمعناها ما ذكرنا أنه ينبغي أن يتفق متى حضر أمر مهم.

(٣) هكذا ضبطناه نفذت بالبدال المهملة ونفذت بالذال المعجمة وفتح الفاء وكلاهما صحيح.

٣٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُعْتَوِرِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ وَكَيْعٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا عَلَى الْأَرْضِ رَجُلٌ يَمُوتُ، فَيَدْعُ إِلَا أَوْ بَقَرًا أَوْ غَنَمًا، لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا».

٣١- (٩٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ (يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا يَسْرُئِي أَنْ لِي أَحَدًا ذَعَبًا، تَأْتِي عَلَيَّ ثَلَاثَةٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا دِينَارٌ أَرْضُدُّهُ لِذَيْنِ عَلِيٍّ». [إخرجه البخاري: ٧٢٢٨، ٧٣٨٩، ٦٤٤٥].

٣١- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَوْئِلُهُ.

٩- باب الترغيب في الصدقة

٣٢- (٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَابُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُيَيْنٍ وَابُو كُرَيْبٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كُنْتُ أُمَشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةٍ

الْمَدِينَةِ، عِشَاءً وَتَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى أَحَدٍ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ^(١)»، قَالَ قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «مَا أَحِبُّ أَنْ أَحْدَا ذَلِكَ عِنْدِي ذَعَبٌ، أَمْسَى ثَلَاثَةٌ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا دِينَارًا أَرْضُدُّهُ لِذَيْنِ إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فَيَسِي عِيسَاؤُ اللَّهِ، هَكَذَا (حَتَّى يَبَيْنَ يَدَيْهِ) وَهَكَذَا (عَنْ يَمِينِهِ) وَهَكَذَا (عَنْ شِمَالِهِ) قَالَ: ثُمَّ مَشِينَا فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ» قَالَ قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ قَالَ: هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» مِثْلَ مَا صَنَعَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، قَالَ: ثُمَّ مَشِينَا قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ كَمَا أَنْتَ حَتَّى آتِيكَ» قَالَ: فَأَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي قَالَ: سَمِعْتُ لَفْظًا^(٢) وَسَمِعْتُ صَوْتًا، قَالَ فَقُلْتُ: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَضَ لهُ، قَالَ: فَهَمَمْتُ أَنْ أَتْبِعُهُ، قَالَ: ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ: «لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيكَ» قَالَ: فَأَنْتَظَرْتُهُ، فَلَمَّا جَاءَ ذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي سَمِعْتُ، قَالَ فَقَالَ: «ذَلِكَ جِبْرِيلُ، أَنَا لِي فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قَالَ قُلْتُ: وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ رَأَى وَإِنْ سَرَقَ»». [إخرجه البخاري: ٧٣٨٨، ٣٢٢٢، ٦٢٦٨، ٦٤٤٣، ٦٤٤٤] وقدم مختصراً من طريق أخرى عند المصنف برقم: ٩٤.

(١) قوله ﷺ: (يا أبا ذر) فيه مناداة العالم والكبير صاحبه بكنيته جليلاً.

(٢) قوله: (سمعت لفظاً) هو بفتح الغين وإسكانها لغتان أي جملة وصوتاً غير مفهوم.

(٣) فيه دلالة للذهب أهل الحق أنه لا يخلد أصحاب الكبار في النار خلافاً للخوارج والمعتزلة وخص الزنى والسرقة بالذكر لكونهما من أفحش الكبار وهو داخل في أحاديث الرجاء.

٣٣- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ (وَهُوَ ابْنُ رُقَيْعٍ)، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ، لَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَ أَحَدٍ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أُمَشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ، فَالْتَفَتَ فَرَأَانِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ^(١)، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ تَعَالَى» قَالَ: فَمَشِينُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْمُقْلَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، فَفُتِحَ فِيهِ يَمِينُهُ وَشِمَالُهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَرَافَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا^(٢)» قَالَ: فَمَشِينُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «اجْلِسْ هَا هُنَا» قَالَ: فَاجْلَسْتُ فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حِجَارَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ

حَاجَةً لَهُ، فَقُلْتُ: أَرَأَاهُ، فَقَالَ: «مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي مِثْلُهُ ذُخَاءً أَنْفَقَهُ كُلَّهُ، إِلَّا ثَلَاثَةً ذَنَائِرٍ». ثُمَّ هَوَّلَاءَ يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا، قَالَ قُلْتُ: مَا لَكَ وَالْإِخْوَانُكَ مِنْ قُرَيْشٍ، لَا تَحْتَرِمُهُمْ^(١) وَتُصِيبُ مِنْهُمْ، قَالَ: لَا، وَرَبُّكَ! لَا أَسْأَلُهُمْ، عَنْ دُنْيَا، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ، عَنْ دِينٍ^(٢)، حَتَّى أَلْحَقَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. [اخرجه البخاري: ١٤٠٧].

(١) وقوله: (بينا أنا في حلقة) أي بين أوقات فعودي في الحلقة.

(٢) قوله: (فينا أنا في حلقة فيها ملا من قريش) الملا الأشراف ويقال أيضاً للجماعة والحلقة بإسكان اللام وحكى الجوهري لغة رديئة في فتحها.

(٣) قوله: (إذ جاء رجل أخشن الثياب أخشن الجسد أخشن الوجه) هو بالخاء والشين للمعجبين في الألفاظ الثلاثة ونقله القاضي هكذا عن الجمهور وهو من الخشونة قال وعند ابن الحناء في الأخير خاصة حسن الوجه من الحسن ورواه القاسبي في البخاري حسن الشعر والثياب والهيئة من الحسن ولغيره خشن من الخشونة وهو أصوب.

(٤) قوله: (فقام عليهم) أي وقف.

(٥) أما قوله بشر الكنازين فظاهره أنه أراد الاحتجاج لمنعه في أن الكثر كل ما فضل عن حاجة الإنسان هذا هو المعروف من مذهب أبي ذر وروي عنه غيره والصحيح الذي عليه الجمهور أن الكثر هو المال الذي لم تود زكاته فاما إذا أبيت زكاته فليس بكثر سواء كثر أم قل وقال القاضي الصحيح أن إنكروه إنما هو على السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم من بيت المال ولا يتفقرون في وجوه وهذا الذي قاله القاضي باطل لأن السلاطين في زمنه لم تكن هذه صفتهم ولم يحزنوا في بيت المال إنما كان في زمنه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وتوفي في زمن عثمان سنة ثنتين وثلاثين.

(٦) قوله: (برضف) هي الحجارة المحماة.

(٧) وقوله: (يحسى عليه) أي: يوقد عليه وفي جهنم مذهبان لأهل العربية أحدهما أنه اسم عجمي فلا يتصرف للمعجمة والعلمية قال الواحدي قال يونس وأكثر النحويين: هي أعجمية لا تتصرف للتعريف والمعجمة وقال آخرون هو اسم عربي سميت به لبعدها قهرها ولم يتصرف للعلمية والتأنيث قال قطرب عن رؤية يقال بئر جهنم أي بعبدة القمر وقال الواحدي في موضع آخر قال بعض أهل اللغة هي مشتقة من الجهمومة وهي الغلظ يقال جهم الوجه أي غليظه وسميت جهنم لغلظ أمرها في العذاب.

(٨) وقوله: (ندي أحدهم) فيه جواز استعمال الندي في الرجل وهو الصحيح ومن أهل اللغة من أنكره وقال: لا يقال ندي إلا للمرأة ويقال في الرجل ثنوء وقد سبق بيان هذا مبسوطا في كتاب الإيمان في حديث الرجل الذي قتل نفسه بسيفه فجعل ذبابه بين نديه وسبق أن الندي يذكر ويؤنث.

مَا هَذَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ». قَالَ: فَانْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ^(٣) حَتَّى لَا أَرَاهُ، فَلَبِثْتُ عَنِّي، فَأَطَاعَ اللَّيْلُ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ وَهُوَ يَقُولُ: «وَأِنْ سَرَقَ وَإِنْ رَزَى». قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! جَعَلَنِي اللَّهُ فِتْنَةً، مَنْ تَكَلَّمَ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ؟ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا، قَالَ: «ذَاكَ جِبْرِيلُ، عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ، فَقَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ! وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ رَزَى؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ رَزَى؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ رَزَى؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ^(٤)».

(١) قوله: (فالتفت فرآني فقال: من هذا قلت أبو ذر) فيه جواز تسمية الإنسان نفسه بكنيته إذا كان مشهوراً بها دون اسمه وقد كثر مثله في الحديث.

(٢) قوله: (إلا من أعطاه الله خيراً فضع فهي يمينه وشماله وبين يديه ووراءه وعمل فيه خيراً) المراد بالخير الأول المال كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَبِيبٌ خَيْرٌ﴾ أي: للمال والمراد بالخير الثاني: طاعة الله تعالى والمراد يمينه وشماله ما سبق أنه جميع وجوه المكارم والخير ونفيع بالخاء المهملة أي: ضرب يديه فيه بالعطاء والنفح الرمي والضرب.

(٣) قوله: (فانطلق في الحرة) هي الأرض الملبة حجارة سوداء.

(٤) فيه تغليظ تحريم الخمر.

١٠- باب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم

٣٤- (٩٩٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ الْأَخْنَفِ ابْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَبَيْنَا أَنَا فِي حَلَقَةٍ^(١) فِيهَا مَلَأٌ مِنْ قُرَيْشٍ^(٢)، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَخْشَنُ الثِّيَابِ، أَخْشَنُ الْجَسَدِ، أَخْشَنُ الْوَجْهِ^(٣)، فَقَامَ عَلَيْهِمْ^(٤) فَقَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ^(٥) بِرَضْفٍ^(٦) يُحْمَى عَلَيْهِ^(٧) فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُوضَعُ عَلَى حَلْمَةِ ثَدْيِ أَحَدِهِمْ^(٨)، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَغْصِ كَتِفَيْهِ^(٩)، وَيُوضَعُ عَلَى نَغْصِ كَتِفَيْهِ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةِ ثَدْيَيْهِ، يَسْزَلْزَلُ^(١٠)، قَالَ: فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُؤُوسَهُمْ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيَّ شَيْئًا، قَالَ: فَادْبَرْتُ وَاتَّبَعْتُهُ حَتَّى جَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ هَؤُلَاءَ إِلَّا كَرِهُوا مَا قُلْتُ لَهُمْ، قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءَ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا، إِنَّ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه دَعَانِي فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: «أَتَسِرُّ أَحَدًا؟» فَنَظَرْتُ مَا عَلَيَّ مِنَ الشَّمْسِ وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَعْشِي فِي

(٩) قوله: (نفخ كنفه) هو يقسم النون وإسكان الغين المعجمة ويعدّها ضاد معجمة وهو العظم الرقيق الذي على طرف الكتف وقيل هو أعلى الكتف ويقال له أيضاً النافخ.

(١٠) وقوله: (يتزلزل) أي يتحرك قال القاضي قيل معناه أنه بسبب نضجه يتحرك لكونه يهترى قال والصواب أن الحركة والتزلزل إنما هو للرفض أي يتحرك من نفخ كفه حتى يخرج من حلمه ثديه ووقع في السخ على حلمة ثدي أحدهم إلى.

قوله: (حتى يخرج من حلمة ثديه بإفراد الثدي في الأول وتثنيه في الثاني وكلاهما صحيح.

(١١) قوله: (لا تعزيهم) أي ثأنيهم وتطلب منهم يقال عروته واعتريته واعتريته إذا أثبتته تطلب منه حاجة.

(١٢) قوله: (لا أسألم عن دنيا ولا استغنيهم عن دين) هكذا هو في الأصول عن دنيا وفي رواية البخاري: «لا أسألم دنيا» مخلف (عن) وهو الأجود أي لا أسألم شيئاً من متاعها.

٣٥- () وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، حَدَّثَنَا خَلِيدُ الْعَصْرِيِّ^(١)، عَنْ الْأَخْطَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: كُنْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ.

فَمَرَّ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: بَشِّرِ الْكَافِرِينَ بِكَيِّ فِي ظُهُورِهِمْ، يَخْرُجُ مِنْ جُنُوبِهِمْ، وَيَكِيُّ مِنْ قِبَلِ أَفْئِدَتِهِمْ يَخْرُجُ مِنْ جِبَاهِهِمْ، قَالَ: ثُمَّ تَنَحَّى فَقَعَدَ، قَالَ قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا أَبُو ذَرٍّ، قَالَ: فَقَعْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: مَا شَيْءٌ سَمِعْتُكَ تَقُولُ قُبِيلٌ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ إِلَّا شَيْئاً قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ، قَالَ قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الْقَطَاءِ؟ قَالَ: خُذْهُ فَإِنَّ فِيهِ الْيَوْمَ مَغُونَةً، فَإِذَا كَانَ ثَمَنًا لِدِينِكَ فَذَعَّهُ.

(١) قوله: (حدثنا خلد المصري) هو يقسم الحاء المعجمة وفتح اللام وإسكان الباء والعصري يفتح العين والصاد المهملتين منسوب إلى بني عصر.

١١ - باب الْحَثِّ عَلَى النَّفَقَةِ وَتَبَشِيرِ الْمُتَّقِ بِالْخَلْفِ

٣٦- (٩٩٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدَانُ بْنُ عَمِيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ! أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ^(١)». وَقَالَ «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى» (وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ مَلَأَنَ) ^(٢) سَحَاءً، لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(٣). [إخرجه البخاري: ٤٦٨٤، ٥٣٥٢، ٧٤١١، ٧٤٩٦].

(١) قوله عز وجل: (أنفق أنفق عليك) هو معنى عز وجل «وما

أنفقتم من شيء فهو يخلفه» فيضمن الحث على الإنفاق معنى في وجوه الخير والتبشير بالخلف من فضل الله تعالى.

(٢) هكذا وقعت رواية ابن عمر بالنون قالوا وهو غلط منه وصوابه كما في سائر الروايات ثم ضبطوا رواية ابن عمر من وجهين: أحدهما: إسكان اللام ويعدّها همزة والثاني: ملان يفتح اللام بلا همز.

(٣) قوله ﷺ: (يمين الله ملأى سحاء لا يغيبها شيء الليل والنهار) ضبطوا سحاء بوجهين أحدهما سحاء بالتثنية على المصدر وهذا هو الأصح الأشهر والثاني حكاه القاضي سحاء بالمد على الوصف ووزنه فعلاء صفة للبد والسخ الصب النائم والليل والنهار في هذه الرواية منصوبان على الظرف ومعنى لا يغيبها شيء أي لا يتقصها يقال غاض الماء وغاضه الله لازم ومنعد قال القاضي قال الإمام المازري هذا مما يتأول لأن اليمين إذا كانت بمعنى المناسبة للشمال لا يوصف بها الباري سبحانه وتعالى لأنها تتضمن إثبات الشمال وهذا يتضمن التحديد ويتقدم الله سبحانه عن التجسيم والحد وإنما خاطبهم رسول الله ﷺ بما يفهمونه وأراد الإخبار بأن الله تعالى لا يتقصه الإنفاق ولا يملك خشية الإملاق جل الله عن ذلك وعبر ﷺ عن توالي النعم بسح اليمين لأن الباذل منا يفعل ذلك يمينه قال ويحتمل أن يريد بذلك أن قدرة الله سبحانه وتعالى على الأشياء على وجه واحد لا يختلف ضعفا وقوة وأن المقدورات تقع بها على جهة واحدة ولا تختلف قوة وضعفاً كما يختلف فعلنا باليمين والشمال تعالى الله عن صفات المخلوقين ومثابة المحدثين.

٣٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ابْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَخِي وَهْبِ ابْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِي: أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعِينُ اللَّهُ مَلَأَى، لَا يَغِيضُهَا سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(١)»، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مَذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ. قَالَ: «وَعَرَّمْتُهُ عَلَى الْمَاءِ وَيَسِدُّو الْأُخْرَى الْقَبْضُ^(٢)، يَوْفَعُ وَيَخْفِضُ^(٣)». [إخرجه البخاري: ٧٤١٩].

(١) ضبطناه بوجهين نصب الليل والنهار ورفعهما التصب على الظرف والرفع على أنه فاعل.

(٢) فمعناه أنه وإن كانت قدرته سبحانه وتعالى واحدة فإنه يفعل بها المختلفات ولما كان ذلك فينا لا يمكن إلا يدين عبر عن قدرته على التصرف في ذلك باليدين ليفهمهم المعنى المراد بما اعتادوه من الخطاب على سبيل المجاز هذا آخر كلام المازري.

(٣) قوله ﷺ: (ويسد الأخرى القبض يخفض ويرفع) ضبطوه بوجهين أحدهما الفيض بالقاء والياء المثناة تحت والثاني القبض بالقاف والياء الموحدة وذكر القاضي أنه بالقاف وهو الموجود لأكثر الرواة قال وهو

٤٠- (٩٩٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ ابْنِ أَبِي جَبْرٍ الْكِنَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ:

كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، إِذْ جَاءَهُ قَهْرَمَانٌ^(٢) لَهُ، فَدَخَلَ، فَقَالَ: أَغْطَيْتَ الرَّيْقَ قُوَّتَهُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَنْطَلِقْ فَأَعْطِهِمْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ، عَمَّنْ يَمْلِكُ، قُوَّتَهُ».

(١) هو بالجيم.

(٢) قوله: (قهرمان) بفتح القاف وإسكان الهاء وفتح الراء وهو الحازن القائم بموانع الإنسان وهو بمعنى الوكيل وهو بلسان الفرس.

١٣- باب الْإِبْتِدَاءِ فِي النِّفَقَةِ بِالنَّفْسِ ثُمَّ أَهْلِهِ ثُمَّ الْقَرَابَةِ ٤١- (٩٩٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: اعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ، عَنْ دُبُرٍ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «الَّذِي مَالَ غَيْرُهُ؟» فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ يَنْتِي؟» فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَجَاءَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَقَّقَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ، عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ، عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» يَقُولُ: قَتِينَ يَذْبُكُ وَعَنْ يَحِينُكَ وَعَنْ شِمَالِكَ^(١).

(١) في هذا الحديث فوائد منها: الابتداء في النفقة بالمذكور على هذا الترتيب ومنها أن الحقوق والفضائل إذا تراحت قدم الأوكد فالأوكد ومنها أن الأفضل في صدقة التطوع أن ينوعها في جهات الخير ووجوه البر بحسب المصلحة ولا ينحصر في جهة بعينها ومنها دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في جواز بيع المذبر وقال مالك وأصحابه لا يجوز بيعه إلا إذا كان على السيد دين فيباع فيه وهذا الحديث صريح أو ظاهر في الرد عليهم لأن النبي ﷺ إنما باعه لينفقه سيده على نفسه والحديث صريح أو ظاهر في هذا ولهذا قال ﷺ: (أبدا بنفسك فتصدق عليها) إلى آخره والله أعلم.

٤١- () وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِدْرِيسَ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ)، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ (يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكُورٍ) اعْتَقَ غُلَامًا لَهُ، عَنْ دُبُرٍ، يُقَالُ لَهُ يَعْقُوبُ، وَمَنَّا الْخَلِيفَةُ يَعْنِي خَلِيفَةَ اللَّيْثِ. (وسمي بحريه في كتاب الإيمان برقم لرمي: ٥٨).

الأشهر والمعروف قال ومعنى القبض الموت وأما القبض بالفاء فالإحسان والعطاء والرزق الواسع قال وقد يكون بمعنى القبض بالغاف أي الموت قال البركاي والقبض الموت قال القاضي قيس يقولون فاضت نفسه بالضاد إذا مات وطى يقولون فاظت نفسه بالظاء وقيل إذا ذكرت النفس فبالضاد وإذا قيل فاظ من غير ذكر النفس فبالظاء وجاء في رواية أخرى وبسبه الميزان يخفض ويرفع فقد يكون عبارة عن الرزق ومقاديره وقد يكون عبارة عن جملة المقادير ومعنى يخفض ويرفع قيل هو عبارة عن تقدير الرزق بقدرته على من يشاء ويوسع على من يشاء وقد يكونان عبارة عن تصرف المقادير بالخلق بالعز والذل والله أعلم.

١٢- باب فَضْلِ النِّفَقَةِ عَلَى الْعِيَالِ وَالْمَمْلُوكِ، وَإِثْمٍ مَنْ حَبَسَهُمْ أَوْ حَبَسَ نَفَقَتَهُمْ عَنْهُمْ^(١)

(١) مقصود الباب الحث على النفقة على العيال وبيان عظم الشواب فيه لأن منهم من يحب نفقته بالقرابة ومنهم من تكون منسوبة وتكون صدقة وصلة ومنهم من تكون واجبة بملك النكاح أو ملك اليمين وهذا كله فاضل محثوث عليه وهو أفضل من صدقة التطوع ولهذا قال ﷺ في رواية ابن أبي شيبة: (أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلِكَ) مع أنه ذكر قبله النفقة في سبيل الله وفي العتي والصدقة ورجع النفقة على العيال على هذا كله لما ذكرناه وزاد تأكيداً بقوله ﷺ في الحديث الآخر: (كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته) فقوته مفعول يحبس.

٢٨- (٩٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، يَكْلَهُمَا، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

قال أبو الربيع: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي اسْمَاءَ.

عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفِقُهُ الرَّجُلُ، دِينَارٌ يُنْفِقُهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفِقُهُ الرَّجُلُ عَلَى ذَاتَيْهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفِقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَبَدَأَ بِالْعِيَالِ، ثُمَّ قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: «وَأَيُّ رَجُلٍ أَكْثَمُ أَجْرًا مِنْ رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَى عِيَالٍ صَغَارٍ، يُعْفُهُمْ أَوْ يُنْفَعُهُمْ اللَّهُ بِهِ، وَيُغْنِيَهُمْ».

٢٩- (٩٩٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَزَاهِمِ بْنِ زُهْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مِسْكِينٍ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَكْثَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ».

١٤- باب فضل الصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد، والأولدين ولو كانوا مشركين

٤٢- (٩٩٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَ حَيٍّ^(١)، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ. قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ^(٢)، وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَ حَيٍّ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَذَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَيْثُ شِئْتَ، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْعُ^(٣) ذَلِكَ مَالٍ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ^(٤)، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ». فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِيهِ وَيَتِي عَمُّو^(٥). [إخرجه البخاري: ١٤٦١، ٢٣١٨، ٢٧٥٢، ٢٧٥٨، ٢٧٦٦، ٤٥٥٤، ٥٦١١].

(١) قوله: (وكان أحب أمواله إليه بيرحاء) اختلصوا في ضبط هذه اللفظة على أوجه قال القاضي رحمه الله روي اللفظة عن شيخنا بفتح الراء وضمها مع كسر الباء وفتح الباء والراء قال الباجي قرأت هذه اللفظة على أبي ذر البروري بفتح الراء على كل حال قال وعليه أدركت أهل العلم والحفظ بالمشرق وقال في الصوري هي بالفتح واتفقا على أن من رفع الراء والزعماء حكم الإعراب فقد أخطأ قال وبالرفع قرأناه على شيخنا بالأندلس وهذا الموضع يعرف بقصر بني جليدة قبلي المسجد وذكر مسلم رواية حماد بن سلمة هذا الحرف برجحاه بفتح الباء وكسر الراء وكذا سمعناه من أبي بحر عن العنزي والسرقتدي وكان عند ابن سعيد عن البحري من رواية حماد بفتح الباء بكسر الباء وفتح الراء وضبطه الحميدي من رواية حماد بفتح الباء والراء ووقع في كتاب أبي داود «جعلت أرضي بأريحا لله» وأكثر رواياتهم في هذا الحرف بالقصر ورويناه عن بعض شيخنا بالوجهين وبالمدة وجدته بخط الأصيلي وهو حلفط يسمى بهذا الاسم وليس اسم بئر والحديث يدل عليه والله أعلم هنا آخر كلام القاضي.

(٢) إلى آخره فيه دلالة للمذهب الصحيح وقول الجمهور: إنه يجوز أن يقال إن الله يقول كما يقال إن الله قال وقال مطرف بن عبد الله بن شخير التابعي لا يقال الله يقول وإنما يقال قال الله أو الله قال ولا يستعمل مضارعاً وهذا غلط والصواب جوازه وقد قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة

باستعمال ذلك وقد أشرت إلى طرف منها في كتاب «الأذكار» وكان من كرهه ظنه أنه يقتضي استئناف القول وقول الله تعالى قديم وهذا ظن عجيب فإن المعنى مفهوم ولا لبس فيه.

(٣) قال أهل اللغة: يقال بخ بإسكان الخاء وتنوينها مكسورة وحكى القاضي الكسر بلا تنوين وحكى الأحمر التشديد فيه قال القاضي وروي بالرفع فإذا كررت فالاختيار تحريك الأول منوناً وإسكان الثاني قال ابن دريد معناه تعظيم الأمر وتفضيحه وسكنت الخاء فيه كسكون السلام في هل ويل ومن قال بخ بكسره منونا شبهه بالأصوات كصه ومه قال ابن السكيت بخ بخ وبه به بمعنى واحد وقال الداودي بخ كلمة يقال إذا حمد الفعل وقال غيره يقال عند الإعجاب.

(٤) وأما قوله ﷺ: (مال رابع) فضبطناه هنا بوجهين بإلياء المثناة وبالموحدة وقال القاضي: روايتنا فيه في كتاب مسلم بالموحدة واختلفت الرواة فيه عن مالك في البخاري والموطأ وغيرهما فمن رواه بالموحدة فمعناه ظاهر ومن رواه رابع بالمثناة فمعناه رابع عليك أجره ونفعه في الآخرة وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما سبق من أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب إذا كانوا محتاجين وفيه أن القرابة يرعى حقها في صلة الأرحام وإن لم يجتمعوا إلا في أب بعيد لأن النبي ﷺ أمر أبا طلحة أن يجعل صدقته في الأقربين فجعلها في أبي بن كعب وحسان ابن ثابت وإنما يجتمعان معه في الجدة السابع.

(٥) وفي هذا الحديث استحباب الإيفاء بما يجب ومشاورة أهل العلم والفضل في كيفية الصدقات ووجوه الطاعات وغيرها.

٤٣- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزْرٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا، فَاشْهَدْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَرْضِي، بَيْرَ حَيٍّ لِلَّهِ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهَا فِي قَرَابَتِكَ». قَالَ: فَجَعَلَهَا فِي حَسَّانَ ابْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي ابْنِ كَعْبٍ.

٤٤- (٩٩٩) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ.

عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّهَا اخْتَصَتْ وَلِيدَةً فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ أُعْطِيَتْهَا أَخْوَالُكَ، كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ^(١)». [إخرجه البخاري: ٢٥٩٢، ٢٥٩٤].

(١) فيه فضيلة صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب وأنه أفضل من العتق وهكذا وقعت هذه اللفظة في صحيح مسلم أخوالك باللام ووقعت في رواية غير الأصيلي في البخاري وفي رواية: (الأصيلي أخواتك بالناء قال القاضي ولعله أصح بدليل رواية مالك في الموطأ أعطيتها أختك قلت

(٦) في الحث على الصدقة على الأقارب وصلة الأرحام وأن فيها اجرين.

٤٦- () حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: فَذَكَرْتُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي، عَنْ أَبِي عِيْنَةَ^(١)، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، بِوَيْلِهِ، سَوَاءٌ، قَالَ قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ، وَلَوْ مِنْ خُلُكُنَّ». وَسَأَقُ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ.

(١) قوله: (فذكرت لإبراهيم فحدثني عن أبي عينة) القائل فذكرت لإبراهيم هو الأعمش ومقصوده أنه رواه عن شيخين شقيق وأبي عينة وهذا المذكور في حديث امرأة ابن مسعود والمرأة الأنصارية من النفقة على أزواجهما وأيتام في حجورهما ونفقة أم سلمة على بنتها المراد به كله صدقة تطوع وسياق الأحاديث يدل عليه.

٤٧- (١٠٠١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ.. عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ لِي أَجْرٌ فِي بَيْتِي أَبِي سَلَمَةَ؟ أَنْفَقْتُ عَلَيْهِمْ، وَلَسْتُ بِشَارِكِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا، إِنَّمَا هُمْ بَيْتِي، فَقَالَ: «نَعَمْ، لَكَ فِيهِمْ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ». [إخرجه البخاري: ١٤٦٧، ٥٣٦٩].

٤٧- () وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْرِ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، جَمِيعًا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِوَيْلِهِ.

٤٨- (١٠٠٢) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيٍّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَذْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ^(١)». [إخرجه البخاري: ٥٥، ٤٠٠٦، ٥٣٥١].

(١) فيه بيان أن المراد بالصدقة والنفقة المطلقة في باقي الأحاديث إذا احتسبها ومعناه: أراد بها وجه الله تعالى فلا يدخل فيه من أنفقها ذاهلاً ولكن يدخل المحسوب وطريقه في الاحتساب أن يتذكر أنه يجب عليه الاتفاق على الزوجة وأطفال أولاده والملوك وغيرهم عن نجب نفقة على

الجميع صحيح ولا تعارض وقد قال ذلك كله وفيه الاعتناء بأقارب الأم أكراما بحقها وهو زيادة في برها وفيه جواز تبرع المرأة بما لها بغير إذن زوجها.

٤٥- (١٠٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقْنَ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ!»^(١) وَلَوْ مِنْ خُلُكُنَّ^(٢). قَالَتْ: فَزَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ: إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفٌ ذَاتَ الْيَدِ، وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ، فَأَتِيهِ فَاسْأَلْهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي^(٣) وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ قَالَتْ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ، بَلِ اتَّبِعِي أَمْرِي، قَالَتْ: فَاَنْطَلَقْتُ، فَلَمَّا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِبَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاجَتِي خَاجَتُهَا، قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَلْقَيْتُ عَلَيْهِ الْمَهَابَةَ، قَالَتْ: فَخَرَجَ عَلَيْنَا بِلَالٌ، فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ تَسْأَلَانِكَ: أَتُجْزَى الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا، عَلَى أَزْوَاجِهِمَا^(٤)، وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا؟ وَلَا تُخْبِرُهُ مَنْ نَحْنُ^(٥)، قَالَتْ: فَدَخَلَ بِلَالٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هُمَا؟» فَقَالَ: امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَزَيْنَبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ الرِّبَايَةِ؟» قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَهُمَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ^(٦)». [إخرجه البخاري: ١٤٦٦].

(١) قوله ﷺ: (يا معشر النساء تصدقن) فيه أمر ولي الأمر بعينه بالصدقة وفعال الخير ووعظه النساء إذا لم يترتب عليه فئة والعشر الجماعة الذين صفتهم واحدة.

(٢) قوله ﷺ: (ولو من خلكن) هو بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد وأما الجمع فيقال بضم الحاء وكسرهما واللام مكسورة فيهما والياء مشددة.

(٣) قولها: (فإن كان ذلك يجزي عني) هو بفتح الياء أي يكفي وكذا قولها بعد تجزى الصدقة عنهما بفتح التاء.

(٤) وقولها: (تجزي الصدقة عنهما على زوجيهما) هذه أقصَح اللغات فيقال: على زوجيهما وعلى زوجهما وعلى أزواجهما وهي أفصحهن وبها جاء القرآن العزيز في قوله تعالى: «تَقْدِ صَفَتْ قُلُوبُكُما» وكذا.

(٥) قولها: (ولا تخبر من نحن ثم أخبر بهما) قد يقال: أنه إخلاف للوعد وإفشاء للسِر وجوابه أنه عارض ذلك جواب رسول الله ﷺ وجوابه ﷺ واجب محتم لا يجوز تأخيرها ولا يقدم عليه غيره وقد تقرر أنه إذا تعارضت المصالح يديء بأهمها.

والنصب على أنه مفعول ثان قال القاضي أكثر روايتنا فيه بالنصب وقرله
 ﷺ: اقلنت بالفاء هذا هو صواب الذي رواه أهل الحديث وغيرهم ورواه
 ابن قتيبة اقلنت نفسها بالقاف قال وهي كلمة يقال لمن مات فجأة ويقال
 أيضاً لمن قتلته الجبن والعشق والصواب الفاء قالوا ومعناه ماتت فجأة وكل
 شيء فعل بلا تمكث فقد اقلنت ويقال اقلنت الكلام واقترحه واقتضبه إذا
 ارجله.

(٢) وقولها: (أفلها أجر إن تصدقت عنها قال نعم) فقوله ان
 تصدقت هو بكسر الميم من إن وهذا لا خلاف فيه قال القاضي هكذا
 الرواية فيه قال ولا يصح غيره لأنه إما سأل عما لم يفعله بعد وفي هذا
 الحديث أن الصدقة عن الميت تنفع الميت ويصله ثوابها وهو كذلك بإجماع
 العلماء وكذا أجمعوا على وصول الدعاء وقضاء الدين بالنصوص الواردة
 في الجميع ويصح الحجج عن الميت إذا كان حجج الإسلام وكذا إذا وصي
 بمحج التطوع على الأصح عندنا واختلف العلماء في الصوم إذا مات وعليه
 صوم فالراجح جوازه عنه للأحاديث الصحيحة فيه والمشهور في مذهبننا أن
 قراءة القرآن لا يصله ثوابها وقال جماعة من أصحابنا: يصله ثوابها وبه قال
 أحمد بن حنبل وأما الصلاة وسائر الطاعات فلا تصله عندنا ولا عند
 الجمهور وقال أحمد يصله ثواب الجميع كالجميع.

٥١- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، حَدَّثَنَا
 الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، كُلُّهُمْ عَنْ
 هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي اسْمَاعِيلَ: وَلَمْ تُوصِ، كَمَا قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ،
 وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ الْبَاقُونَ.

١٦- باب بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى

كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ

٥٢- (١٠٠٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَامِ.
 كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ.
 عَنْ حُذَيْفَةَ، (فِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ) قَالَ: قَالَ نَبِيُّكُمْ ﷺ، (وَقَالَ
 ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) :، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^(١).

(١) أي له حكمها في الثواب وفيه بيان ما ذكرناه في الترجمة وفيه أنه
 لا يمتنع شيئاً من المعروف وأنه ينبغي أن لا يخل به بل ينبغي أن يحضره.

حسب أحوالهم واختلاف العلماء فيهم وأن غيرهم ممن ينفق عليه مندوب
 إلى الإنفاق عليهم فينفق بنية أداء ما أمر به وقد أمر بالإحسان إليهم والله
 أعلم.

٤٩- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ،
 كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، فِي
 هَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٩- (١٠٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
 اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ اسْمَاءَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أُمِّي قَبِضَتْ
 عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ، (أَوْ رَاغِبَةٌ)^(١) أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». (وَأَخْرَجَهُ
 الْبُخَارِيُّ: ٢٦٢٠، ٣١٨٣، ٥٩٧٨، ٥٩٧٩ مطلقاً).

(١) قال القاضي الصحيح راغبة بلا شك قال قيل معناه راغبة عن
 الإسلام وكراهة له وقيل معناه طامعة فيما أعطيتها حريصة عليه وفي رواية:
 (أبي داود قلعت على أمي راغبة في عهد قريش وهي راغبة مشركة)
 فالأول راغبة بالياء أي طامعة طالبة صلي والثانية بالميم معناه كراهة
 للإسلام ساخطه وفيه جواز صلة القريب المشرك وأم أسماء اسمها قيلة
 وقيل قيلة بالقاف وتاء مثناة من فوق وهي قيلة بنت عبد العزى القرشية
 العامرية واختلف العلماء في أنها أسلمت أم ماتت على كفرها والأكثرون
 على موتها مشركة.

٥٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو
 اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ اسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: قَبِضَتْ عَلَيَّ أُمِّي، وَهِيَ
 مُشْرِكَةٌ، فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدْنَهُمْ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَبِضَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ،
 أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ صِلِي أُمَّكَ».

١٥- باب وُصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ إِلَيْهِ

٥١- (١٠٠٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَمْرِو،
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ
 رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أُمِّي أَقْلَنْتْ
 نَفْسَهَا^(١) وَلَمْ تُوصِرْ، وَأَطْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتَ، أَفَلَهَا أَجْرٌ،
 إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(٢). (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٣٨٨،
 ٢٧٦٠، وَسَائِي بَعْدَ الْحَدِيثِ: ١٦٣٠).

(١) قوله: (يا رسول الله ان أمي اقلنت نفسها) ضبطناه نفسها
 ونفسها بنصب السين ورفعها فالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله

(٦) ضبطنا أجراً بالنصب والرفع وهما ظاهران.

(٧) فيه جواز القياس وهو مذهب العلماء كافة ولم يخالف فيه إلا أهل الظاهر ولا يعتد بهم وإما المقول عن التابعين ونحوهم من ذم القياس فليس المراد به القياس الذي يعتمد عليه الفقهاء المجتهدون وهذا القياس المذكور في الحديث هو من قياس العكس واختلف الأصوليون في العمل به وهذا الحديث دليل لمن عمل به وهو الأصح والله أعلم وفي هذا الحديث فضيلة التيسير وسائر الأذكار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحضار النية في المباحات وذكر العالم دليلاً لبعض المسائل التي تخفى وتبني المفتي على مختصر الأدلة وجواز سؤال المستفتي عن بعض ما يخفى من الدليل إذا علم من حال المستول أنه لا يكره ذلك ولم يكن فيه سوء أدب والله أعلم.

٥٤-(١٠٠٧) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ)، عَنْ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُرُوحٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ مَقْصُوفٍ^(١) فَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، وَهَلَّلَ اللَّهَ، وَسَبَّحَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَعَزَلَ حَجَرًا، عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ شَوْكَةً أَوْ عَظْماً، عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهَى، عَنْ مُنْكَرٍ، عَدَدَ تِلْكَ السِّتِّينَ وَالثَّلَاثِ مِائَةٍ^(٢) السَّلَامَى^(٣)، فَإِنَّهُ يَمْتَلِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ زُخِرَ نَفْسُهُ، عَنِ النَّارِ^(٤)».

قال أبو توبة: وَرَبَّمَا قَالَ: «يُمْتَلِي»^(٥).

(١) هو بفتح الميم وكسر الصاد.

(٢) قد يقال وقع هنا إضافة ثلاث إلى مائة مع تعريف الأول وتنكير الثاني والمعروف لأهل العربية عكسه وهو تنكير الأول وتعريف الثاني وقد سبق بيان هذا والجواب عنه وكيفية قراءته في كتاب الإيمان في حديث حذيفة في حديث «أحصوا لي كم يلفظ بالإسلام قلنا: أضعاف علينا ونحن بين السمتانة».

(٣) وأما (السلامي) فبضم السين المهملة وتخفيف اللام وهو المفضل وجمعه سلاميات بفتح الميم وتخفيف الياء.

(٤) قوله ﷺ: (زُخِرَ نَفْسُهُ عَنِ النَّارِ) أي: باعدوا.

(٥) ووقع لأكثر رواية كتاب مسلم الأول عشر بفتح الباء وبالشين المعجمة والثاني بضمها وبالشين المهملة وبعضهم عكسه وكلاهما صحيح.

٥٤-() وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّادٍ الرَّحْمَنِيُّ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، أَخْبَرَنِي أَخِي، زَيْدٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ». وَقَالَ: «فَإِنَّهُ يُمْتَلِي»^(١)

٥٣-(١٠٠٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أَسَمَةَ الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ تَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا وَاصِلٌ مَوْلَى أَبِي عَيْتَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّبَلِيِّ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ^(١) بِالْأَجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي، وَيُصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، قَالَ: «أَوْ لَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟»^(٢) إِنْ يَكُلُ تَسْبِيحَةَ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَكْبِيرَةِ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَحْمِيدَةِ صَدَقَةٍ، وَكُلَّ تَهْلِيلَةِ صَدَقَةٍ^(٣)، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةً، وَنَهَى، عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٍ^(٤)، وَفِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةً^(٥). قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيَّائِي أَخَذْنَا شَهَوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ، قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَّانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَرْزٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»^(٦).

(١) الدثور بضم الدال جمع دثر بفتحها وهو المال الكثير.

(٢) أما قوله ﷺ: ما تصدقون فالرواية فيه بتشديد الصاد والدال جيماً ويموز في اللغة تخفيف الصاد

(٣) فروشاه بوجهين رفع صدقة ونصبه فالرفع على الاستئناف والنصب عطف على أن بكل تسيعة صدقة قال القاضي يحتمل تسميتها صدقة أن لها أجراً كما للصدقة أجر وأن هذه الطاعات تماثل الصدقات في الأجور وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنيس الكلام وقيل معناه أنها صدقة على نفسه.

(٤) قوله ﷺ: (وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) فيه إشارة إلى ثبوت حكم الصدقة في كل فرد من أفراد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولهذا نكره والثواب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر منه في التسييح والتحميد والتهلل لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية وقد يتعين ولا يتصور وقوعه نقلاً والتسييح والتحميد والتهلل نوافل ومعلوم أن أجر الفرض أكثر من أجر النفل لقوله عز وجل «وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلى من أداء ما افترضت عليه» رواه البخاري من رواية أبي هريرة وقد قال أمام الحرمين من أصحابنا عن بعض العلماء أن ثواب الفرض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة واستأنسوا فيه بحديث.

(٥) قوله ﷺ: (وفي بضع أحدكم صدقة) هو بضم الباء ويطلق على الجماع ويطلق على الفرج نفسه وكلاهما تصح إرادته هنا وفي هذا دليل على أن المباحات تصير طاعات بالنيات الصادقات فالجماع يكون عبادة إذا نوى به قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي أمر الله تعالى به أو طلب ولد صالح أو اعفاف نفسه أو اعضاء الزوجة ومنعهما جميعاً من النظر إلى حرام أو الفكر فيه أو الهوى به أو غير ذلك من المقاصد الصالحة.

يَوْمَئِذٍ».

تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَنَاعَهُ، صَدَقَةً. قَالَ: «وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خَطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُوسِّطُ الْأَذَى، عَنْ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ». (إخرجه البخاري: ٢٧٠٧، ٢٨٩١، ٢٩٨٩).

(١) وأما قوله بعده في رواية الدارمي: وقال انه يمشى فبالهملزة لا غير.

(١) قال العلماء: المراد صدقة تدب وترغب لا إيجاب والزام.

(٢) قوله ﷺ: (يعدل بين الاثنين صدقة) أي يصلح بينهما بالعدل.

١٧- باب في المنفق والمُنْفِك

٥٧- (١٠١٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ (وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ)، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُزَرَّةٍ^(١)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ.

٥٤- () وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ (بِعْنِي ابْنُ الْمُبَارَكِ)، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ زَيْدِ ابْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّ أَبِي سَلَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ فَرْوُخٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ بِنَحْوِ حَيْثُ مُعَاوِيَةٍ، عَنْ زَيْدٍ. وَقَالَ: «فَإِنَّهُ يَمْشِي»^(١) يَوْمَئِذٍ»..

(١) وأما قوله بعده في حديث أبي بكر بن نافع: (وقال فإنه يمشى يومئذ) فبالهملزة بالضم.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ! اعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ! اعْطِ مُنْفِكًا تَلَفًا»^(٢). (إخرجه البخاري: ١٤٤٢).

٥٥- (١٠٠٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْقَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

(١) قوله: (عن معاوية بن أبي مزرة) هو بضم الميم وفتح الزاي وكسر الراء المشددة واسم أبي مزرة عبد الرحمن بن يسار.

(٢) قال العلماء: هذا في الإنفاق في الطاعات ومكارم الأخلاق وعلى العيال والضيقات والصدقات، ونحو ذلك، بحيث لا ينفذ ولا يسمي سرفاً والإسكاف المذموم عن هذا.

عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ. قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ». قَالَ قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يُؤَيِّنُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ»^(١). قَالَ قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ الْخَيْرِ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «يُمْسِكُ، عَنْ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ»^(٢). (إخرجه البخاري: ١٤٤٥، ١٤٤٦).

١٨- باب الترغيب في الصدقة

قِيلَ أَنْ لَا يُوجَدَ مَنْ يَقْبَلُهَا

٥٨- (١٠١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

(١) قوله ﷺ: (تعين ذا الحاجة الملهوف) الملهوف عند أهل اللغة يطلق على المحسر وعلى المضطر وعلى المظلوم وقولهم يلهف نفسى على كذا كلمة يتحسر بها على ما فات ويقال لهف بكسر الهاء يلهف بفتحها لهفا بإسكانها أي حزن وتحسر وكذلك التلهف.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

(٢) معناه صدقة على نفسه كما في غير هذه الرواية والمراد أنه إذا أمسك عن الشر لله تعالى كان له أجر على ذلك كما أن للمتصدق بالمال أجراً.

سَمِعْتُ خَارِثَةَ ابْنَ وَهْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَيُوشِكُ الرَّجُلُ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ، فَيَقُولُ الَّذِي أُعْطِيَهَا: لَوْ جِئْتَنَا بِهَا بِالْأَمْسِ قَبْلَتَهَا، فَأَمَّا الْآنَ، فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا»^(١). (إخرجه البخاري: ١٤١١، ١٤٢٤، ١٧١٢).

٥٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ.

٥٦- (١٠٠٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ابْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُبَيَّ، قَالَ:

(١) معنى أعطيا أي عرضت عليه وفي هذا الحديث والأحاديث بعده مما ورد في كثرة المال في آخر الزمان وأن الإنسان لا يجد من يقبل صدقة الحث على المبادرة بالصدقة وإغتمام إمكانها قبل تعذرها وقد صرح بهذا المعنى بقوله ﷺ في أول الحديث: (تصدقوا فيوشك الرجل) إلى آخره وسبب عدم قبولهم الصدقة في آخر الزمان لكثرة الأموال وظهور كنوز

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سَلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ»^(١) كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ. قَالَ: «تَعْدِلُ بَيْنَ الْأَثْنَيْنِ صَدَقَةٌ»^(٢)، وَتَمِينَ الرَّجُلُ فِي كَاتِبِهِ فَتَحُولُهُ عَلَيْهَا أَوْ

الأرض ووضع البركات فيها كما ثبت في الصحيح بعد هلاك يأجوج ومأجوج وقلة آمالهم وقرب الساعة وعدم ادخارهم المال وكثرة الصدقات والله أعلم.

٥٩- (١٠١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرَّةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ^(١) الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ النَّعْبِ^(٢)، ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيَرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً، يَلْذَنُ بِهِ، مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ^(٣)».

وفي رواية ابن بَرَادٍ «وَتَرَى الرَّجُلَ» (إخرجه البخاري: ١٤١٤).

(١) وقوله ﷺ: (يطوف) إشارة إلى أنه يتردد بها بين الناس فلا يجد من يقبلها فتحصل المبالغة والتنبيه على عدم قبول الصدقة بثلاثة أشياء: كونه يعرضها ويطوف بها وهي ذهب قوله ويرى الرجل الواحد ثم قال وفي رواية ابن بَرَادٍ وتري هكذا هو في جميع النسخ الأول يرى بضم الياء المثناة تحت والثاني بفتح المثناة فوق.

(٢) قوله ﷺ: (يطوف الرجل بصدقته من النعب) إنما هذا يتضمن التنبيه على ما سواه لأنه إذا كان الذهب لا يقبله أحد فكيف الظن بغيره؟.

(٣) قوله ﷺ: (ويرى الرجل الواحد تتبعه أربعون امرأة يلذن به من قلة الرجال وكثرة النساء) معنى يلذن به أي يتمسك به ليقوم بمواجهتهن ويذب عنهن كقبيلة بقي من رجالها واحد فقط وبقيت نساؤها فيلذن بذلك الرجل ليذب عنهن ويقوم بمواجهتهن ولا يطمع فيهن أحد بسببه وأما سبب قلة الرجال وكثرة النساء فهو الحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحم كما قال ﷺ: (ويكثر المرح) أي: القتل.

٦٠- (١٥٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي) ^(١)، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْسُومُ السَّاعَةَ حَتَّى يَكْثُرَ الْمَالُ، وَيَقْبَلَهُ مِنْهُ، وَحَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مَرْجًا وَأَنْهَارًا^(٢)».

(١) هو بشيد الياء منسوب إلى القارة القبيلة المعروفة وسبق بيان مرات.

(٢) قوله ﷺ: (حتى تعود أرض العرب مرجاً وأنهاراً) معناه والله أعلم أنهم يتركونها ويعرضون عنها فتبقى مهملة ولا تسقى من مياهها وذلك لقلة الرجال وكثرة الحروب وتراكم الفتن وقرب الساعة وقلة الآمال وعدم الفراغ لذلك والاهتمام به.

٦١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْسُومُ السَّاعَةَ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ، فَيَقْبَضَ حَتَّى يَهْمَ رَبُّ الْمَالِ، مَنْ يَقْبَلُهُ مِنْهُ صَدَقَةٌ^(١)، وَيُدْعَى إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: لَا أَرِبَ لِي فِيهِ^(٢)».

٦٢- (١٠١٣) حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّفَاعِيُّ ^(٣) (وَاللَّفْظُ لِوَاصِلٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْبِي الْأَرْضُ أَفْلاذَ كِبْدِهَا، أَثْنَالُ الْأُسْطُوَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^(١)، فَيَجِيءُ الْقَاتِلُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَتَلْتُ، وَيَجِيءُ الْقَاطِعُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَطَعْتُ رَجُلِي، وَيَجِيءُ السَّارِقُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَطَعْتُ يَدِي، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا».

(١) قوله ﷺ: (حتى يهيم رب المال من يقبل صدقته) ضبطوه بوجهين أجودهما وأشهرهما: يهيم بضم الياء وكسر الهاء ويكون رب المال منصوباً مفعولاً والفاعل من وتقديره يحزنه ويهيم له والثاني: يهيم بفتح الياء وضم الهاء ويكون رب المال مرفوعاً فاعلاً وتقديره يهيم رب المال من يقبل صدقته أي يقصده قال أهل اللغة: يقال: أهيم إذا أحزنه وهيم إذا أذاب به ومنه قولهم همك ما أهك أي أذابك الشيء الذي أحزنك فاذهب شحملك وعلى الوجه الثاني هو من هم به إذا قصده.

(٢) قوله ﷺ: (لا أرب لي فيه) بفتح الهمزة والراء أي: لا حاجة.

(٣) قوله: (محمد بن يزيد الرفاعي) منسوب إلى جد له وهو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعه بن سماعة أبو هشام الرفاعي قاضي بغداد.

(٤) قوله ﷺ: (تقبي الأرض أفلاذ كبدتها أثنال الأسطوان من الذهب والفضة) قال ابن السكيت: الأفاذ القطعة من كبد البعير وقال غيره هي القطعة من اللحم ومعنى الحديث التشبه أي تخرج ما في جوفها من القطع المدفونة فيها والأسطوان بضم الهمزة والطاء وهو جمع أسطوانة وهي السارية والعمود وشبهه بالأسطوان لعظمه وكثرته.

١٩- باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها

٦٣- (١٠١٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ^(١)، إِلَّا أَخْلَفَا الرَّحْمَنُ يَسْمِيَهُ، وَإِنْ كَانَتْ ثَمَرَةً، فَتَرْمُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى

تَكُونُ أَكْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ^(٢)، كَمَا يُرَى أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلَةً^(٣)». [إخرجه البخاري: ١٤١٠، وعنه بولم: ٧٤٣٠].

٦٤- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ)، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَنْسَبِ طَيِّبٍ، إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِمِيزَانٍ، فَوَرَّيْهَا كَمَا يُرْتَى أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ قُلُوصَةً^(٤)، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ، أَوْ أَكْظَمَ». [إخرجه البخاري: ١٤١٠].

٦٤- () وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ ابْنُ بِسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ) حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ) كِلَاهُمَا، عَنْ سَهْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي حَدِيثِ رَوْحٍ «مِنَ الْكَنْسَبِ الطَّيِّبِ قِيَضَتْهَا فِي حَقِّهَا». وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ «قِيَضَتْهَا فِي مَوْضِعِهَا».

(١) المراد بالطيب هنا الحلال.

(٢) قوله ﷺ: () إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً فَتَزِيرُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَكْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ) قَالَ الْمَازَرِيُّ قَدْ ذَكَرْنَا اسْتِحَالَةَ الْجَارِحَةِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَشَبْهَهُ إِنَّمَا عُبِّرَ بِهِ عَلَى مَا اعْتَادُوا فِي خُطَابِهِمْ لِيُفْهَمُوا فَكُنَى هُنَا عَنْ قَبُولِ الصَّدَقَةِ بِأَخْذِهَا فِي الْكَفِّ وَعَنْ تَضْعِيفِ أَجْرِهَا بِالْتَرِيَةِ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ لَمَّا كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي يَرْضَى وَيُحِبُّ يَتَلَقَّى بِالْيَمِينِ وَيُؤْخَذُ بِهَا اسْتَعْمَلَ فِي مِثْلِ هَذَا وَاسْتَعْمَرَ لِلْقَبُولِ وَالرِّضَا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا مَا رَايَةً رَفَعْتَ لِحُجْدٍ تَلْقَاهَا عَرَابِيَةٌ بِالْيَمِينِ

قَالَ وَقِيلَ: عُبِّرَ بِالْيَمِينِ هُنَا عَنْ جِهَةِ الْقَبُولِ وَالرِّضَا إِذِ الشَّمَالُ بَضْءُهُ فِي هَذَا قَالَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِكَفِّ الرَّحْمَنِ هُنَا وَبِمِيزَانِهِ كَفُّ الَّذِي تَلْفَعُ إِلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَاضَافَتْهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِضَافَةً مَلِكٍ وَاسْتَخْصَصَ لَوْضَعِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ فِيهَا لِلَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ قَالَ وَقَدْ قِيلَ فِي تَرْبِيعِهَا وَتَعْظِيمِهَا حَتَّى تَكُونَ أَكْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ أَنَّ الْمُرَادَ بِبَلْغِهَا تَعْظِيمَ أَجْرِهَا وَتَضْعِيفَ ثَوَابِهَا قَالَ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّ تَعْظِيمَ ذَاتِهَا وَيُبَارِكُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا وَيَزِيدُهَا مِنْ فَضْلِهِ حَتَّى تَنْقَلُ فِي الْمِيزَانِ وَهَذَا الْحَدِيثُ نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «يُمِيطُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِيهِ الصَّدَقَاتِ».

(٣) قوله ﷺ: (كَمَا يُرَى أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلَةً) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ الْفُلُ الْمَرْحُومُ سَبَى بِفُلِكَ لِأَنَّهُ فُلِي عَنْ أُمِّهِ أَيْ فَصْلٌ وَعِزْلٌ وَفَصِيلٌ وَلَدٌ النَّاقَةُ إِذَا فَصَلَ مِنْ لِرْضَاعِ أُمِّهِ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَجَرِيحٍ وَقَتِيلٌ بِمَعْنَى مَجْرُوحٍ وَمَقْتُولٌ وَفِي الْفُلُ لَفْظَانِ فَصِيحَتَانِ أَفْصَحُهُمَا وَأَشْهَرُهُمَا: فَتَحَ الْفَاءَ

وَضَمَّ اللَّامَ وَتَشْدِيدَ الْوَاوِ وَالثَّانِيَةَ: كَسَرَ الْفَاءَ وَإِسْكَانَ اللَّامَ وَتَخْفِيفَ الْوَاوِ. (٤) قَوْلُهُ ﷺ: (فَلَوْهُ أَوْ قُلُوصَةً) هِيَ بِنْتُ الْغَافِ وَضَمَّ اللَّامَ وَهِيَ النَّاقَةُ الْفَتِيَّةُ وَلَا يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ.

٦٤- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، تَحَوَّرَ حَدِيثُ يَغْقُوبَ، عَنْ سَهْلٍ.

٦٥- (١٠١٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا فَضْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا النَّاسُ إِنْ اللَّهُ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا^(١)، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ» [البقرة: الآية ٥١]. وَقَالَ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوْا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ» [البقرة: الآية ١٧٧]. ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ^(٢)، أَشْجَتْ أُخَيْرٌ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ! يَا رَبِّ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغَذْيُ^(٣) بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟^(٤)».

(١) قوله ﷺ: (إِنْ اللَّهُ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا) قَالَ الْقَاضِي: الطَّيِّبُ فِي صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَعْنَى الْمُنَزَّهِ عَنِ الْقَانَصِ وَهُوَ بِمَعْنَى الْقُدُّوسِ وَأَصْلُ الطَّيِّبِ الزَّكَاةُ وَالطَّهَارَةُ وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْخَبْثِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ وَمَبَاطِي الْأَحْكَامِ وَقَدْ جُمِعَتْ مِنْهَا أَرْبَعُونَ حَدِيثًا فِي جُزْءٍ وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ مِنَ الْحَلَالِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِنْفَاقِ مِنْ غَيْرِهِ وَفِيهِ أَنَّ الْمَشْرُوبَ وَالْمَأْكُولَ وَالْمَلْبُوسَ وَنَحْوَ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَلَالًا خَالصًا لَا شَبْهَةَ فِيهِ وَأَنَّ مَنْ أَرَادَ الدُّعَاءَ كَانَ أَوَّلَى بِالْإِعْتِنَاءِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ.

(٢) وَمَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ يَطِيلُ السَّفَرَ فِي وَجْهِ الطَّاعَاتِ كَحُجٍّ وَزِيَارَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ وَصَلَةِ رَحِمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(٣) قَوْلُهُ ﷺ: (وَغَذْيُ بِالْحَرَامِ) هُوَ بِفَسْمِ الْغَيْنِ وَتَخْفِيفِ الذَّالِ الْمَكْسُورَةِ.

(٤) قَوْلُهُ ﷺ: (فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ) أَي: مَنْ أَيْسَرُ يُسْتَجَابُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ وَكَيْفَ يُسْتَجَابُ لَهُ.

٢٠- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ

أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ

٦٦- (١٠١٦) حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَرْوَانَ الْجُعْفِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ

مَقُولٌ.

الأعمش وعمرو وخيشمة.

(٢) قوله: (فاعرض وأشاح) هو بالشين المعجمة والحاء المهملة ومعناه قال الخليل وغيره معناه غناه وعدل به وقال الأكرتون: الشيخ الخليل والجناد في الأمر وقيل القبل وقيل الحارب وقيل القبل اليك المانع لما وراء ظهره فاشاح هنا يحتمل هذه المعاني أي حذر النار كأنه ينظر إليها أو جد في الإيضاح بإيقانها أو أقبل إليك خطاباً أو أعرض كالحارب.

٦٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ ذَكَرَ النَّارَ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا، وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَيْءٍ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

٦٩- (١٠١٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ الْمُنْذِرِ ابْنِ جَرِيرٍ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهَارِ، قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَاءَ عُرَاءَ مُجَنَابِي النَّارِ^(١) أَوْ الْقَبَاءِ^(٢)، مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ، عَامَتُهُمْ مِنْ مُضَرٍّ، بَلَّ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرٍّ، فَتَعَمَّرَ وَجْهَ^(٣) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ، فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ^(٤) فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ^(٥)» (النساء: الآية ١). إِلَى آخِرِ الْآيَةِ «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا». وَالْآيَةُ الَّتِي فِي الْحَشْرِ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَلِتَنْظُرَ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ» (الحشر: الآية ١٨). تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ وَبَارِهِ، مِنْ يَزْهَجِيٍّ، مِنْ ثَوْبِيٍّ، مِنْ صَاعِ بُرٍّ، مِنْ صَاعِ تَمْرٍ (حَتَّى قَالَ) وَلَوْ بِشَيْءٍ تَمْرَةٍ. قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَأَذَتْ كَفَّهُ تَعَجَّرَ عَنْهَا، بَلَّ قَدْ عَجَزَتْ، قَالَ: ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ، حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَتِيَابِ^(٦)، حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ^(٧)، كَأَنَّهُ مُنْعَبَةٌ^(٨)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ^(٩)».

(١) أي خرقوها وقوروا وسطها.

(٢) الثمار بكسر التاء جمع تمره بفتحها وهي ثياب صوف فيها تنمير

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: مَسَّغْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَرَّ مِنَ النَّارِ وَلَوْ بِشَيْءٍ تَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ»^(١). [إخرجه البخاري: ١٤١٣، ١٤١٧، ٣٥٩٥].

(١) قوله ﷺ: (من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشئ تمرة فليعمل) شئ التمرة بكسر الشين نصفها وجانبها وفيه الحث على الصدقة وأنه لا يمتنع منها لقلتها وإن قليلها سبب للنجاة من النار.

٦٧- () حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ (قَالَ: ابْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ)، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَبَّكَلَمَةُ اللَّهِ، أَيْسَ يَنْهَى وَيَنْهَى تَرْجَمَانِ^(١) فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ يَدِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ أَيْمَنَ يَدِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ بِلِقَاءِ وَجْهِهِ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَيْءٍ تَمْرَةٍ».

زَادَ ابْنُ حُجْرٍ: قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ، مِثْلَهُ، وَزَادَ فِيهِ «وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ^(٢)».

وَقَالَ إِسْحَاقُ: قَالَ الْأَعْمَشُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ. [إخرجه البخاري: ٦٥٣٩، ٧٤٤٣، ٧٥١٢، ٦٠٢٣، ٦٥١٣].

(١) قوله: (ليس بينه وبينه ترجمان) هو بفتح التاء وضمها وهو المعبر عن لسان بلسان.

(٢) قوله: (ولو بكلمة طيبة) فيه أن الكلمة الطيبة سبب للنجاة من النار وهي الكلمة التي فيها تعليب قلب إنسان إذا كانت مباحة أو طاعة.

٦٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ^(١)، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّارَ فَاعْرَضَ وَأَشَاحَ^(٢)، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ». ثُمَّ اعْرَضَ وَأَشَاحَ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ كَأَنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَيْءٍ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ» [إخرجه البخاري: ٦٥٤١].

وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو كُرَيْبٍ: كَأَنَّمَا، وَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ.

(١) هذا الإسناد كله كوفيون وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض

والعباء بالمد ويفتح العين جمع عباءة وعباية لثتان.

اسامة (ح).

(٣) والعباء بالمد ويفتح العين جمع عباءة وعباية لثتان.

(٤) قوله: (قُتِمَرُ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) هو بالعين المهملة أي تغير.

(٥) قوله: (فصلى ثم خطب) فيه استحباب جمع الناس للأمور المهمة ووعظهم وحثهم على مصالحهم وتحذيرهم من القبائح.

(٦) قوله: (فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) سبب قراءة هذه الآية أنها أبلغ في الحث على الصدقة عليهم ولما فيها من تأكيد الحق لكونهم أسرة.

(٧) قوله: (رأيت كرمين من طعام وثياب) هو بفتح الكاف وضما قال القاضي ضبطه بعضهم بالفتح وبعضهم بالضم قال ابن سراج هو بالضم اسم لما كومه وبالفتح المرة الواحدة قال والكومة بالضم الصبرة والكوم العظيم من كل شيء والكوم المكان المرتفع كالراية قال القاضي فالفتح هنا أولى لأن مقصوده الكثرة والتشبيه بالراية.

(٨) قوله يتهلل أي يستبهر فرحاً وسروراً.

(٩) وقوله: (ملهبة) ضبطوه بوجهين أحدهما وهو المشهور وبه جزم القاضي والجمهور مذهبه بذلك معجمة وفتح الهاء وبعدها ياء موحدة والثاني ولم يذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين غيره مذهبه بذلك مهملة وضم الهاء وبعدها نون وشرحه الحميدي في كتابه غريب الجمع بين الصحيحين فقال هو وغيره عن فر هذه الرواية أن صحت المهدن الإتياء الذي يدهن فيه وهو أيضاً اسم للثقة في الجبل التي يستجمع فيها ماء المطر فثبه صفاء وجهه الكريم بصفاء هذا الماء ووصفاء الدهن والمدهن.

وقال القاضي عياض في: «المشارك» وغيره من الأئمة: هذا تصحيف وهو بالنال المعجمة والياء الموحدة وهو المعروف في الروايات وعلى هذا ذكر القاضي وجهين في تفسيره: أحدهما معناه فضة مذهبة فهو أبلغ في حسن الوجه واشراقه والثاني: شبهه في حسنه ونوره بالمذهبة من الجلود وجمعها مذاهب وهي شيء كانت العرب تصنعه من جلود وتعمل فيها خطوطاً مذهبة يرى بعضها أثر بعض وأما سبب سروره وفرحاً بمبادرة المسلمين إلى طاعة الله تعالى وبذل أموالهم لله وامثال أمر رسول الله ﷺ ولدفع حاجة هؤلاء المحتاجين وشفقة المسلمين بعضهم على بعض وتعاونهم على البر والتقوى وينبغي للإنسان إذا رأى شيئاً من هذا القليل أن يفرح ويظهر سروره ويكون فرحه لما ذكرناه.

(١٠) إلى آخره فيه الحث على الابتداء بالخيرات وسن السنن الحسنات والتحذير من اختراع الأباطيل والمستبجات وسبب هذا الكلام في هذا الحديث أنه قال في أوله فجاء رجل بصرة كادت كفه تعجز عنها فتابع الناس وكان الفضل العظيم للبادئ بهذا الخير والفتاح لباب هذا الإحسان وفي هذا الحديث تخصيص قوله ﷺ: (كل ملة بدعة وكل بدعة ضلالة) وأن المراد به المحدثات الباطلة والبدع المنقومة وقد سبق بيان هذا في كتاب صلاة الجمعة وذكرنا هناك أن البدع خمسة أقسام: واجبة ومندوبة ومحرمة ومكرومة ومباحة.

٦٩- () وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو

وَحَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي.

قَالَا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُنْذِرَ بْنَ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَدَرَ النَّهَارِ، يَبْغُلُ حَلِيْبُ بْنُ جَعْفَرٍ.. وَفِي حَلِيْبِ بْنِ مُعَاذٍ مِنَ الزِّيَادَةِ، قَالَ: ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ خَطَبَ. (وسان بعد الحديث: ٢٦٧٣).

٧٠- () حَدَّثَنِي عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَمْوِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَنَاءَ قَوْمٌ مُجَنَّبِي النَّارِ، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِقَصِيهِ.

وَفِيهِ: فَصَّلَى الظُّهْرَ ثُمَّ صَعِدَ مِنْبَرًا صَغِيرًا، فَخَوَّدَ اللَّهُ وَائْتَنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الْآيَةَ﴾».

٧١- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وَأَبِي الضُّحَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِلَالٍ الْعَبْسِيِّ.

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَيْهِمُ الصُّوْفُ، فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ قَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

(١) هو بالياء الموحدة.

٢١- باب الْحَمَلِ بِأَجْرَةٍ يُتَصَدَّقُ بِهَا وَالنَّهْيُ الشَّدِيدُ،

عَنْ تَنْقِيصِ الْمُتَصَدِّقِ بِقَلِيلٍ

٧٢- (١٠١٨) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ،

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ)، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ، قَالَ: كُنَّا لِحَامِلٍ^(١)، قَالَ: فَتَصَدَّقَ أَبُو عَقِيلٍ بِصَاعٍ صَاعٍ، قَالَ: وَجَاءَ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ، فَقَالَ الْمُتَأَفِّقُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَغَفِيٌّ، عَنْ صَدَقَةِ هَذَا، وَمَا فَعَلَ هَذَا إِلَّا رِيَاءً فَتَزَلَّتْ: «الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنْ

الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴿١٤١٥﴾
[القرة: الآية ٧٩]. وَلَمْ يَلْفِظْ بِشَرْ: بِالْمُطَوِّعِينَ. وإخرجه البخاري: ١٤١٥، ١٦٦٨.

(١) معناه عمل على ظهورنا بالأجرة وتصدق من تلك الأجرة أو تصدق بها كلها ففيه التحريض على الاعتناء بالصدقة وأنه إذا لم يكن له مال يتوصل إلى تحصيل ما يتصدق به من حمل بالأجرة أو غيره من الأسباب المباحة.

٧٢- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الرَّبِيعِ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ، كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ ابْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: كُنَّا لِحَامِلٍ عَلَى ظُهُورِنَا. وإخرجه البخاري: ١٤١٦، ٤٦٦٩.

٢٢ - باب فضل المنيحة

٧٣- (١٠١٩) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ» (١) أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةٍ، تَغْلُو بِعَسٍّ، وَتَرُوحُ بِعَسٍّ (٢)، إِنْ أَجَرَهَا لَعَظِيمٌ. وإخرجه البخاري: ٢٦٢٩، ٥٦٠٨، وسنن أبي داود عن مسلم رقم: ١٠٢٠.

(١) وقوله: (عن أبي هريرة يبلغ به) (ألا رجل يمنح) معناه يبلغ به النبي ﷺ فكانه قال عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «ألا رجل يمنح» ولا فرق بين هاتين الصيغتين باتفاق العلماء والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: (ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغلو بعس وتروح بعس) المر بضم العين وتشديد السين المهملة وهو القنح الكبير هكذا ضبطناه وروى بعشاه بشين معجمة مملوذة قال القاضي: وهذه رواية أكثر رواة مسلم قال: والذي سمعناه من متقي شيوخنا بعس وهو القنح الضخم قال وهذا هو الصواب المعروف قال وروى من رواية الحميدي في غير مسلم بعساء بالسين المهملة وفسره الحميدي بالعس الكبير وهو من أهل اللسان قال: وضبطنا عن أبي مروان بن سراج بكسر العين وفتحها معاً ولم يقبله الجبائي وأبو الحسن ابن أبي مروان عنه إلا بالكسر وحده هذا كلام القاضي ووقع في كثير من نسخ بلادنا أو أكثرها من صحيح مسلم بعساء بين مهملة مملوذة والعين مفتوحة وقوله ﷺ: يمنح بفتح النون أي يعطيهم ناقة يأكلون لبنها ملة ثم يردونها إليه وقد تكون المنيحة عطية للرقبة بمنافعها مؤبدة ثم الهبة.

٧٤- (١٠٢٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا حَبِيبُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدٍ،

عَنْ عَدِيٍّ ابْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى فَذَكَرَ خِصَالًا وَقَالَ: «مَنْ مَنَحَ مَنِيحَةً» (١)، خَدَتْ بِصَدَقَةٍ، وَزَاحَتْ بِصَدَقَةٍ، صَبَّوحَهَا وَغَبُوقَهَا (٢). [وقد قدم عند مسلم باختلاف رقم: ١٠١٩، وإخرجه البخاري: ٢٦٢٩، ٥٦٠٨، بلفظ مختلف].

(١) وقع في بعض النسخ منيحة وبعضها منحة بحذف الياء قال أهل اللغة المنحة بكسر الميم والمنيحة بفتحها مع زيادة الياء هي العطية وتكون في الحيوان وفي الثمار وغيرهما وفي الصحيح أن النبي ﷺ منح أم أيمن عناقاً أي غنماً ثم قد تكون المنيحة عطية للرقبة بمنافعها وهي الهبة وقد تكون عطية اللين أو الثمرة ملة وتكون الرقبة باقية على ملك صاحبها ويردها إليه إذا انقضى اللين أو الشر المأذون به.

(٢) وقوله: (صبحها وغبوقها) الصبح بفتح الصاد الشرب أول النهار والغبوق بفتح الغين أول الليل والصبح والغبوق منصوبان على الظرف. وقال القاضي عياض: هما مجروران على البدل من قوله صدقة قال ويصح نصبهما على الظرف.

٢٣ - باب مثل المنفق والبخل

٧٥- (١٠٢١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: (١) عَنِ الْحَسَنِ ابْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْمُنْصَدِّقِ» (٢)، كَمَثَلِ رَجُلٍ (٣) عَلَيْهِ جَبَانٌ أَوْ جُتَّانٌ (٤)، مِنْ لَدُنْ نُؤْيِهِمَا (٥) إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَإِذَا أَرَادَ الْمُنْفِقُ (وَقَالَ الْآخَرُ: فَإِذَا أَرَادَ الْمُنْصَدِّقُ) أَنْ يَتَصَدَّقَ سَبَقَتْ عَلَيْهِ أَوْ صَرَتْ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يُنْفِقَ، قَلَصَتْ عَلَيْهِ وَآخَذَتْ كُلُّ خَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا (٦)، حَتَّى تُجِنَّ بَنَانَهُ وَتَعْفُو أَثَرَهُ.

قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَالَ: يُوسِّعُهَا فَلَا تَسِيحُ (٧). وإخرجه البخاري: ١٤٤٣، ٥٧٩٧، ١٤٤٤، وعنه ١٤٤٤، ٥٢٩٩.

(١) هكذا هو في النسخ وقال ابن جريج بالواو وهي صحيحة مليحة وإنما أتى بالواو لأن ابن عينة قال لعمره وقال ابن جريج كنا فإذا روى عمرو الثاني من تلك الأحاديث أتى بالواو لأن ابن عينة قال في الثاني وقال ابن جريج كنا وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات في أول الكتاب.

(٢) هكذا وقع هذا الحديث في جميع النسخ من رواية عمرو مثل المنفق والمنصدق قال القاضي وغيره هذا وهم وصوابه مثل ما وقع في باقي الروايات مثل البخل والمنصدق وتفسيرهما آخر الحديث يبين هذا وقد

المثل بهما لأن المتفق يستره الله تعالى بشفقة وستر عوراته في الدنيا والآخرة كستر هذه الجنة لابنها والبخل كمن ليس جبة إلى ثيابه فيبقى مكشوفاً بادى العورة مفتضحا في الدنيا والآخرة وهذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله تعالى.

٧٥- () حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَدِيٍّ أَنَّ اللَّهَ أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيَّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ (يعني العقدي)، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ» عَلَيْهِمَا جُتَانٌ مِنْ حَدِيدٍ، قَدِ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى ثِيَابِهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا، فَجَعَلَ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ، حَتَّى تَغْفِي أَنْفَالَهُ وَتَغْفِرَ أَثَرَهُ، وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ، وَاخَذَتْ كُلُّ خَلْقَةٍ مَكَانَهَا. قَالَ: فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِإِصْبَعِهِ فِي جَنِيهِ، فَلَوْ رَأَيْتَهُ «يُوسِعُهَا وَلَا تَوْسِعُ».

(١) قوله ﷺ في الروایتين الأخريين: (كمثل رجلين ومثل رجلين عليهما جتان) هما بالنون في هذين الموضعين بلا شك ولا خلاف.

(٢) فقوله رأيت بفتح التاء.

(٣) قوله: (توسع) بفتح التاء واصله توسع وفي هذا الدليل على لباس القميص وكذا ترجم عليه البخاري باب جيب القميص من عند الصدر لأنه المقوم من لباس النبي ﷺ في هذه القصة مع أحاديث صحيحة جاءت به والله أعلم.

٧٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْخَضْرَمِيُّ، عَنْ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُتَانٌ مِنْ حَدِيدٍ، إِذَا هَمَّ الْمُتَصَدِّقُ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَلَيْهِ، حَتَّى تَغْفِي أَثَرَهُ، وَإِذَا هَمَّ الْبَخِيلُ بِصَدَقَةٍ تَقَلَصَتْ عَلَيْهِ، وَانْضَمَّتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَاقِيهِ، وَانْقَبَضَتْ كُلُّ خَلْقَةٍ إِلَى صَاحِبَتِهَا. قَالَ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَيَجْهَدُ أَنْ يُوسِعَهَا فَلَا يَسْتَطِيعُ». (إخرجه البخاري: ١٤٤٣، ٢٩١٧).

٢٤ - باب ثبوت أجر المتصدق،

وَإِنْ وَقَعَتِ الصَّدَقَةُ فِي يَدِ غَيْرِ أَهْلِهَا^(١)

(١) فيه حديث المتصدق على سارق وزانية وغنى وفيه ثبوت الثواب في الصدقة وإن كان الآخر فاسقاً وغنياً ففي كل كبد حرى أجر وهذا في

يحتمل أن صحة رواية عمرو هكذا أن تكون على وجهها وفيها محذوف تقديره مثل المتفق والمتصدق وقسمهما وهو البخل وحذف البخل للدلالة المتفق والمتصدق عليه كقول الله تعالى: ﴿إِسْرَائِيلَ تَتَكَلَّمُ الْحَرُ﴾ أي والبرد وحذف ذكر البرد لدلالة الكلام عليه وأما قوله: (والمتصدق) فوقع في بعض الأصول المتصدق بالتاء وفي بعضها المصدق محذوها وتشديد الصاد وهما صحيحان.

(٣) وأما قوله: (كمثل رجل) فهكذا وقع في الأصول كلها كمثل رجل بالافراد والظاهر أنه تغير من بعض الرواة وصوابه كمثل رجلين.

(٤) وأما قوله: (جتان أو جتان) فالأول بالياء والثاني بالنون ووقع في بعض الأصول عكسه.

(٥) وأما قوله: (من لادن ثيابه) فكذا هو في كثير من النسخ المعتمدة أو أكثرها ثيابه بضم التاء وياء واحدة مشددة على الجمع وفي بعضها ثيابه بالثنية قال القاضي عياض وقع في هذا الحديث أوهام كثيرة من الرواة وتصحيح وغريف وتقديس وتأخير ويعرف صوابه من الأحاديث التي بعده فمنه مثل المتفق والمتصدق وصوابه المتصدق والبخل ومنه كمثل رجل وصوابه رجلين عليهما جتان ومنه قوله جتان أو جتان بالشك وصوابه جتان بالنون بلا شك كما في الحديث الآخر بالنون بلا شك والجنة الدرع ويدل عليه في الحديث نفسه.

(٦) قوله: (فأخذت كل حلقة موضعها) وفي الحديث الآخر جتان من حديد ومنه قوله: (سبغت عليه) أو سرت كذا هو في النسخ مرت بالراء قيل: إن صوابه مدت بالدال بمعنى سبغت وكما قال في الحديث الآخر انبسطت لكنه قد يصح مرت على نحو هذا المعنى والسابع الكامل وقد رواه البخاري مادد بادل مخففة من ماد إذا مال ورواه بعضهم سارت ومعناه سالت عليه وامدتت وقال الأزهري معناه ترددت وذعبت وجاءت يعني لكاملها ومنه قوله: (وإذا أراد البخل أن يتفق قلصت عليه) وأخذت كل حلقة موضعها حتى تحن بنانه ويعفو أثره قال فقال أبو هريرة يوسعها فلا تسع وفي هذا الكلام اختلال كثير لأن قوله تحن بنانه ويعفو أثره إنما جاء في المتصدق لا في البخل وهو على ضد ما هو وصف البخل من قوله قلصت كل حلقة موضعها.

(٧) وقوله: (يوسعها فلا تسع) وهذا من وصف البخل فأدخله في وصف المتصدق لما اختل الكلام وتناقض وقد ذكر في الأحاديث على الصواب ومنه رواية بعضهم تحن ثيابه بالخاء والزاي وهو وهم والصواب رواية الجمهور تحن بالجيم والنون أي تستر ومنه رواية بعضهم ثيابه بالثاء المثناة وهو وهم والصواب بنانه بالنون وهو رواية الجمهور كما قال في الحديث الآخر أنامله ومعنى تقلصت انقبضت ومعنى يعفو أثره أي محو أثر مشيه بسيرها وكاملها وهو تمثيل لنماء المال بالصدقة والانفاق والبخل بضد ذلك وقيل هو تمثيل لكثرة الجود والبخل وإن المعطي إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك وإذا أمسك صار ذلك عادة له وقيل معنى محو أثره أي يذهب بخطاياه ومحوها وقيل في البخل: قلصت ولزمت كل حلقة مكانها أي يجمي عليه يوم القيامة فيكوى بها والصواب الأول والحديث جاء على التمثيل لا على الخبر عن كائن وقيل ضرب

صدقة الطلوع وأما الزكاة فلا يجوز دفعها إلى غني.

٧٨- (١٠٢٢) حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي خُصُّ بْنُ مِيسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تَصَدَّقَنَّ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَائِنَةٍ، فَاصْبَحُوا يَتَخَدُّثُونَ: تَصَدَّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَائِنَةٍ، قَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَائِنَةٍ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيٍّ، فَاصْبَحُوا يَتَخَدُّثُونَ: تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ، قَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى غَنِيٍّ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَاصْبَحُوا يَتَخَدُّثُونَ: تَصَدَّقَ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَائِنَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ وَعَلَى سَارِقٍ، فَأَبَى فُقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقْتَكَ فَقَدْ قُبِلَتْ، أَمَا الزَّائِنَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَعِفُّ بِهَا، عَنْ زَنَاها، وَلَعَلَّ الْغَنِيَّ يَتَغَيَّرُ فَيَنْفِقُ بِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ، وَلَعَلَّ السَّارِقَ يَسْتَعِفُّ بِهَا، عَنْ سَرِقَتِهِ». [إخرجه البخاري: ١٤٢١].

٢٥- باب اجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت

مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، يَأْذِنُ الصَّرِيحُ أَوْ الْغُرْفِيُّ

٧٩- (١٠٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبْنُ عُثَيْمٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ أَبِي اسْمَاءَ.

قال أبو عامر: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَ، حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ^(١) الَّذِي يُنْفِذُ^(٢) (وَرَبِّمَا قَالَ يُعْطِي) مَا أَمَرَ بِهِ، فَيُعْطِيهِ كَامِلًا مُؤَفَّرًا، طَيِّبَةً بِوَيْفَتِهِ، فَيُدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ - أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ^(٣)». [إخرجه البخاري: ١٤٣٨، ١٤٣٩، ٢٢٩٠].

(١) وقوله ﷺ: (الخازن المسلم الأمين) إلى آخره هذه الأوصاف شروط لحصول هذا الثواب فينبغي أن يعتنى بها ويحافظ عليها.

(٢) قوله ﷺ: (أحد المتصدقين) هو بفتح القاف على التثنية ومعناه له اجر متصدق وتفصيله كما سبق.

(٣) معنى هذه الأحاديث أن المشارك في الطاعة مشترك في الأجر ومعنى المشاركة أن له اجرا كما لصاحبه اجر وليس معناه أن يزاوجه في أجره والمراد المشاركة في أصل الثواب فيكون لهذا ثواب ولهذا ثواب وإن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقلد ثوابها سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فإذا أعطى للمالك الخازن أو امرأته أو غيرها مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى مستحق الصدقة على باب داره أو نحوها فاجر المالك أكثر وإن أعطاه مائة أو رغيفاً ونحوهما مما ليس له

كثير قيمة ليذهب به إلى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشى الذهاب إليه باجرة تزيد على المائة والرغيف فاجر الوكيل أكثر وقد يكون عمله قدر الرغيف مثلاً فيكون مقدار الأجر سواء.

٨٠- (١٠٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ.

قال يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا^(١) غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا». [إخرجه البخاري: ١٤٢٥، ١٤٣٩، ١٤٤١، ٢٠١٥].

(١) وقوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها) أي من طعام زوجها الذي في بيتها كما صرح به في الرواية الأخرى.

٨٠- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا».

٨١- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا، وَلَهُ مِثْلُهُ، بِمَا اكْتَسَبَ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا^(١)». [إخرجه البخاري: ١٤٣٧، ١٤٣٩، ١٤٤١].

(١) هكذا وقع في جميع النسخ شيئاً بالنصب فيقدر له ناصب فيحتمل أن يكون تقديره من غير أن ينقص الله من أجورهم شيئاً ويحتمل أن يقدر من غير أن ينقص الزوج من اجر المرأة والخازن شيئاً وجمع ضميرهما مجازاً على قول الأكثرين أن أقل الجمع ثلاثة أو حقيقة على قول من قال أقل الجمع اثنان.

٨١- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٢٦- باب ما أنفق العبد من مال مولاه

٨٢- (١٠٢٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبْنُ عُثَيْمٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ خُصُّ بْنِ خُصٍّ، ابْنِ غِيَاثٍ.

قال ابن عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا خُصُّ بْنُ خُصٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ.

به ولم يرض به مولاه فلم يجر أجر لأنه فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة ولمولاه أجر لأن ماله تلف عليه ومعنى الأجر بينكما أي لكل منكما أجر وليس المراد أن أجر نفس المال يتقاسمته وقد سبق بيان هذا قريباً فهنا الذي ذكرته من تأويله هو المعتمد وقد وقع في كلام بعضهم ما لا يرتضى من تفسيره.

٨٤- (١٠٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَتَعْلَمُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(١)، وَلَا تَأْذُنُ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ^(٢) إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٣)، وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَلَيْنَ يَصِفَ أَجْرَهُ لَهُ^(٤). [أخرجه البخاري: ٢٠٦٦، ٥١٩٢، ٥٣٦٠، ٥١٩٥].

(١) وقوله ﷺ: (لا تصوم المرأة ويعلمها شاهد إلا بإذنه) هذا محمول على صوم التطوع والملتوب الذي ليس له زمن معين وهذا النهي للتحريم صرح به أصحابنا ومسيه أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الأيام وحقه فيه واجب على الفور فلا يقوته بتطوع ولا يوجب على التراخي فإن قيل فينبغي أن يجوز لها الصوم بغير إذنه فإن أراد الاستمتاع بها كان له ذلك ويفسد صومها فالجواب أن صومها بمنه من الاستمتاع في العادة لأنه يهاب انتهاك الصوم بالإفساد.

(٢) وقوله ﷺ: (وزوجها شاهد) أي مقيم في البلد أما إذا كان مسافراً فلها الصوم لأنه لا يتأتى منه الاستمتاع إذا لم تكن معه.

(٣) قوله ﷺ: (ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه) فيه إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج وغيره من مالكي البيوت وغيرها بالإذن في أملاكهم إلا بإذنهم وهذا محمول على ما لا يعلم رضا الزوج ونحوه به فإن علمت المرأة ونحوها رضا به جاز كما سبق في النفقة.

(٤) وأما قوله ﷺ: (وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له) فمعناه من غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الإذن الذي قد بيناه سابقاً إما بالصريح وإما بالعرف ولا بد من هذا التأويل لأنه ﷺ جعل الأجر مناصفة وفي رواية أبي داود: «فلها نصف أجره» ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا أجر لها بل عليها وزر فتعين تأويله وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة فإن زاد على المتعارف لم يجوز وهذا معنى قوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) فأشار ﷺ إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة ونبه بالطعام أيضاً على ذلك لأنه يسمح به في العادة بخلاف النواهي والننانير في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال وأعلم أن المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال وغلماؤه ومصالحه وقاصديه من ضيف وابن سبيل ونحوهما وكذلك صدقتهم المأذون فيها بالصريح أو العرف والله أعلم.

عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي اللُّحْمِ، قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوْلَايَ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا نِصْفَانِ»^(١) ^(٢).

(١) وأما قوله ﷺ: (الأجر بينكما نصفان) فمعناه قسمان وإن كان أحدهما أكثرهما قال الشاعر: إذا مت كان الناس نصفان بيننا.

وأشار القاضي إلى أنه محتمل أيضاً أن يكون سواء لأن الأجر فضل من الله تعالى يؤتاه من يشاء ولا يدرك بقياس ولا هو بحسب الاعمال بل ذلك فضل الله يؤتاه من يشاء والمختار الأول.

(٢) هذا محمول على ما سبق أنه استأذن في الصدقة بقدر يعلم رضا سيده به.

٨٣- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ يَزِيدَ (يَعْنِي ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ) قَالَ:

سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أَبِي اللُّحْمِ^(١) قَالَ: أَمَرَنِي مَوْلَايَ أَنْ أَقْدَدَ لَحْمًا، فَجِئَنِي بِسَكِينٍ، فَأَطْعَمْتُهُ مِنْهُ، فَقُلِمَ بِذَلِكَ مَوْلَايَ فَضَرْتَنِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَذَعَاهُ فَقَالَ: «لِمَ ضَرَرْتَهُ؟» فَقَالَ: يُعْطِي طَعَامِي بِغَيْرِ أَنْ أَمُرَهُ، فَقَالَ: «الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا»^(٢) ^(٣).

(١) قوله: (مولى أبي اللحم) هو بهمة مملوكة وكسر الباء قيل لأنه كان لا يأكل اللحم وقيل لا يأكل ما ذبح للأصنام واسم أبي اللحم عبد الله وقيل خلف وقيل الحويرث الغفاري وهو صحابي استشهد يوم حنين روى عمير مولاه.

(٢) وقوله ﷺ: (الأجر بينكما) ليس معناه أن الأجر الذي لأحدهما يزدهمان فيه بل معناه أن هذه النفقة والصدقة التي أخرجها الخازن أو المرأة أو المملوك ونحوهم بإذن المالك يترتب على جعلها ثواب على قدر المال والعمل فيكون ذلك مقسوماً بينهما لهذا نصيب بماله ولهذا نصيب بعمله فلا يزاحم صاحب المال العامل في نصيب عمله ولا يزاحم العامل صاحب المال في نصيب ماله.

وأعلم أنه لا بد للعامل وهو الخازن وللزوجة والمملوك من إذن المالك في ذلك فإن لم يكن إذن أصلاً فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم وزر بتصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه والإذن ضربان أحدهما: الإذن الصريح في النفقة والصدقة ولثاني: الإذن المفهوم من اطراد العرف والعادة كإعطائه السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به واطرد العرف فيه وعلم بالعرف رضا الزوج والمالك به فإذا في ذلك حاصل وإن لم يتكلم وهذا إذا علم رضا لاطراد العرف وعلم أن نفسه كنفوس غالب الناس في الساحة بذلك والرضا به فإن اضطرب العرف وشك في رضا أو كان شخصاً يشع بذلك وعلم من حاله ذلك أو شك فيه لم يجوز للمرأة وغيرها التصديق من ماله إلا بصريح إذنه.

(٣) هذا محمول على أن عميراً تصدق بشيء يظن أن مولاه يرضى

٢٧ - باب من جمع الصدقة وأعمال البر

٨٥ - (١٠٢٧) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَّمَةُ ابْنُ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي الطَّاهِرِ) قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١) نُوْدِي فِي الْجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللَّهِ! هَذَا خَيْرٌ^(٢) «مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ»^(٣)، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّيَامِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ»^(٤) «قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عَلَى أَحَدٍ يُدْعَى مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ» (إخرجه البخاري: ١٨٩٧، ٣٦٦٦).

(١) وقوله: (في سبيل الله) قيل هو على العموم في جميع وجوه الخير وقيل هو مخصوص بالجهاد والأول أصح وأظهر هذا آخر كلام القاضي.

(٢) قوله ﷺ: (نودي في الجنة يا عبد الله هنا خير) قيل معناه لك هنا خير وثواب وغبطة وقيل معناه هذا الباب فيما نعتقه خير لك من غيره من الأبواب لكثرة ثوابه ونعيمه فتعال فادخل منه ولا بد من تقدير ما ذكرناه أن كل مناد يعتقد ذلك الباب أفضل من غيره.

(٣) قوله ﷺ: (من أنفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هنا خير) قال القاضي: قال المروزي في تفسير هذا الحديث قيل وما زوجان قال فرسان أو عبدان أو بعيان وقال ابن عرفة كل شيء قرن بصاحبه فهو زوج يقال زوجت بين الإبل إذا قرنت بغيراً بغير وقيل درهم ودينار أو درهم وثوب قال: والزوج يقع على الاثنين ويقع على الواحد وقيل إنما يقع على الواحد إذا كان معه آخر ويقع الزوج أيضاً على الصنف وفسر بقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ وقيل بمقتضى أن يكون هذا الحديث في جميع أعمال البر من صلاتين أو صيام يومين والمطلوب تشجيع صدقة بأخرى والتشجيع على فضل الصدقة والنفقة في الطاعة والاستكثار منها.

(٤) قوله ﷺ: (فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة) وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام قال العلماء معناه من كان الغالب عليه في عمله وطاعته ذلك.

(٥) قوله ﷺ: (في صاحب الصوم) (دعي من باب الريان) قال العلماء: سمي باب الريان تشبيهاً على أن العطشان بالصوم في المواجه سبروى وعاقبه إليه وهو مشتق من الري.

(٦) قوله ﷺ: (من باب كذا ومن باب كذا) فذكر باب الصلاة

والصدقة والصيام والجهاد قال القاضي: وقد جاء ذكر بقية أبواب الجنة الثمانية في حديث آخر في باب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وباب الراضين فهذه سبعة أبواب جاءت في الأحاديث وجاء في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنهم يدخلون من الباب الأيمن فلعله الباب الثامن.

٨٥ - () حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ وَالْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ) حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح) ..

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِ يُونُسَ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

٨٦ - () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ (ح) ..

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنِي شَيْبَانُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةٍ بِبَابٍ: أَيْ قُلْ! هَلُمَّ»^(١) فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَلِكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ»^(٢)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ»^(٣) (إخرجه البخاري: ٢٨٤٩، ٣٦٦٦).

(١) قوله ﷺ: (دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب أي فل هلم) هكذا ضبطناه أي فل يهضم اللام وهو المشهور ولم يذكر القاضي وآخرون غيره وضبطه بعضهم بإسكان اللام والأول أصوب قال القاضي معناه أي فلان فرحم ونقل إعراب الكلمة على إحدى اللغتين في الترقيم قال وقيل فل لغة في فلان في غير النداء والترقيم.

(٢) قوله: (لا توى عليه) وهو يفتح المثناة فوق مقصور أي لا هلاك. (٣) قوله ﷺ: (إني لأرجو أن تكون منهم) فيه منقبة لأبي بكر ﷺ وفيه جواز الشاء على الإنسان في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة باصجاب وغيره والله أعلم.

٨٧ - (١٠٢٨) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ (يَعْنِي الْفَزَارِيَّ)، عَنْ يَزِيدَ (وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ صَائِماً؟» قَالَ: أَبُو بَكْرٍ: أَنَا، قَالَ: «فَمَنْ تَبَعَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ جَنَازَةً؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا، قَالَ: «فَمَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ

مُسْكِينًا؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا، قَالَ: «فَمَنْ عَادَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مُرِيضًا؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا اجْتَمَعَنْ فِي امْرِئٍ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». [رواهي بعد الحديث: ٢٣٨٧].

١٤٣٤هـ، ٢٥٩٠م.

٢٨ - باب الحث على الإنفاق، وكراهة الإحصاء

٨٨ - (١٠٢٩) أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ (يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ)، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنِّبِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفِقِي (أَوْ أَنْضَحِي^(١))، أَوْ أَنْفَجِي) وَلَا تُحْصِي، فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ». [إخروجه البخاري: ١٤٣٣، ٢٥٩١].

(١) قوله ﷺ: (أنفقي وأنضحي) أما أنفحي فيفتح الفاء ويحذف المهملة وأما أنضحي فيكسر الضاد ومعنى أنفحي وأنضحي أعطي والنضح والنضح المعطاء ويطلق النضح أيضاً على الصب فلعله المراد هنا ويكون أبلغ من النضح.

(١) قوله ﷺ: (أنفقي وأنضحي) أما أنفحي فيفتح الفاء ويحذف المهملة وأما أنضحي فيكسر الضاد ومعنى أنفحي وأنضحي أعطي والنضح والنضح المعطاء ويطلق النضح أيضاً على الصب فلعله المراد هنا ويكون أبلغ من النضح.

٢٩ - باب الحث على الصدقة ولو بالقليل،

وَلَا تَمْتَنِعْ مِنَ الْقَلِيلِ لِاحْتِقَارِهِ

٩٠ - (١٠٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ابْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ! لَا تُحْقِرْنَ جَارَةَ لِبَازِيَتِهِنَّ، وَلَوْ فَرْمِسَنَ شَاةً^(١)». [إخروجه البخاري: ٢٥٦٦، ٦٠١٧].

(١) قوله ﷺ: (يا نساء المسلمين) ذكر القاضي في أعرابه ثلاثة أوجه أصحها وأشهرها نصب النساء وجسر المسلمين على الإضافة قال الباجي: وبهذا رواية عن جميع شيوخنا بالشرق وهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه والموصوف إلى صفته والأعم إلى الأخص كمسجد الجامع وجانب الغربي ولدان الآخرة وهو عند الكوفيين جائز على ظاهره وعند البصريين يقدرون فيه محذوفاً أي: مسجد المكان الجامع وجانب المكان الغربي ولدان الحياة الآخرة وتقدر هنا يا نساء الأنفس المسلمين أو الجماعات المؤمنات وقيل: تقديره يا فاضلات المؤمنات كما يقال هؤلاء رجال القوم أي: ساداتهم وأفاضلهم والوجه الثاني رفع النساء ورفع المسلمين أيضاً على معنى النداء والصفة أي يا أيها النساء المسلمين قال الباجي: وهكذا يرويه أهل بلدنا والوجه الثالث: رفع نساء وكسر النساء من المسلمين على أنه منصوب على الصفة على الموضع كما يقال يا زيد العاقل برفع زيد ونصب العاقل والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: (لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة) قال أهل اللغة: هو بكسر الفاء والسين وهو الظلف قالوا: وأصله في الإبل وهو فيها مثل القدم في الإنسان قالوا: ولا يقال إلا في الإبل ومرادهم أصله مختص بالإبل ويطلق على الغنم استعارة وهذا النهي عن الاحتقار نهى للممطية المهينة ومعناه لا تمتنع جارة من الصدقة والمهنية لجارتها لاستقلالها

٨٨ - () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبَادِ ابْنِ حَمْزَةَ، وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنِّبِ.

عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفَجِي (أَوْ أَنْفِقِي) وَلَا تُحْصِي، فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَلَا تُوعِي فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ^{(١)(٢)}».

(١) معناه الحث على النفقة في الطاعة والنهي عن الامساك والبخل وعن ادخار المال في الوعاء.

(٢) وقوله ﷺ: (ولا تحصي فيحصى الله عليك ويوعي عليك) هو من باب مقابلة اللفظ باللفظ للتجنيس كما قال تعالى: ﴿وَمَكْرُوهٌ كَمَا مَكَرْتُمْ﴾ معناه بمنعك كما منعت ويقرر عليك كما قترت وبمسك فضله عنك كما أمسكه وقيل معنى لا تحصي أي لا تعديه فتستكره فيكون سبباً لانقطاع إنفاقك.

٨٨ - () وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بِشْرِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ عَبَادِ ابْنِ حَمْزَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ ابْنِ النسي ﷺ قَالَ لَهَا نَحْوُ حَدِيثِهِمْ.

٨٩ - () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ وَهَارُونُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَبَادَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ.

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهَا جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا

كلها في المساجد وفي غير هذه الرواية «بالمساجد» ووقع في هذه الرواية في أكثر النسخ: (معلق في المساجد) وفي بعضها معلق بالتاء وكلاهما صحيح ومعناه شديد الحب لها والملازمة للجماعة فيها وليس معناه دوام القعود في المسجد.

(٥) قوله ﷺ: (ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه) معناه اجتماعا على حب الله وتفترقا على حب الله أي كان سبب اجتماعهما حب الله واستمرا على ذلك حتى تفرقا من مجلسهما وهما صادقان في حب كل واحد منهما صاحبه لله تعالى حال اجتماعهما وتفترقهما وفي هذا الحديث الحث على التحاب في الله وبيان عظم فضله وهو من المهمات فإن الحب في الله والبغض في الله من الإيمان وهو بمحمد الله كثير يوفق له أكثر الناس أو من وفق له.

(٦) قوله ﷺ: (ورجل دعه امرأته ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله) قال القاضي: يحتمل قوله أخاف الله باللسان ويحتمل قوله في قلبه ليزجر نفسه وخص ذات المنصب والجمال لكثرة الرغبة فيها وعسر حصولها وهي جامعة للمنصب والجمال لا سيما وهي داعية إلى نفسها طالبة لذلك قد أغتت عن مشاق التوصل إلى مراودة ونحوها فالصبر عنها لخوف الله تعالى وقد دعت إلى نفسها مع جمعها المنصب والجمال من أكمل المراتب وأعظم الطاعات فترتب الله تعالى عليه أن يظله في ظله وذات المنصب هي ذات الحسب والنسب الشريف ومعنى دعه أي دعه إلى الزنا بها هذا هو الصواب في معناه وذكر القاضي فيه احتمالين أحدهما هذا والثاني أنه يحتمل أنها دعت لتكاحها فخاف العجز عن القيام بحقوقها أو أن الخوف من الله تعالى شغله عن لذات الدنيا وشهواتها.

(٧) قوله ﷺ: (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم به ما تنفق شماله) هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها وكنا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم لا تعلم به ما تنفق شماله والصحيح المعروف حتى لا تعلم شماله ما تنفق به هكذا رواه مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه وغيرهما من الأئمة وهو وجه الكلام لأن المعروف في الثقة فعلها باليمين قال القاضي ويشبه أن يكون الوهم فيها من التأخير عن مسلم لا من مسلم بدليل إدخاله بعده حديث مالك رحمه الله وقال بمثل حديث عبيد وبين الخلاف في قوله وقال رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود فلو كان ما رواه مخالفاً لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا وفي هذا الحديث فضل صدقة السر قال العلماء وهذا في صدقة التطوع فالسر فيها أفضل لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء وأما الزكاة الواجبة فإعلانها أفضل وهكذا حكم الصلاة فاعلان فرائضها أفضل وأسرار نوافلها أفضل لقوله ﷺ: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة».

قال العلماء: وذكر اليمين والشمال مبالغة في الإخفاء والإستتار بالصدقة وضرب المثل بهما لقرب اليمين من الشمال وملازمتها لها ومعناه لو قدرت الشمال رجلاً متيقظاً لما علم صدقة اليمين لمبالغته في الإخفاء ونقل القاضي عن بعضهم أن المراد من عن يمينه وشماله من الناس والصواب الأول.

واحتقارها الموجود عندها بل تجود بما تيسر وإن كان قليلاً كفرس شاة وهو خير من العدم وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وقال النبي ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمرة» قال القاضي: هذا التأويل هو الظاهر وهو تأويل مالك لإدخاله هذا الحديث في باب الترغيب في الصدقة قال: ويحتمل أن يكون نهياً للمعطاة عن الاحتقار.

٣٠ - باب فضل إخفاء الصدقة

٩١ - (١٠٣١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَشِي، جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ.

قال زهير: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَبْعَةٌ يَظْلُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: (١) الْإِمَامُ الْعَادِلُ (٢)، وَشَابٌ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ (٣)، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ (٤)، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ (٥)، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ (٦)، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينَهُ (٧)، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، ففَاضَتْ عَيْنَاهُ (٨)». [إخرجه البخاري: ٦٦٠، ١٤٢٣، ٦٤٧٩، ٦٨٠٩].

(١) قوله ﷺ: (سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله) قال القاضي: إضافة الظل إلى الله تعالى إضافة ملك وكل ظل فهو لله وملكه وخلقه وسلطانه والمراد هنا ظل العرش كما جاء في حديث آخر ميبناً والمراد يوم القيامة إذا قام الناس لرب العالمين وندت منهم الشمس واشتد عليهم حرها وأخذهم العرق ولا ظل هناك لشيء إلا للعرش وقد يراد به هنا ظل الجنة وهو نعيمها والكون فيها كما قال تعالى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ وقال ابن دینار: المراد بالظل هنا الكرامة والكتف والكف من المكارة في ذلك الموقف قال: وليس المراد ظل الشمس قال القاضي وما قاله معلوم في اللسان يقال فلان في ظل فلان أي في كنفه وحمايته قال: وهذا أولى الأقوال وتكون إضافته إلى العرش لأنه مكان التقريب والكرامة والا فالشمس وسائر العالم تحت العرش وفي ظله.

(٢) قوله ﷺ: (الإمام العادل) قال القاضي: هو كل من إليه نظر في شيء من مصالح المسلمين من الولاية والحكام وبدأ به لكثرة مصالحه وعموم نفعه ووقع في أكثر النسخ الإمام العادل وفي بعضها الإمام العدل وهما صحيحان.

(٣) قوله ﷺ: (وشاب نشأ بعبادة الله) هكذا هو في جميع النسخ نشأ بعبادة الله والمشهور في روايات هذا الحديث نشأ في عبادة الله وكلاهما صحيح ومعنى رواية الباء نشأ ملتبساً للعبادة أو مصاحباً لها أو ملتصقاً بها.

(٤) قوله ﷺ: (ورجل قلبه معلق في المساجد) هكذا هو في النسخ

ويحتمل أن يكون المعنى أنه قد خرج عن تصرفه وكمال ملكه واستغلاله بما شاء من التصرف فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصحيح الصحيح.

(٣) قوله ﷺ: (أما وأبيك لتبانه به) قد يقال حلف بأبيه وقد نهى عن الحلف بغير الله وعن الحلف بالأبواء والجواب أن النهي عن اليمين بغير الله لمن تعلمه وهذه اللفظة الواقعة في الحديث تجري على اللسان من غير تعمد فلا تكون ميمناً ولا منهياً عنها كما سبق بيانه في كتاب الإيمان.

٩٣- () حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ، نَحْوَ حَلِيثِ جَرِيرٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ.

٣٢- بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى،

وَأَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَأَنَّ السُّفْلَى هِيَ الْآخِذَةُ

٩٤- (١٠٣٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ نَافِعٍ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، وَهُوَ عَلَى الْغَيْبَرِ، وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ، عَنْ الْمَسْأَلَةِ «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ»^(١) [إخرجه البخاري: ١٤٢٩].

(١) هكذا وقع في صحيح البخاري ومسلم العليا المنفقة من الإنفاق وكذا ذكره أبو داود عن أكثر الرواة قال ورواه عبد الوارث عن أيوب عن نافع عن ابن عمر العليا المتعفة بالعين من العفة ورجح الخطابي هذه الرواية قال لأن السياق في ذكر المسألة والتعفف عنها والصحيح الرواية الأولى ويحتمل صحة الروایتين فالمنفقة أعلى من السائلة والمتعفة أعلى من السائلة وفي هذا الحديث الحث على الإنفاق في وجوه الطاعات وفيه دليل للمعجب الجمهور أن اليد العليا هي المنفقة وقال الخطابي المتعفة كما سبق وقال غيره العليا الآخنة والسفلى الملتعة حكاه القاضي والله أعلم والمراد بالعلو علو الفضل والمجد وتبل الثواب.

٩٥- (١٠٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَاحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعاً، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ.

قال ابن بشار، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ.

أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ (أَوْ خَيْرُ الصَّدَقَةِ)، عَنْ ظَهْرِ غَنَى^(١)، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ»^(٢) [إخرجه البخاري: ١٤٢٧].

(١) قوله ﷺ: (وعبر الصدقة عن ظهر غنى) معناه أفضل الصدقة

(٨) قوله ﷺ: (ورجل ذكر الله تعالى خالياً فضاغت عيناه) فيه فضيلة البكاء من خشية الله تعالى وفضل طاعة السر لكمال الاخلاص فيها.

٩١- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ خُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَفْصِ بْنِ خَاصِمٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِجِثْلٍ حَلِيشٍ عَتِيدِ اللَّهِ، وَقَالَ: «وَرَجُلٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ، إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ».

٣١- بَابُ بَيَانِ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ

صَدَقَةُ الصَّحِيحِ الشَّحِيحِ

٩٢- (١٠٣٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْثَرُ؟ فَقَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبٌ شَحِيحٌ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمَلُ الْغِنَى، وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخُلُقُومَ^(١) قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ»^(٢) [إخرجه البخاري: ١٤١٩، ٢٧٤٨].

٩٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْثَرُ أَجْراً؟ فَقَالَ: «أَمَّا وَأَبْيُكَ لَتَبْنَاهُ»^(٣)، أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبٌ شَحِيحٌ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمَلُ الْبَقَاءَ، وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

(١) قال الخطابي الشح أعم من البخل وكان الشح جنس والبخل نوع وأكثر ما يقال البخل في أفراد الأمور والشح عام كالوصف للآزم وما هو من قبل الطبع قال فمعنى الحديث أن الشح غالب في حال الصحة فإذا سمح فيها وتصدق كان أصدق في نية وأعظم لأجره بخلاف من أشرف على الموت وآيس من الحياة ورأى مصير المال لغيره فإن صدقته حيث شؤ ناقصة بالنسبة إلى حالة الصحة والشح رجاء البقاء وخوف الفقر وتأمل الغني بضم الميم أي تطمع به ومعنى بلغت الخلقوم بلغت الروح والمراد قاربت بلوغ الخلقوم إذ لو بلغت حقيقة لم تصح وصيته ولا صدقته ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء.

(٢) وقوله ﷺ: (لفلان كذا ولفلان كذا الا وقد كان لفلان) قال الخطابي المراد به الوارث وقال غيره المراد به سبق القضاء به للموصى له

تعالى: ﴿يَحِقُّ لِلَّهِ الرِّبَا وَرِيبِي الصَّدَقَاتُ﴾.

٩٧- (١٠٣٦) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونسَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ، حَدَّثَنَا شَدَّادُ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ آدَمَ! إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ، وَأَنْ تُسَيِّكَهُ شَرٌّ لَكَ، وَلَا تُلَامَ عَلَى كَفَافٍ^(١)»، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى».

(١) قوله ﷺ: (يا ابن آدم إنك ان تبذل الفضل خير لك وأن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف) هو يفتح همزة أن ومعناه أن بئلت الفضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه وإن أمسكته فهو شر لك لأنه إن أمسك عن الواجب استحق العقاب عليه وإن أمسك عن المندوب فقد نقص ثوابه وفوت مصلحة نفسه في آخرته وهذا كله شر ومعنى لا تلام على كفاف أن قدر الحاجة لا لوم على صاحبه وهذا إذا لم يتوجه في الكفاف حق شرعي كمن كان له نصاب زكوي ووجبت الزكاة بشروطها وهو يحتاج إلى ذلك النصاب لكفافته ويجب عليه إخراج الزكاة ويحصل كفايته من جهة مباحة ومعنى أبداً بمن تعول أن العيال والقرابة أحق من الأجانب وقد سبق.

٣٣- باب النهي، عَنِ الْمَسْأَلَةِ^(١)

(١) مقصود الباب وأحاديث النهي عن السؤال واتفق العلماء عليه إذا لم تكن ضرورة واختلف أصحابنا في مسألة الفاجر على الكسب على وجهين أصحهما أنها حرام لظاهر الأحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاث شروط أن لا يذل نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤدي المسؤل فإن فقد أحد هذه الشروط فهي حرام بالاتفاق والله أعلم.

٩٨- (١٠٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ زَيْدٍ الدَّمَشَقِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ الْيَحْصَبِيِّ^(١)، قَالَ:

سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَأَحَابِيثُ، إِلَّا حَلِيفًا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ، فَإِنْ عَمَرَ كَانَ يُخَيِّفُ النَّاسَ^(٢) فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ^(٣)». وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ^(٤)»، فَمَنْ أَعْطَيْتُهُ، عَنْ طَيْبٍ نَفْسٍ، فَيَبْزُكْ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَعْطَيْتُهُ، عَنْ مَسْأَلَةٍ وَشَرَّوْهُ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ». (إخرجه البخاري ٧١، ٣١١٦، ٧٣١٢، وسنن أبي داود الحديث ١٠٣٨، ١١٢٣).

(١) قوله: (عن عبد الله بن عامر اليحصبي) هو أحد القراء السبعة وهو بضم الصاد وفتحها منسوب إلى بني يعصب.

ما بقي صاحبها بعد ما مستغنياً بما بقي معه وتقديره أفضل الصدقة ما أبقت بعد ما غنى يمتد صاحبها ويستظهر به على مصلحته وحوائجه وإنما كانت هذه أفضل الصدقة بالنسبة إلى من تصدق بجميع ماله لأن من تصدق بالجميع يندم غالباً أو قد يندم إذا احتاج ويود أنه لم يتصدق بخلاف من بقي بعد ما مستغنيا فإنه لا يندم عليها بل يسر بها وقد اختلف العلماء في الصدقة بجميع ماله فمنعنا أنه مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون بشرط أن يكون ممن يصبر على الإضافة والفقر فإن لم تجتمع هذه الشروط فهو مكروه قال القاضي جواز جمهور العلماء وأئمة الأمصار الصدقة بجميع ماله وقيل يرد جميعها وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقيل ينفذ في الثلث هو مذهب أهل الشام وقيل إن زاد على النصف ردت الزيادة وهو محكي عن مكحول قال أبو جعفر والطبري ومع جوازه فالمستحب أن لا يفعله وأن يقتصر على الثلث.

(٢) قوله ﷺ: (وأبداً بمن تعول) فيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة في بخلاف نفقة غيرهم وفيه الابتداء بالأهم فالأهم في الأمور الشرعية.

٩٦- (١٠٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُ بْنُ النَّاقِدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّهَيْرِ وَسَعِيدٍ.

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ^(١)، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطَيْبِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ^(٢) لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ^(٣)»، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى». (إخرجه البخاري: ١٤٧٢، ٢٧٥٠، ٣١٤٣، ٦٤٤١).

(١) قوله ﷺ: (إن هذا المال خضرة حلوة) شبهه في الرغبة فيه والميل إليه وحرص النفس عليه بالفاكهة الخضراء الحلوة المستلذة فإن الأخضر مرغوب فيه على إنفراده والحلو كذلك على انفراده فاجتماعهما أشد وفيه إشارة إلى عدم بقاءه لأن الخضروات لا تبقى ولا تراءد للبقاء والله أعلم.

(٢) قال العلماء: إشراف النفس تطلعها إليه وتعرضها له وطعمها فيه وأما طيب النفس فذكر القاضي فيه احتمالين أظهرهما أنه عائد إلى الأخذ ومعناه من أخذه بغير سؤال ولا إشراف وتطلع بورك له فيه والثاني أنه عائد إلى الدافع ومعناه من أخذه ممن يدفع منشرحاً بطلبه إليه طيب النفس لا بسؤال اضطره إليه أو نحوه مما لا تطيب معه نفس النافع.

(٣) وأما قوله ﷺ: (كالذي يأكل ولا يشبع) فقيل هو الذي به داء لا يشبع بسببه وقيل يحتمل أن المراد التشبيه بالهيمه الراعية وفي هذا الحديث وما قبله وما بعده الحث على التعفف والقناعة والرضا بما تيسر في عفاف وإن كان قليلاً والإجمال في الكسب وأنه لا يفتقر الإنسان بكثرة ما يحصل له بإشراف ونحوه فإنه لا ييلرك له فيه هو قريب من قول الله

٣٤- باب المسكين الذي لا يجد غنى،

وَلَا يُفْطَنَ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ

١٠١- (١٠٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا

الْمُغِيرَةُ (بِعْنِي الْجَزَائِي)، عَنْ أَبِي الزُّنَابِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ»^(١) الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، فَتُرَدُّ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ. قَالُوا: فَمَا الْمُسْكِينُ؟^(٢) يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطَنَ لَهُ، فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا». [إخرجه البخاري: ١٤٧٩].

(١) قوله ﷺ: (ليس المسكين بهذا الطواف) إلى قوله ﷺ في المسكين: (الذي لا يجد غنى يغنيه) إلى آخره معناه: المسكين الكامل المسكة الذي هو أحق بالصدقة وأحوج إليها ليس هو هذا الطواف بل هو الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له ولا يسأل الناس وليس معناه نفى أصل المسكة عن الطواف بل معناه نفى كمال المسكة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر﴾ إلى آخر الآية.

(٢) قوله: (قَالُوا: فَمَا الْمُسْكِينُ) هكذا هو في الأصول كلها فما المسكين وهو صحيح لأن ما تأتي كثيراً لصفات من يعقل كقوله تعالى: ﴿فَانْصَبُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْمَاءِ﴾.

١٠٢- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) أَخْبَرَنِي شَرِيكٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ..

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ بِالَّذِي تُرَدُّ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَا اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، إِنَّمَا الْمُسْكِينُ الْمُتَعَفِّفُ، اقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: «لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا خِلَافًا» [البقرة: الآية ٢٧٣]. [إخرجه البخاري: ٤٥٣٩ وإخرجه البخاري: ١٤٧٩].

١٠٢- () وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي شَرِيكٌ، أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ.

٣٥- باب كراهة المسألة للناس

١٠٣- (١٠٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ

(٢) قوله: (سمعت معاوية يقول ليأكم وأحاديث إلا حديثا كان في عهد عمر فإن عمر كان يخيف الناس في الله) هكذا هو في أكثر النسخ وأحاديث وفي بعضها: والأحاديث وهما صحيحان ومراد معاوية النهي عن الإكثار من الأحاديث بغير تثبت لما شاع في زمنه من التحدث عن أهل الكتاب وما وجد في كتبهم حين فتحت بلادهم وأمرهم بالرجوع في الأحاديث إلى ما كان في زمن عمر ﷺ لفبطه الأمر وشدته فيه وخوف الناس من سلطوته ومنعه الناس من المساعدة إلى الأحاديث وطلبه الشهادة على ذلك حتى استقرت الأحاديث واشتهرت السنن.

(٣) قوله ﷺ: (من يرد الله به خيراً يفقه في الدين) فيه فضيلة العلم والتفقه في الدين والحث عليه وسببه أنه قائد إلى تقوى الله تعالى.

(٤) قوله ﷺ: (إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ) وفي الرواية الأخرى: (وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللَّهُ) معناه: أن المعطي حقيقة هو الله تعالى ولست أنا معطياً وإِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ عَلَى مَا عِنْدِي ثُمَّ أَقْسِمُ مَا أَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ عَلَى حَسَبِ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَالْأُمُورُ كُلُّهَا بِمِثْقَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَقْدِيرِهِ وَالْإِنْسَانُ مَصْرُوفٌ مَرْبُوبٌ.

٩٩- (١٠٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَخِيهِ هَمَامٍ.

عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْجِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ»^(١)، فَرَأَى أَنَّهُ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا، فَتُخْرِجُ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مِنِّي شَيْئًا، وَأَنَا لَهُ كَارِهِ، فَيَارِكُ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَتْهُ.

(١) قوله ﷺ: (لا تلحفوا في المسألة) هكذا هو في بعض الأصول في المسألة بالفاء وفي بعضها بباء وكلاهما صحيح والإلحاق الإلحاق.

٩٩- () حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْبَكِّي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ (وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بِصَنْعَاءَ فَأَطْعَمَنِي مِنْ جَزْزٍ فِي دَارِهِ)، عَنْ أَخِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فَذَكَرَ بَيْتَهُ.

١٠٠- (١٠٣٧) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ قَالَ:

سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللَّهُ». [إخرجه البخاري: ٧١، ٣١١٩، ٧٣١٢، وسألي بعد الحديث: ١٩٢٣].

مُسْلِمٍ، أَخِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْغَةُ لَحْمٍ»^(١). (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٤٧٥).

(١) قوله ﷺ: (لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْغَةُ لَحْمٍ) بضم الميم وإسكان الزاي أي قطعة قال القاضي قيل معناه يأتي يوم القيامة ذليلاً ساقطاً لا وجه له عند الله وقيل هو على ظاهره فيحشر ووجهه عظم لا لحم عليه عقوبة له وعلامة له بنبهه حين طلب وسأل بوجهه كما جاءت الأحاديث الأخر بالعقوبات في الأعضاء التي كانت بها المعاصي وهذا فيمن سأل لغير ضرورة سؤلاً منها عنه وأكثر منه كما في الرواية الأخرى من سأل تكثراً والله أعلم.

١٠٣- () وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِلِيُّ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَخِي الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ «مَرْغَةَ».

١٠٤- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ، حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْغَةُ لَحْمٍ». (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٤٧٤).

١٠٥- (١٠٤١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَأَصِلُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثَرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ»^(١).

(١) قوله ﷺ: (مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثَرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا) فليستقل أو ليستكثر: معناه أن يعاقب بالنار ويحتمل أن يكون على ظاهره وإن الذي يأخذ به يصير جماً يكوى بها كما ثبت في مانع الزكاة.

١٠٦- (١٠٤٢) حَدَّثَنِي هَنَّادُ ابْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ تَيَّانِ أَبِي يَسْرٍ، عَنْ قَيْسِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَآنَ يَغْدُو أَحَدُكُمْ فَيُحِطِبُ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَيَسْتَغْنِي بِهِ مِنَ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا»، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَإِنَّمَا يَمْنُ تَعُولُ».

(١) قوله ﷺ: (لَآنَ يَغْدُو أَحَدُكُمْ فَيُحِطِبُ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَيَسْتَغْنِي بِهِ مِنَ النَّاسِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا) فيه الحث على الصدقة والأكل من عمل يده والاكسب بالمباحات كالخطب والحشيش النابتين في موات وهكذا وقع في الأصول فيحطب بغير تاء بين الحاء والطاء في الموضعين وهو صحيح وهكذا أيضاً في النسخ ويستغني به من الناس بالميم وفي نادر منها عن الناس بالمعين وكلاهما صحيح والأول محمول على الثاني.

١٠٦- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنِي قَيْسُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ! لَآنَ يَغْدُو أَحَدُكُمْ فَيُحِطِبُ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعُهُ». ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ تَيَّانٍ.

١٠٧- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَثَوْنُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ الْخَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَآنَ يَحْتَرِمُ أَحَدُكُمْ حَزْمَةً مِنْ حَطْبٍ، فَيَحْمِلُهَا عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعُهَا، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا، يُعْطِيهِ أَوْ يَمْنَعُهُ». (وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٠٧٤، ٢٣٧٤، ١٤٧٠، ١٤٨٠).

١٠٨- (١٠٤٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ وَسَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ (قَالَ سَلَمَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيُّ)، حَدَّثَنَا سَعِيدُ (وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ)، عَنْ رَيْمَةَ ابْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ^(١) الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ^(٢) الْخَوْلَانِيِّ، قَالَ:

حَدَّثَنِي الْخَبِيبُ الْأَمِينُ، أَنَا هُوَ فَخَيْبُ إِلَيَّ، وَأَنَا هُوَ عِنْدِي، فَأَعِنَ، عَوْفُ ابْنِ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَسْتَعِ أَوْ تَمَانِيَةً أَوْ سَبْعَةً، فَقَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟». وَكُنَّا خَلِيثَ عَهْدٍ بَيْنَهُ، فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟». فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟». قَالَ: قَبَسْنَا إِلَيْنَا وَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَعَلَامَ تَبَايِعُكَ؟ قَالَ: «عَلَى أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَالصَّلَاةَ وَالْخُمْسَ، وَتُطِيعُوا (وَأَسْرُ كَلِمَةً خَفِيَّةً) وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا». فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَوْلِيكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ سَوْطُ أَحَدِهِمْ، فَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ»^(٣).

(١) اسم أبي إدريس عابد الله بن عبد الله.

بالكسر ومثله سداد الثغر والقارورة وقولهم سداد من حوز.

(٤) قوله ﷺ: (حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجى من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة) هكذا هو في جميع النسخ يقوم ثلاثة وهو صحيح أي يقومون بهذا الأمر فيقولون لقد أصابته فاقة والحجى مقصور وهو العقل وإنما قال من قومه لأنهم من أهل الخبرة بباطنه والمالك مما يتقى في العبادة فلا يعلمه إلا من كان خبيراً بصاحبه وإنما شرط الحجى تنبيهاً على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا تقبل من مقفل وأما اشتراط الثلاثة فقال بعض أصحابنا: هو شرط في بيعة الإعراس فلا يقبل إلا من ثلاثة لظاهر هذا الحديث وقال الجمهور يقبل من عدلين كسائر الشهادات غير الزنا وحلوا الحديث على الاستحباب وهذا عمول على من عرف له مال فلا يقبل قوله في تلقه والإعراس إلا بيعة وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله في عدم المال.

(٥) هكذا هو في جميع النسخ سحتاً ورواية غير مسلم سحت وهذا واضح ورواية مسلم صحيحة وفيه اضمحار أي اعتقده سحتاً أو يؤكل سحتاً.

٣٧- باب إِبَاحَةِ الْإِخْلَافِ لِمَنْ أُعْطِيَ

مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ

١١٠- (١٠٤٥) وَخَذُّنَا هَارُونَ ابْنَ مَعْرُوفٍ، خَذُّنَا عَبْدُ

اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْغَطَاءَ، فَأَقُولُ: اعْطِنِي أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أُعْطَانِي مَرَّةً تَالَا، فَقُلْتُ: اعْطِنِي أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْهُ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تَبْخَعْ نَفْسَكَ»^(١). [إسناده الجاهلي: ١١٧٣، ٧١٦٣].

(١) هذا الحديث فيه منقبة لعمره وبيان فضله وزهده وإشارته والمشرف إلى الشيء هو المتطلع إليه المريض عليه ومالا فلا تتبعه نفسك معناه ما لم يوجد فيه هذا الشرط لا تعلق النفس به واختلف العلماء فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يندب على ثلاثة مذاهب حكاهما أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وآخرون والصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه يستحب في غير عطية السلطان وأما عطية السلطان فحرمها قوم وأباحها قوم وكرمها قوم والصحيح أنه إن غلب الحرام فيما في يد السلطان حرمت وكذا إن أعطى من لا يستحق وإن لم يغلّب الحرام فمباح إن لم يكن في القابض مانع يمنعه من استحقاق الأخذ وقالت طائفة الأخذ واجب من السلطان وغيره وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره والله أعلم.

(٢) واسم أبي مسلم عبد الله بن ثوب بضم المثناة وفتح الواو وبعدها موحدة ويقال ابن ثواب بفتح الثاء وتخفيف الواو ويقال ابن أثوب ويقال ابن عبد الله ويقال ابن عوف ويقال ابن مسلم ويقال اسمه يعقوب بن عوف وهو مشهور بالزهد والكرامات الظاهرة والخاصة الباهرة أسلم في زمن النبي ﷺ والقاه الأسود العنسي في النار فلم يحترق فتركه فجاء مهاجراً إلى رسول الله ﷺ فتوفي النبي ﷺ وهو في الطريق فجاء إلى المدينة فلقى أبا بكر الصديق وعمر وغيرهما من كبار الصحابة رضي الله عنهم هذا هو الصواب المعروف ولا خلاف فيه بين العلماء وأما قول السمعاني في الأنساب أنه أسلم في زمن معاوية فغلط باتفاق أهل العلم من الحديث وأصحاب التاريخ والمغازي والسير وغيرهم والله أعلم.

(٣) فيه التمسك بالعموم لأنهم نهوا عن السؤال فحملوه على عمومهم وفيه الحث على التنزيه عن جميع ما يسمى سؤالاً وإن كان حقيراً والله أعلم.

٣٦- باب مَنْ تَجِلُّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ

١٠٩- (١٠٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَثَيِّبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ،

كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادِ ابْنِ زَيْدٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ هَارُونَ ابْنِ رِيَّابٍ^(١)، حَدَّثَنِي كِنَانَةُ ابْنُ نَعِيمٍ الْغَدَوِيُّ.

عَنْ قَبِيصَةَ ابْنِ مُخَارِقٍ الْأَهْلَابِيِّ قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَه^(٢)، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: «أَقِمْ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا قَبِيصَةُ! إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ تَحْمِلُ حَمَالَه فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُنْسِكَ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ غَيْشٍ^(٣) (أَوْ قَالَ مِدَاداً مِنْ غَيْشٍ). وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَاناً فَاقَةٌ^(٤) فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ، حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ غَيْشٍ (أَوْ قَالَ مِدَاداً مِنْ غَيْشٍ) فَمَا مِوَاهُنُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ، يَا قَبِيصَةُ! سُحْتاً^(٥) يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتاً».

(١) هو بكر الرواء ومثناة تحت ثم ألف موحدة.

(٢) قوله: (تحمّل حمالة) هي بفتح الحاء وهي المال الذي يتحمّله الإنسان أي يستلّنه ويدفعه في إصلاح ذات البين كإصلاح بين قبيلتين ولحق ذلك وإنما تحمل له المسألة ويعطى من الزكاة بشرط أن يستلن لغير معصية.

(٣) قوله ﷺ: (حتى تصيب قواماً من غيش) أو قال سداداً من غيش القوام والسداد بكسر القاف والسين وهما بمعنى واحد وهو ما يضي من الشيء وما تسد به الحاجة وكل شيء سددت به شيئاً فهو سداد

الزهري قال أخبرني السائب بن يزيد أن حبيباً أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أن عمراً أخبره وكذلك رواه يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب هذا كلام القاضي.

قلت وقد رواه النسائي في سننه كما ذكر عن ابن عينة عن الزهري عن السائب عن حبيب عن ابن السعدي عن عمر بن الخطاب عن رويناه عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الرباعيات قال وقد رواه هكذا عن الزهري محمد بن الوليد والزيدي وشعيب بن أبي حمزة الحمصاني وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد الأيلياني وعمرو بن الحارث المصري والحكم بن عبد الله الحمصي ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة مطرقة كلهم عن الزهري عن السائب عن حبيب عن ابن السعدي عن عمر وكذا رواه البخاري من طريق شعيب قال عبد القادر ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فأسقط حبيباً ورواه معمر عن الزهري واختلف عنه فيه فرواه عنه سفيان بن عيينة وموسى بن أمين كما رواه الجماعة عن الزهري ورواه ابن المبارك عن معمر فأسقط حبيباً كما رواه النعمان بن راشد عن الزهري ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط حبيباً وابن السعدي ثم ذكر الحافظ عبد القادر طرقهم كذلك قال فهذا ما انتهى من طرق هذا الحديث قال والصحيح ما اتفق عليه الجماعة يعني عن الزهري عن السائب عن حبيب عن ابن السعدي عن عمر.

(٥) وهذا الحديث فيه أربعة صحابيون يروي بعضهم عن بعض وهم عمر وابن السعدي وحبيب والسائب رضي الله عنهم وقد جاءت جملة من الأحاديث فيها أربعة صحابيون يروي بعضهم عن بعض وأربعة تابعيون بعضهم عن بعض.

١١٢- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ السَّاعِدِيِّ (١) الْمَالِكِيِّ (٢)، أَنَّهُ قَالَ:

اسْتَعْمَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْهَا، وَادَّيْتَهَا إِلَيَّ، أَمَرَ لِي بِعَمَالَةٍ (٣)، فَقُلْتُ: إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ، وَاجْتَرِي عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ: خَذْ مَا أُعْطِيتَ، فَلَانِي عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلْنِي (٤)، فَقُلْتُ مِثْلَ قَوْلِكَ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئاً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ وَتَصَدَّقْ».

(١) وأما قوله: (الساعدي) فسانكروه قالوا: وصوابه السعدي كما رواه الجمهور منسوب إلى بني سعد بن بكر كما سبق والله أعلم.

(٢) عن ابن الساعدي المالكي فقوله (المالكي) صحيح منسوب إلى مالك بن حنبل بن عامر.

(٣) قوله: (أمر لي بعمالة) هي بضم العين وهي المال الذي يعطاه العامل على عمله.

(٤) قوله: (عملت على عهد رسول الله ﷺ فعملني) هو بتشديد اليم أي أعطاني أجره عملي وفي هذا الحديث جواز أخذ العوض على أعمال المسلمين سواء كانت لدين أو لدنيا كالقضاء والحبة وغيرهما والله

١١١- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ الْغَطَاءَ فَيَقُولُ لَهُ عُمَرُ: أَعْطِيهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَقَرٌ إِلَيَّ مِنْي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْهُ فَمَوِّدُهُ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تَبِعْهُ نَفْسَكَ».

قال سَالِمٌ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئاً، وَلَا يَرُدُّ شَيْئاً أُعْطِيَهُ. (أخرجه البخاري: ٧١٦٣، ٧١٦٤).

١١١- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ (١) عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي (٢) ابْنُ شِهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ، عَنْ السَّائِبِ ابْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ السَّعْدِيِّ (٣)، عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٤) (٥).

(١) هكذا وقع هذا الحديث وقوله: قال عمرو ومعه قال قال عمرو حذف كتابة قال ولا بد للفقاري من التعلق بقال مرتين وإنما حذفوا أحدهما في الكتاب اختصاراً.

(٢) وأما قوله: (قال عمرو وحديثي) فهكذا هو في النسخ وحديثي بالواو وهو صحيح مليح ومعناه أن عمراً حدث عن ابن شهاب بأحاديث عطف بعضها على بعض فسمعها ابن وهب كذلك فلما أراد ابن وهب رواية غير الأول أتى بالواو العاطفة لأنه سمع غير الأول من عمرو معطوفاً بالواو فأتى به كما سمعه وقد سبق بيان هذه المسألة في أول الكتاب والله أعلم.

(٣) وأما ابن السعدي فهو أبو محمد عبد الله بن وقدان بن عبد شمس بن عبدود بن نضر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب قالوا واسم وقدان عمرو ويقال عمرو بن وقدان وقال مصعب هو عبد الله بن عمرو بن وقدان ويقال له ابن السعدي لأن أباه استرضع في بني سعد بن بكر بن هوازن صاحب ابن السعدي رسول الله ﷺ قديماً وقال وفدت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ سكن الشام روى عنه السائب بن يزيد وروى عنه جماعات من كبار التابعين وأما حبيب فهو بضم الحاء المهملة أبو محمد ويقال أبو الأصيح حبيب بن عبد العزيز بن لبي قيس بن عبدود ابن نضر ابن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي القرشي العامري أسلم يوم فتح مكة ولا تحفظ له رواية عن النبي ﷺ إلا شيء ذكره الواقدي والله أعلم.

(٤) وأعلم أن هذا الحديث مما استترك على مسلم قال القاضي عياض: قال أبو علي بن السكن بين السائب بن يزيد وعبد الله بن السعدي رجل وهو حبيب بن عبد العزيز قال النسائي لم يسمعه السائب من ابن السعدي بل إنما رواه عن حبيب عنه قال غيره هو محفوظ من طريق عمرو بن الحارث رواه أصحاب شعيب والزيدي وغيرهما عن

اعلم.

٣٩- باب لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِئِينَ لَا يَتَغَيَّ ثَلَاثًا

١١٦- (١٠٤٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَقَتِيْبَةُ ابْنِ سَعِيدٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ)، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ لابْنُ آدَمَ وَادِئَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَتَغَيَّ وَادِئًا ثَلَاثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ»^(١)، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»^(٢).

(١) فِيهِ ذَمُّ الْحِرْصِ عَلَى الدُّنْيَا وَحُبُّ الْمَكَائِرَةِ بِهَا وَالرَّغْبَةُ فِيهَا وَمَعْنَى لَا يَمْلَأُ جَوْفَهُ إِلَّا التُّرَابُ أَنَّهُ لَا يَزَالُ حَرِيسًا عَلَى الدُّنْيَا حَتَّى يَمُوتَ وَيَعْتَلَى جَوْفَهُ مِنْ تَرَابِ قَبْرِهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ.

خَرَجَ عَلَى حَكْمِ غَالِبِ بَنِي آدَمَ فِي الْحِرْصِ عَلَى الدُّنْيَا وَيُؤَيِّدُهُ.

(٢) قَوْلُهُ ﷺ: (وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ) وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ وَمَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنَ الْحِرْصِ الْمُنْعَمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُنْعَمَاتِ.

١١٦- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَنَسٍ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَلَا أَذْرِي أَمْرًا أَتَزَلُّهُ إِلَّا أَنِّي أَتَزَلُّهُ» بِمَنْطِلٍ خَلِيشٍ أَبِي عَوَانَةَ.

١١٧- () وَحَدَّثَنِي خَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ لابْنُ آدَمَ وَادٍ مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ وَادِئًا آخَرَ، وَلَمْ يَمْلَأْ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ» (وَأَعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٤٣٩).

١١٨- (١٠٤٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يَقُولُ:

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ مِلَّةَ وَادٍ مَالًا لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَلَا يَمْلَأُ نَفْسَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أَذْرِي أَمِنْ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا.

وَفِي رِوَايَةٍ زُهَيْرٍ قَالَ: فَلَا أَذْرِي أَمِنْ الْقُرْآنِ، لَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ. (وَأَعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٤٣٩، ٦٤٣٧).

١١٢- () وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ الْأَشْجِ، عَنْ بُسْرِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ السَّعْدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عَمْرُ ابْنُ الْخَطَّابِ عَلَى الصَّدَقَةِ، بِمَنْطِلٍ خَلِيشٍ اللَّيْثِ.

٣٨- باب كَرَاهَةِ الْجِرْصِ عَلَى الدُّنْيَا

١١٣- (١٠٤٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَتْلُغُ بِهَذَا النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ: حُبِّ الْعَيْشِ وَالْمَالِ»^(١).

(١) هَذَا جَمَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ وَمَعْنَاهُ أَنَّ قَلْبَ الشَّيْخِ كَامِلٌ لِلْحُبِّ لِلْمَالِ عَنَكَمَ فِي ذَلِكَ كَالْحَتَاكَمَ قُوَّةَ الشَّابِّ فِي شِبَابِهِ هَذَا صَوَابُهُ وَقِيلَ تَفْسِيرُهُ غَيْرُ هَذَا عَمَّا لَا يَرْضَى.

١١٤- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ: طُلُوقِ الْحَيَاةِ وَحُبِّ الْمَالِ» (وَأَعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦٤٤٠).

١١٥- (١٠٤٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَقَتِيْبَةُ ابْنِ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ..

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَشَبُّهُ مِنْهُ اثْنَتَانِ»^(١) الْجِرْصُ عَلَى الْمَالِ، وَالْجِرْصُ عَلَى الْعُمُرِ.

(١) قَوْلُهُ ﷺ: (وَتَشَبُّهُ مِنْهُ اثْنَتَانِ) بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ وَهُوَ بِمَعْنَى قَلْبِ الشَّيْخِ شَابَ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ.

١١٥- () وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَاةٍ الْوُسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بِمَنْطِلِهِ.

١١٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَنْطِلِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي الْخَيْرُ
بِالشَّرِّ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ،
أَوْ خَيْرٌ هُوَ»^(١)، إِنْ كُلَّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبْطًا أَوْ يُلِمُّ^(٢)،
إِلَّا أَكَلَهُ الْخَضِرُ»^(٣)، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهُمَا
اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ، ثَلُطَتْ^(٤) أَوْ بَالَتْ، ثُمَّ اجْتَرَتْ^(٥)، فَعَادَتْ،
فَأَكَلْتُ، فَمَنْ يَأْخُذُ مَا لَا يَحَقُّ يُبَارِكْ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ يَأْخُذُ مَا لَا
يَغْنِي حَقَّهُ فَمَنْعُهُ كَمَنْعِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ»^(٦).

(١) قوله ﷺ: (لا والله ما أخشى عليكم أيها الناس إلا ما يخرج
الله لكم من زهرة الدنيا) فيه التحذير من الاعتراض بالدنيا والنظر إليها
والمفاخرة بها وفيه استحباب الخلف من غير استعجال إذا كان فيه زيادة
في التوكيد والتخمين ليكون أوقع في النفوس.

(٢) أما قوله ﷺ: (أو يلّم هو) فهو بفتح الواو والحبط بفتح الحاء
المهمله والباء الموحدة التخمّة.

(٣) وقوله ﷺ: (أو يلّم) معناه أو يقارب القتل.

(٤) وقوله ﷺ: (إلا أكلة الخضر) هو بكسر المعزة من إلا وتشديد
اللام على الاستثناء هذا هو المشهور الذي قاله الجمهور من أهل الحديث
واللغة وغيرهم قال القاضي ورواه بعضهم إلا بفتح المعزة وتخفيف اللام
على الاستنتاج وأكلة الخضر بهمزة ممدودة والخضر بفتح الحاء وكسر
الضاد هكذا رواه الجمهور قال القاضي وضبطه بعضهم الخضر بضم الحاء
وفتح الضاد.

(٥) وقوله: (ثلطت) هو بفتح الثاء المثناة أي ألقت الثلث وهو
الرجيع الرقيق وأكثر ما يقال للابل والبق والفيلة.

(٦) قوله: (اجترت) أي مضت جرتها قال أهل اللغة الجرة بكسر
الجيم ما يخرج البعير من بطنه ليضمغه ثم يبلعه والقصع شدة المضغ.

(٧) فمعناه أنه ﷺ حذروهم من زهرة الدنيا وخاف عليهم منها فقال
هذا الرجل إنما يحصل ذلك لنا من جهة مباحة كغنيمة وغيرها وذلك خير
وهل يأتي الخير بالشّر وهو استغنام انكار واستبعاد أي يبعد أن يكون
الشيء خيراً ثم يترتب عليه شر فقال له النبي ﷺ: (أما الخير الحقيقي فلا
يأتي إلا بخير) أي: لا يترتب عليه إلا خير ثم قال أو خير هو؟ معناه أن
هذا الذي يحصل لكم من زهرة الدنيا ليس بخير وإنما هو فتنة وتقديره:
الخير لا يأتي إلا بخير ولكن ليست هذه الزهرة بخير لما تؤدي إليه من الفتنة
والمنافة والاستغفال بها عن كمال الإقبال على الآخرة ثم ضرب لذلك
مثلاً فقال ﷺ: (إن كل ما ينبت الربيع يقتل حبطاً أو يلم إلا أكلة الخضر
إلى آخره ومعناه أن نبات الربيع وخضرة يقتل حبطاً بالتخمّة لكثرة الأكل
أو يقارب القتل إلا إذا اقتصر منه على اليسير الذي تدعو إليه الحاجة
وتحصل به الكفاية المقتصدة فإنه لا يضر وهكذا المال هو كنبات الربيع
مستحسن تطلبه النفوس وتميل إليه فمنهم من يستكثر منه ويستغرق فيه غير
صالح له في وجوهه فهذا يهلكه أو يفلو بهلاكه ومنهم من يقتصد فيه
فلا يأخذ إلا يسيراً وإن أخذ كثيراً فرقه في وجوهه كما تطلبه الدابة فهذا

١١٩- (١٠٥٠) حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ
ابْنُ مُسَيْبٍ، عَنْ قَاوَدٍ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ ابْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ
أَبِيهِ، قَالَ:

بَعَثَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ إِلَى قُرَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ
عَلَيْهِ ثَلَاثَ يَافِئٍ رَجُلٌ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ
الْبَصْرَةِ وَقُرَأُوهُمْ، فَأَتَلُوهُ وَلَا يَطُولُنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدَ فَتَقْصُرْ
قُلُوبُكُمْ، كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ
سُورَةَ، كُنَّا نَشَبِّهُهَا فِي الطُّوْلِ وَالشَّدَةِ بِزَعَاةٍ، فَأَنْسَيْتُهَا، خَيْرَ أَنِّي
قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَابْنَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَنْفَى
وَأَبِيًّا ثَالِثًا، وَلَا يَمَلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَكُنَّا نَقْرَأُ
سُورَةَ كُنَّا نَشَبِّهُهَا بِإِخْدَى الْمُسْبَحَاتِ، فَأَنْسَيْتُهَا، خَيْرَ أَنِّي
حَفِظْتُ مِنْهَا: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ،
فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي آغَانِكُمْ، فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٤٠ - باب ليس الغني، عن كثرة العرض

١٢٠- (١٠٥١) حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَا:
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْغَنَى،
عَنْ كَثْرَةِ الْعَرْضِ، وَلَكِنَّ الْغَنَى غِنَى النَّفْسِ»^(١) - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ:

(١٤٤٦).

(١) قوله ﷺ: (ليس الغني عن كثرة العرض ولكن الغني غنى
النفوس) العرض هنا بفتح العين والراء جمعاً وهو متاع الدنيا ومعنى
الحديث الغني المحمود غنى النفس وشبعها وقلة حرصها لا كثرة المال مع
الحرص على الزيادة لأن من كان طالباً للزيادة لم يستغن بما معه فليس له
غنى.

٤١ - باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا

١٢١- (١٠٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ
ابْنُ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَتَقَارَرَا فِي الْفَعْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا
لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عُبَادٍ
اللَّهُ ابْنِ سَعْدٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ مَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ، أَيُّهَا النَّاسُ!
إِلَّا مَا يَخْرُجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا»^(١). فَقَالَ رَجُلٌ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَصَمَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاعَةً

لا يضره هذا مختصر معنى الحديث قال الأزهرى فيه مثلاً.

أحدهما: للمكثر من الجمع المانع من الحق وإليه الإشارة بقوله ﷺ (إن مما ينبت ما الربيع ما يقتل لأن الربيع ينبت أجراء البقول فتستكثر منه الدابة حتى نهلك.

والثاني: للمقتصد وإليه الإشارة بقوله ﷺ (إلا أكله الخضر) لأن الخضر ليس من أجراء البقول.

وقال القاضي عياض: ضرب ﷺ لهم مثلاً بحالتي المقتصد والمكثر فقال ﷺ أنتم تقولون إن نبات الربيع خير وبه قوام الحيوان وليس هو كذلك مطلقاً بل منه ما يقتل أو يقارب القتل فحالة البطلون المتخوم كحالة من يجمع المال ولا يصرفه في وجوهه فأشار ﷺ إلى أن الاعتدال والتوسط في الجمع أحسن ثم ضرب مثلاً لمن ينفعه إكثاره وهو التشبه بأكلة الخضر وهذا التشبه لمن صرفه في وجوهه الشرعية ووجه الشبه أن هذه الدابة تأكل من الخضر حتى تغطى خاصرتها ثم تنلظ وهكذا من يجمعه ثم يصرفه والله أعلم.

١٢٢- (حدثني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله ابن وهب، قال: أخبرني مالك ابن أنس، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء ابن يسار،

عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا». قالوا: وما زهرة الدنيا؟ يا رسول الله! قال: «بركات الأرض». قالوا: يا رسول الله! وهل يأتي الخير إلا بالخير؟ قال: «لا يأتي الخير إلا بالخير، لا يأتي الخير إلا بالخير، لا يأتي الخير إلا بالخير، إن كل ما أنبت الربيع يقتل أو يلبم، إلا أكلة الخضر، فإنها تأكل، حتى إذا امتدت خاصرتها استقبلت الشمس، ثم اجتزت وبالت وتلطت، ثم عادت فأكلت، إن هذا المال خضر حلو، فمن أخذه بحقه، ووضعته في حقه، فبعمه المعونة هو، ومن أخذه بغير حقه، كان كالذي يأكل ولا يشبع». [إخرجه البخاري: ٦٤٢٧].

١٢٣- (حدثني علي بن حجاج، أخبرنا إسماعيل ابن إبراهيم، عن هشام صاحب الدستوالي، عن يحيى ابن أبي كبير، عن هلال ابن أبي ميمونة، عن عطاء ابن يسار،

عن أبي سعيد الخدري، قال: جلس رسول الله ﷺ على العيبر، وجلسنا حوله، فقال: «إن مما أخاف عليكم بعدي، ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها». فقال رجل: أو يأتي الخير بالشر؟ يا رسول الله! قال: فسكت عنه رسول الله ﷺ، فقيل له: ما شأنك؟ نكلم رسول الله ﷺ ولا يكلمك؟ قال:

ورأينا أنه يُنزَلُ عليه، فأفاق يمسح عنه الرخصة^(١)، وقال: «إن هذا السائل^(٢)». (وكانه حمزة) فقال: «إنه لا يأتي الخير بالشر، وإن مما ينبت الربيع يقتل^(٣) أو يلبم، إلا أكلة الخضر، فإنها أكلت، حتى إذا امتدت خاصرتها استقبلت عين الشمس فتلطت وبالت، ثم رعت، وإن هذا المال خضر حلو، وبعمه صاجب المسلم هو لمن أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل^(٤)» (أو كما قال رسول الله ﷺ) وإنه من يأخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع، ويكون عليه شهيداً يوم القيامة». [إخرجه البخاري: ٩٢١، ١٤٦٥، ٢٨٤٢].

(١) قوله: (فأفاق يمسح الرخصة) هو بضم الراء وفتح الحاء المهملة وبضاد معجمة ممدودة أي العرق من الشدة وأكثر ما يسمى به عرق الحمى.

(٢) قوله ﷺ: (إن هذا السائل) هكذا هو في بعض النسخ وفي بعضها أين وفي بعضها أنى وفي بعضها أي وكله صحيح فمن قال أنى أو أين فهما بمعنى ومن قال إن فمعناه والله أعلم إن هذا هو السائل المصدوح الخائف الفطن ولهذا قال وكانه حمزة ومن قال أي فمعناه أيكم فحذف الكاف والميم والله أعلم.

(٣) قول ﷺ: (وإن مما ينبت الربيع) ووقع في الروایتين السابقتين إن كل ما ينبت الربيع أو أنبت الربيع ورواية كل معمولة على رواية عما وهو من باب: «تندر كل شيء» و«أوتيت من كل شيء».

(٤) في فضيلة المال لمن أخذه بحقه وصرفه في وجوه الخير وفيه حجة لمن يرجع الغني على الفقير والله أعلم.

٤٢- باب فضل التَّعَفُّفِ والصَّبْرِ

١٢٤- (١٠٥٣) حدثنا قتيبة ابن سعيد، عن مالك ابن أنس، فيما قرئ عليه، عن ابن شهاب، عن عطاء ابن يزيد الليثي.

عن أبي سعيد الخدري، أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ، فأعطاهم، ثم سألوه فأعطاهم، حتى إذا نفدت ما عنده قال: «ما يكن عيني من خير فلن أذخره عنكم، ومن يستعفف يوفقه الله، ومن يستغن يغنيه الله، ومن يصبر يصبره الله، وما أعطي أحد من عطاء خير وأوسع من الصبر^(١)». [إخرجه البخاري: ١٤٦٩، ٦٤٧٠].

(١) هكذا هو في جميع نسخ مسلم خير مرفوع وهو صحيح وتقديم وهو خير كما وقع في رواية البخاري وفي هذا الحديث الحث على التعفف والقناعة والصبر على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا.

١٢٤- (حدثنا عبد ابن حميد، أخبرنا عبد الرزاق،

اخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٤٣- باب في الكفاف والقناعة

١٢٥- (١٠٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقَرَّبِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ (وَهُوَ ابْنُ شَرِيكٍ)، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ (١).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ اسْلَمَ، وَرَزَقَ كَفَافًا، وَقَنَعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ» (٢).

١٢٦- (١٠٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَصَجُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

كِلَاهُمَا، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ الْقُعْقَاعِ، عَنْ أَبِي ذُرْعَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْتًا» (٣). (وخرجه البخاري: ٦٤٦٠، وصحاحي بعد الحديث: ٢٩٦٩).

(١) قوله: (عن أبي عبد الرحمن الحبلي) هو منسوب إلى بني الحبل والمشهور في استعمال الحديثين ضم الباء منه والمشهور عند أهل العربية فتحها ومنهم من سكنها.

(٢) قوله ﷺ: (قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً وقنعه الله بما آتاه) الكفاف الكفاية بلا زيادة ولا نقص وفيه فضيلة هذه الأرصاف وقد يحتاج به للذهب من يقول الكفاف أفضل من الفقر ومن الغنى.

(٣) قوله ﷺ: (اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً) قال أهل اللغة: والعربية القوت ما يسد الرمق وفيه فضيلة التقلل من الدنيا والاقتصار على القوت منها والدعاء بذلك.

٤٤- باب إعطاء من سأل بفحشٍ وغِلظةٍ

١٢٧- (١٠٥٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ)، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ رَيْبَعَةَ، قَالَ:

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَغَيْرِ هَؤُلَاءِ كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُمْ،

قَالَ: «إِنَّهُمْ خَيْرُونِي أَنْ يَسْأَلُونِي بِالْفَحْشِ أَوْ يَخْلُونِي، فَلَسْتُ بِبَاخِلٍ» (١).

(١) قوله ﷺ: (خيروني بين أن يسألوني بالفحش أو يخلونني) ولست بباخل) معناه أنهم ألحوا في المسألة لضعف إيمانهم وأجلوني بمقتضى حالهم إلى السؤال بالفحش أو نسبي إلى البخل ولست بباخل ولا ينبغي احتمال واحد من الأمرين ففيه مداراة أهل الجهالة والقسوة وتالفهم إذا كان فيهم مصلحة وجواز دفع المال إليهم لهذه المصلحة.

١٢٨- (١٠٥٧) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَاً (ح).

وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ أَصْنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَيْهِ رِذَاءُ نَجْرَانِي غُلَيْطُ الْحَاشِيَةِ، فَأَذْرَكُهُ اغْرَابِي، فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبَذَةً شَدِيدَةً، نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ، مِنْ شِدَّةِ جَبَذَتِي، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! مَرُّ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ، فَالْتَمَسْتُ إِلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ (١). (وخرجه البخاري: ٣١٤٩، ٥٨٠٩، ٦٠٨٨).

(١) فيه احتمال الجاهلين والإعراض عن مقابلتهم ودفع السيئة بالجنة وإعطاء من يتالف قلبه والعفو عن مرتكب كبيرة لا حد فيها بجهله وإباحة الضحك عند الأمور التي يتعجب منها في العادة وفيه كمال خلق رسول الله ﷺ وحلمه وصفحه الجميل.

١٢٨- () حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ.

كُلُّهُمْ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَفِي حَدِيثِ عِكْرِمَةَ ابْنِ عَمَّارٍ مِنَ الزِّيَادَةِ: قَالَ: ثُمَّ جَبَذَهُ إِلَيْهِ جَبَذَةً، رَجَعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي نَحْرِ الْأَعْرَابِيِّ.

وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: فَجَادَبَهُ (١) حَتَّى انشَقَّ الْبُرْدُ، وَحَتَّى

بَقِيَتْ حَاشِيَتُهُ فِي عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

(١) قوله: (فجاذبه) هو بمعنى جبهه في الرواية السابقة ليقال جبهه و جذب لفتان مشهورتان.

(٢) قوله: (حتى انشق البرد وحتى بقيت حاشيته في عنق رسول الله ﷺ) قال القاضي: يحتمل أنه على ظاهره وأن الحاشية انقطعت وبقيت في العنق ويحصل أن يكون معناه بقي أثرها لقوله في الرواية الأخرى أثرت بها حاشية الرداء.

١٢٩- (١٠٥٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ.

عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةً شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بَنِي! انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، قَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ»^(١). قَالَ: فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: «رَضِيَتْ مَخْرَمَةُ». (أخرجه البخاري: ٢٥٩٩، ٥٨٠٠).

(١) قوله ﷺ لمخرمة: (خبأت هذا لك) هو من باب التالف.

١٣٠- () حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الْخُسَائِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْقَانَ أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ السُّخْتِيَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ.

عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَفِيَّةً، فَقَالَ لِي أَبِي، مَخْرَمَةُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ عَسَى أَنْ يُعْطَيْنَا مِنْهَا شَيْئًا، قَالَ: فَقَامَ أَبِي عَلَى الْبَابِ فَتَكَلَّمْتُ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ فَخَرَجَ وَمَعَهُ قَبَاءٌ، وَهُوَ يُرِيدُ مَحَامِيئَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ، خَبَأْتُ هَذَا لَكَ». (أخرجه البخاري: ٢٦٥٧).

٤٥- باب إعطاء من يخاف على إيمانه

١٣١- (١٥٠) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ) حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ ابْنِ سَعْدٍ.

عَنْ أَبِي سَعْدٍ، أَنَّهُ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رِفْطًا^(١) وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ^(٢)، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». فَسَكَتُ، قَلِيلًا ثُمَّ عَلَّنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ.

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فُلَانٌ قَوْلُ اللَّهِ! إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَّنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فُلَانٌ قَوْلُ اللَّهِ! إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»^(٣). قَالَ: «إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، غَشِيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ»^(٤).

وَفِي حَدِيثِ الْحُلَوَانِيِّ تَكَرُّرُ الْقَوْلِ مَرَّتَيْنِ. (قدم ترجمته).

(١) قوله: (أخبرني عامر بن سعد عن أبيه أنه أعطى رسول الله ﷺ ريفطاً) هكذا هو في النسخ وهو صحيح وتقديره قال أعطى فحذف لفظه قال.

(٢) قوله: (وهو أعجبهم إلي) أي أفضلهم عندي.

(٣) قوله: (قمت إلى رسول الله ﷺ فساررته فقلت مالك عن فلان) فيه التلاعب مع الكبار وانهم يسارون بما كان من باب التذكير لهم والتنبيه ونحوه ولا يجاهرون به فقد يكون في المجاهرة به مفسدة.

(٤) قوله: (إني لأراه مؤمناً قال أو مسلماً) هو بفتح الهمزة لأراه وإسكان واو أو مسلماً وقد سبق شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الإيمان.

(٥) معنى هذا الحديث أن سمعنا رأى رسول الله ﷺ يعطي ناساً ويترك من هو أفضل منهم في الدين ووطن أن العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين ووطن أن النبي ﷺ لم يعلم حال هذا الإنسان المتروك فأعلمه به وحلف أنه يعلمه مؤمناً فقال له النبي ﷺ: «أو مسلماً» فلم يفهم منه النهي عن الشفاعة فيه مرة أخرى فسكت ثم رآه يعطي من هو دونه بكثير فغلبه ما يعلم من حسن حال ذلك الإنسان فقال يا رسول الله! ما لك عن فلان تذكره وجوز أن يكون النبي ﷺ هم بعطائه من المرة الأولى ثم نسيه فأراد تذكيره وهكذا المرة الثالثة إلى أن أعلمه النبي ﷺ إن العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين فقال ﷺ: «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي من غفلة أن يكبه الله في النار» معناه: إني أعطي ناساً مؤلفين في إيمانهم ضعف لو لم أعطهم كفروا فيكبه الله في النار وأترك أقواماً هم أحب إلي من الذين أعطيتهم ولا أتركهم احتقاراً لهم ولا لنقص دينهم ولا إهمالاً لجانبهم بل أكلهم إلى ما جعل الله في قلوبهم من النور والإيمان التام وأنت بآتهم لا يترزلق إيمانهم لكماله وقد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمرو بن تغلب: «أن رسول الله ﷺ أتى بمال أو سبي فقسمه فأعطى رجلاً وأترك رجلاً فبلغه أن الذين ترك عتوا فحمد الله تعالى ثم أثنى عليه ثم قال لما بعد فوالله أني لأعطي الرجل وأدع الرجل والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي ولكني أعطي أقواماً لما أرى في قلوبهم من الجزع والميل واكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الفني والخبر».

١٣١- () حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ (ح).

الخمس وتفضيل الناس فيه على ما يراه وأن يعطي الواحد منه الكثير وأنه يصره في مصالح المسلمين وله أن يعطي العني منه لمصلحة.

(٧) قوله ﷺ: (فإنكم ستجدون أثره شديدة) فيها لغتان إحداهما ضم الهزة وإسكان الشاء وأصحهما وأشهرهما بفتحهما جميعاً والأثرة الاستلزام بالمشارك أي: يتأثر عليكم ويفضل عليكم غيركم بغير حق.

١٣٢- () حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ)، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا آتَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا آفَاءَ مِنْ أَمْوَالِ حَوَازِنَ، وَاقْتَصَصَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: فَلَمْ نَصْبِرْ، وَقَالَ: فَأَمَّا أَنَسُ حَدِيثُهُ أَسْنَانُهُمْ. (إخرجه البخاري: ٧٤٤١).

١٣٢- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: قَالُوا: نَصْبِرُ. كَرَوَايَةِ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ.

١٣٣- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَنْصَارَ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟» فَقَالُوا: لَا، إِلَّا ابْنُ أَخْتِ لَنَّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ابْنَ أَخْتِ الْقَوْمِ مِثْلُهُمْ»^(١). فَقَالَ: «إِنْ قُرِئَ خَدِيعٌ عَهْدُ بَجَاهِلِيَّةٍ وَمُصَيِّبٌ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَخْبِرَهُمْ وَأَنَالَفَهُمْ أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِاللُّثْيَاءِ وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى يُوبِكُمْ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَأَوِيَاءُ، وَسَلَكَ الْأَنْصَارُ شُعْبَاءً، لَسَلَكْتُ شُعْبَ الْأَنْصَارِ»^(٢). (إخرجه البخاري: ٣١٤٦، ٣٥٢٨، ٤٣٣٤، ٦٧٦٢، ٦٧٦١، ٣٧٩٣).

(١) قوله ﷺ: (ابن أخت القوم منهم) استدل به عن يورث ذوي الأرحام وهو منسوب أبي حنيفة وأحمد وآخرين ومنسوب مالك والشافعي وآخرين أنهم لا يرثون وأجابوا بأنه ليس في هذا اللفظ ما يقتضي تورثه وإنما معناه أن يته وبينهم ارتباطاً وقرابة ولم يتعرض للارث وسياق الحديث يقتضي أن المراد أنه كالأفراد منهم في إفشاء سرهم بحضرته ونحو ذلك والله أعلم.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ صَالِحٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ.

١٣١- () حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَعْنِي حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَا..

فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ بَيْنَ عُنُقَيْهِ وَكَفَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَفَنَالَا؟ أَيْ مَعْدَا! إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ».

٤٦- باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام

وَنَصْبِرُ مِنْ قَوِيَّ إِيمَانِهِ

١٣٢- (١٠٥٩) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ أَنَسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا: يَوْمَ حُتَيْنَ، حِينَ آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ حَوَازِنَ مَا آفَاءَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ، الْوَأْتِ مِنْ الْإِبِلِ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ، يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُنَا وَسَيُوفُنَا تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ^(١). قَالَ أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ: فَحَدَّثَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِنْ قَوْلِهِمْ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟» فَقَالَ لَهُ فَقَهَاءُ الْأَنْصَارِ: أَمَا ذُوو رَأْيَانَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا، وَأَمَّا أَنَسُ مِنَّا حَدِيثُهُ أَسْنَانُهُمْ، قَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ، يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُنَا، وَسَيُوفُنَا تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَنْتِ اعْطِي رَجُلًا خَدِيعِي عَهْدُ بِكُفْرٍ، أَمَا لَفَهُمْ، أَفَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَنْخَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ، وَتَرْجِعُونَ إِلَى رِجَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ لَمَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ»^(٢). فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ رَضِينَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَثَرَهُ شَدِيدَةً»^(٣)، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَلْيَنْتِ عَلَى الْحَوْضِ»^(٤). قَالُوا: سَنَصْبِرُ. (إخرجه البخاري: ٣١٤٧، ٤٣٣١، ٥٨٦٠).

(١) قال القاضي عياض: ليس في هذا تصريح بأنه ﷺ أعطاهم قبل إخراج الخمس وأنه لم يجب ما أعطاهم من الخمس قال والمعروف في باقي الأحاديث أنه ﷺ إنما أعطاهم من الخمس فقيه أن للإمام صرف

قال هشام: فقلت: يا أبا حمزة! أنت شاهد ذلك؟ قال
وآبى أعيب عنه؟ [إخرجه البخاري: ٤٣٣٣، ٤٣٣٤، ٤٣٣٧].

(١) هو بعينين مهملتين مفتوحتين.

(٢) قوله: (ومعه الطلقاء) هو بضم الطاء وفتح اللام وبالد وهم
الذين أسلموا يوم فتح مكة وهو جمع طليق يقال ذاك لمن أطلق من أسير
أو وثاق قال القاضي في المشرق: قيل لمسلمي الفتح الطلقاء لمن النبي ﷺ
وعليهم.

(٣) قوله: (ومع النبي ﷺ يومئذ عشرة آلاف ومعه الطلقاء) وقال في
الرواية التي بعد هذه: (نحن بشر كثير قد بلغنا ستة آلاف) الرواية الأولى
أصح لأن المشهور في كتب المغازي أن المسلمين كانوا يومئذ اثني عشر ألفاً
عشرة آلاف شهدوا الفتح وألفان من أهل مكة ومن أنضاف إليهم وهذا
معنى قوله معه عشرة آلاف ومعه الطلقاء قال القاضي: قوله ستة آلاف
وهم من الراوي عن أنس والله أعلم.

قوله: (حنثي السيط عن أنس).

١٣٦- () حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ وَحَامِدُ ابْنِ عُمَرَ
وَمُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى.

قال ابن معاذ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
حَدَّثَنِي السُّمَيْطُ^(١).

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: افْتَحْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ إِنَّا غَزَوْنَا
حُنَيْنًا، فَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ بِأَحْسَنِ صُفُوفٍ رَأَيْتُ، قَالَ: فَصُفَّتِ
الْحَيْلُ، ثُمَّ صُفَّتِ الْمُقَاتِلَةُ، ثُمَّ صُفَّتِ النِّسَاءُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ،
ثُمَّ صُفَّتِ النِّسَاءُ، ثُمَّ صُفَّتِ النِّسَاءُ، قَالَ: وَنَحْنُ بَشَرٌ كَثِيرٌ، قَدْ
بَلَّغْنَا سِتَّةَ آلَافٍ، وَعَلَى مُجَبِّئِهِ^(٢) حَيْلُنَا خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ:
فَجَعَلْتُ حَيْلُنَا تَلَوِي خَلْفَ ظُهُورِنَا^(٣)، فَلَمْ نَلَيْتْ أَنْ انْكَشَفَتْ
حَيْلُنَا، وَفَرَّتِ الْأَعْرَابُ، وَمَنْ نَعَلَّمُ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَتَنَادَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا لِّلْمُهَاجِرِينَ! يَا لِّلْمُهَاجِرِينَ!» ثُمَّ قَالَ: «يَا
لِّلْأَنْصَارِ! يَا لِّلْأَنْصَارِ!»^(٤). قَالَ:.

قال أنس: هَذَا حَدِيثٌ عَمِيَّةٌ^(٥)، قَالَ: قُلْنَا: لَيْسَ، يَا
رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَيْمُ اللَّهِ! مَا
أَتَيْنَاهُمْ حَتَّى هَرَمَهُمُ اللَّهُ، قَالَ: فَقَبَضْنَا ذَلِكَ الْمَالَ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا
إِلَى الطَّائِفِ فَحَاصَرْنَاهُمْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى مَكَّةَ
فَنَزَلْنَا، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي الرَّجُلَ الْيَاثَةَ مِنْ
الْإِبِلِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِيَّ الْحَدِيثِ، كَتَحْوِي حَلِيثَ قَتَاةَ، وَأَبِي
النَّيَّاحِ، وَهَيْشَامِ ابْنِ زَيْدٍ.

(١) هو بضم السين المهملة تصغير سبط.

(٢) قوله ﷺ: (لسلكت شعب الأنصار) قال الخليل: هو ما انفرج
بين جبلين وقال ابن السكيت: هو الطريق في الجبل وفيه فضيلة الأنصار
ورجحانهم.

١٣٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ
جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي النَّيَّاحِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةَ قَسَمَ
الْغَنَائِمُ فِي قُرَيْشٍ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعَجَبُ، إِنَّ
سَيِّوَقَنَا تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، وَإِنْ غَنَائِمَنَا تَرُدُّ عَلَيْهِمْ! قَبِلَ ذَلِكَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَمَعَهُمْ، فَقَالَ: «مَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْكُمْ». قَالُوا:
هُوَ الَّذِي بَلَغَكَ، وَكَانُوا لَا يَكْنِيُونَهُ، قَالَ: «أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ
يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا إِلَى يَدِيهِمْ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى
يَدِيهِمْ؟ لَوْ مَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شَيْعًا، وَسَلَكْتَ الْأَنْصَارُ
وَادِيًا أَوْ شَيْعًا، لَسَلَكْتُ وَادِي الْأَنْصَارِ أَوْ شَيْعَتِهِ
الْأَنْصَارِ». [إخرجه البخاري: ٣٧٧٨، ٤٣٣٢].

١٣٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَبِرَازِيهِمْ ابْنُ مُحَمَّدٍ
ابْنِ عَرُورَةَ^(١) (يزيد أحدهما على الآخر الحرف بعد الحرف) قَالَا:
حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ هَيْشَامِ ابْنِ
زَيْدٍ ابْنِ أَنَسٍ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ أَقْبَلْتُ
هَوَازِنَ وَغَطَفَانَ، وَغَيْرَهُمْ بِذُرَارِيهِمْ وَنَعْمِهِمْ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ
يَوْمَئِذٍ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَمَعَهُ الطَّلَاقُ^(٢)، فَأَذْبَرُوا عَنْهُ حَتَّى بَقِيَ
وَحْدَهُ، قَالَ: فَتَنَادَى يَوْمَئِذٍ يَذَاءِبِينَ، لَمْ يَخْلُطْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، قَالَ:
فَالْتَفَتَ، عَنْ يَمِينِهِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! فَقَالُوا: لَيْسَ، يَا
رَسُولَ اللَّهِ! أَبَشِرْ نَحْنُ مَعَكَ، قَالَ: ثُمَّ التَّفَتَ، عَنْ يَسَارِهِ
فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالُوا: لَيْسَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَبَشِرْ
نَحْنُ مَعَكَ قَالَ: وَهُوَ عَلَى بَقْلَةٍ بَيْضَاءَ، فَتَزَلَّ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ
اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَأَنْهَزَمَ الْمُشْرِكُونَ، وَأَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَ
كَثِيرَةً، فَقَسَمَ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْطَّلَاقِ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا،
فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِذَا كَانَتِ الشَّدَّةُ فَنَحْنُ نَدْعِي، وَتُعْطَى الْغَنَائِمُ
غَيْرِنَا! قَبِلَهُ ذَلِكَ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ!
مَا حَلِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟» فَسَكَتُوا، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَمَا
تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا وَتَذْهَبُونَ بِمُحَمَّدٍ تَحُورُونَهُ
إِلَى يَدِيهِمْ؟» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَغَيْرِنَا، قَالَ:
فَقَالَ: «لَوْ مَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكْتَ الْأَنْصَارُ شَيْعًا، لَأَخَذْتُ
شَيْعَةَ الْأَنْصَارِ».

عَيْنَةً، عَنْ عُمَرَ ابْنِ سَعِيدٍ ابْنِ مَسْرُوقٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ، فَأَعْطَى أَبَا سَفْيَانَ ابْنَ حَرْبٍ مِائَةً مِنْ الْإِبِلِ، وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِخَوَرِهِ.

وَزَادَ: وَأَعْطَى عُلَقَمَةَ ابْنَ عُلَاقَةَ^(١) مِائَةً.

(١) هو بضم العين المهملة وتخفيف اللام وثاء مثله

١٣٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ خَالِدٍ الشَّعِيرِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنِي عُمَرُ ابْنُ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ عُلَقَمَةَ ابْنَ عُلَاقَةَ، وَلَا صَفْوَانَ ابْنَ أُمَيَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّعْرَ فِي حَدِيثِهِ.

(١) قوله: () وحديثنا محمد بن خالد الشعيري هو يفتح الشين المعجمة وكسر العين منسوب إلى الشعر الحب المعروف وهو محمد بن خالد بن يزيد أبو محمد بنداوي سكن طرسوس روى عن عبد الوزاق بن همام وإبراهيم بن خالد الصنعائين وسفيان روى عنه مسلم وأبو داود وابن عسوف الزيدوي وابنه أحمد بن أبي عوف والمنذر بن شاذان قال أبو داود: وهو ثقة وذكر هذه الجملة من أحواله الحافظ عبد الغني المقدسي وذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتابه المشهور في الجرح والتعديل مختصراً وذكره الحافظ أبو الفضل محمد ابن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي في كتابه: رجال الصحيحين فقال محمد بن خالد الشعيري: سمع سفيان بن عيينة في الزكاة وإنما ذكرت هذا كله لأن القاضي عياض قال: لم أجد أحداً ذكر محمد بن خالد الشعيري في رجال الصحيح ولا في غيره قال ولم يذكره الحاكم ولا الباجي ولا الجاني ومن تكلم على رجال الصحيح ولا أحد من أصحاب المؤلف والمختلف ولا من أصحاب التقيد ولا ذكروا محمد بن خالد غير منسوب أصلاً وسط القاضي الكلام في إنكار هذا الاسم وأنه ليس في الرواة أحد يسمى محمد بن خالد لا في الصحيح ولا في غيره وضم إليه كلاماً عجيباً وهذا الذي ذكره من العجائب فمحمد بن خالد مشهور كما ذكرناه أولاً وبالله التوفيق.

١٣٩- (١٠٦١) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ يَحْيَى ابْنِ عَمَّارَةَ، عَنْ عَبْدِ ابْنِ نَعِيمٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَسَحَ حُنَيْنًا قَسَمَ الْغَنَائِمَ، فَأَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَنْصَارَ يُحْيُونَ أَنْ يُصِيبُوا مَا أَصَابَ النَّاسَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَطَّ بِهَمْ، فَحَوَّذَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَذَا كُمْ اللَّهُ بِي؟ وَعَالَهُ، فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِي؟ وَمُتَرَقِّينَ، فَجَمَعَكُمْ اللَّهُ بِي؟». وَيَقُولُونَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمِنْ، فَقَالَ: «أَلَا تُجِيبُونِي؟». فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمِنْ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنْتُمْ لَوْ شِئْتُمْ أَنْ تَقُولُوا كَذَا وَكَذَا، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا». لَا شَيْءَ

(٢) المجبة بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون قال شمر المجبة هي الكنية من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الأيمن وهما مجنبتان ميمنة وميسرة بجانبى الطريق والقلب بينهما.

(٣) قوله: () فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهورنا) هكذا هو في أكثر النسخ وفي بعضها تلوذ وكلاهما صحيح.

(٤) قوله ﷺ: () يال المهاجرين يال المهاجرين ثم قال يال الأنصار يال الأنصار) هكذا في جميع النسخ في المواضع الأربعة يال بلام مفصولة مفتوحة والمعروف وصلها بلام التعريف التي بعدها.

(٥) قوله: () قال انس هذا حديث عمية) هذه اللفظة ضبطوها في صحيح مسلم على أوجه أحدها: عمية بكسر العين والميم وتشديد الميم والياء قال القاضي كنا رويتنا هذا الحرف عن عامة شيوخنا قال وفسر بالثقة والثاني: عمية كذلك إلا أنه بضم العين والثالث عمية بفتح العين وكسر الميم المشددة وتخفيف الياء وبعدها هاء السكت أي حدثني به عمي وقال القاضي: على هذا الوجه معناه عندي جماعي أي هذا حديثهم قال صاحب العين العم الجماعة وأشد عليه بن دريد في الجمهرة: أفيت عما وجبرت عما قال القاضي: وهذا أشبه بالحديث والوجه الرابع كذلك إلا أنه بتشديد الياء وهو الذي ذكره الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين وفسره بعمومي أي: هذا حديث فضل أعمامي أو هذا الحديث الذي حدثني به أعمامي كأنه حدث بأول الحديث عن مشاهدة ثم لعله لم يضبط هذا الموضع لتفرق الناس فحدثه به من شاهده من أعمامه أو جماعته الذين شهدوه ولهذا قال بعده قال قلنا ليكن يا رسول الله والله أعلم.

١٣٧- (١٠٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمُكَلِّيُّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ سَعِيدٍ ابْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَايَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ.

عَنْ رَافِعِ ابْنِ خَلِيجٍ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا سَفْيَانَ ابْنَ حَرْبٍ، وَصَفْوَانَ ابْنَ أُمَيَّةَ، وَعَيْنَةَ ابْنَ جُصَيْنٍ، وَالْأَقْرَعَ ابْنَ خَالِيسٍ، كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ، مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عَبَّاسَ ابْنَ مِرْدَاسٍ دُونَ ذَلِكَ، فَقَالَ عَبَّاسُ ابْنُ مِرْدَاسٍ: أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْيَ الْعَبِيدِ^(١) بَيْنَ عَيْنَةٍ وَالْأَقْرَعِ؟ فَمَا كَانَ بَلَدًا وَلَا خَالِيسٍ يَفْهَمُونَ مُدَّاسٍ فِيهِ وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِئٍ مِنْهُمَا وَمَنْ تَخْفِضُ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعُ قَالَ: فَأَنْتُمْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةً.

(١) قوله: () اتجعل نهبي ونهبي العبيد) العيد اسم فرسه.

(٢) قوله: () يفوقان مرداس في المجتمع) هكذا هو في جميع الروايات مرداس غير مصروف وهو حجة لمن جوز ترك الصرف بعلة واحدة وأجاب الجمهور بأنه في غرودة الشعر.

١٣٨- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عُبَيْدَةَ الضَّبِّيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ

(٢) قوله: (فتغير وجهه حتى كان كالصوف) هو بكسر الصاد المهملة وهو صبح أحر يصبح به الجلود قال ابن دريد وقد يسمى الدم أيضاً صراً.

١٤١- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّهَا لَقِسْمَةٌ مَا أَرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَارَرْتُهُ، فَغَضِبَ مِنْ ذَلِكَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَاحْمَرَّتْ وَجْهُهُ حَتَّى تَمَيَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَذْكُرْهُ لَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أُوْذِيَ مُوسَى بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبِّرْ». (أخرج البخاري: ٣٤٠٥، ٤٣٣٥، ٦١٠٥٩، ٦١٠٠٠، ٦٢٩١، ٦٣٣٦).

٤٧- باب ذكر الخوارج وصفاتهم

١٤٢- (١٠٦٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ، مُنْصَرَفَةً مِنْ حَتَيْنَ، وَفِي ثَوْبِهِ بِلَالٌ فِضَّةٌ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا، يُعْطِي النَّاسَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! احْدِثْ، قَالَ: «وَيْلَكَ! وَمَنْ يَغْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَغْدِلُ؟ لَقَدْ خِيسَتْ وَخَسِرْتُ»^(١) إِنْ لَمْ أَكُنْ أَغْدِلُ. فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: ذَعْنِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ^(٢)، فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ! أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي، إِنْ هَذَا وَاصْتَحَبَهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِرُ حَنَاجِرَهُمْ»^(٣) يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السُّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ^(٤). (أخرج البخاري: ٣١٣٨، محضراً).

١٤١- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنُ الْحَبَّابِ، حَدَّثَنِي قُرَّةُ ابْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ مَغَانِمَ، وَمَنَاقِ الْخَلِيفَةِ..

(١) قوله ﷺ: (ومن يعدل إذا لم أكن أعدل لقد خبت وخسرت) روي بفتح التاء في خبت وخسرت وبضمهما فيهما ومعنى الضم ظاهر وتقدير التبع خبت أنت أيها التابع إذا كنت لا أعدل لكونك تابعاً ومقتنياً بمن لا يعدل والفتح أشهر والله أعلم.

عَدْلُهَا، زَعَمَ عَمَرُو أَنْ لَا يَحْفَظُهَا، فَقَالَ: «أَلَا تَرَوْهُمْ أَنْ يَنْعَبَ النَّاسُ بِالشَّاءِ وَالْإِبِلِ، وَتَنْعَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى رِجَالِكُمْ؟ الْأَنْصَارُ شِعَارُ وَالنَّاسُ دِفَارٌ»^(١)، وَلَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَشِعْبًا، لَسَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهُمْ، إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي آثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ». (أخرج البخاري: ٤٣٣٠، ٧٢٤٥).

(١) قوله ﷺ: (الأنصار شعار والناس دثار) قال أهل اللغة: الشعار الثوب الذي يلي الجسد والدثار فوقه ومعنى الحديث الأنصار هم البطانة والخاصة والأصفياء والصحبة من سائر الناس وهذا من مناقبهم الظاهرة وفضائلهم الباهرة.

١٤٠- (١٠٦٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ)، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَتَيْنَ آثَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا فِي الْقِسْمَةِ، فَأَعْطَى الْأَقْرَعَ ابْنَ حَابِسٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى أَنَسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ، وَآثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ إِنْ هَذِهِ لَقِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أَرِيدُ فِيهَا وَجْهَ اللَّهِ^(١)، قَالَ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَا أَخْبِرَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ، قَالَ: فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ حَتَّى كَانَ كَالصُّوفِ^(٢)، ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ يَغْدِلُ إِنْ لَمْ يَغْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُوْذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبِّرْ». قَالَ قُلْتُ: لَا جَرَمَ لَا أَرْفَعُ إِلَيْهِ بَعْدَهَا حَدِيثًا. (أخرج البخاري: ٣١٥٠، ٤٣٣٦).

(١) قوله: (فقال رجل: والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله) قال القاضي عياض: رحمه الله تعالى: حكم الشرع أن من سب النبي ﷺ كفر وقتل ولم يذكر في هذا الحديث أن هذا الرجل قتل قال المازري: يحتل أن يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وإنما نسب إلى ترك العدل في القسمة والمعاصي ضربان: كبائر وصغائر فهو ﷺ معصوم من الكبائر بالإجماع واختلفوا في إمكان وقوع الصغائر ومن جوزها منع من إضافتها إلى الأنبياء على طريق التنقيص وحيتو فلعله ﷺ لم يعاقب هذا القائل لأنه لم يثبت عليه ذلك وإنما نقله عنه واحد وشهادة الواحد لا يبرأ بها الدم قال القاضي: هذا التويل باطل يدفعه قوله: أعدل يا محمد وأحق الله يا محمد وخاطبه خطاب المواجهة بحضرة الملائكة حتى استأذن عمر وخالد النبي ﷺ في قتله فقال: معاذ الله أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، فهذه هي العلة وسلك معه مصلكه مع غيره من المنافقين الذين آذوه وسمع منهم في غير موطن ما كرهه لكنه صبر استبقاه لانتقيادهم وتأليفاً لغيرهم لئلا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه فيغضبوا وقد رأى الناس هذا الصنف في جماعتهم وعدوه من جملتهم.

(٢) قوله: (فقال عمر بن الخطاب دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق) وفي روايات أخر أن خالد بن الوليد استأذن في قتله ليس فيها تعارض بل كل واحد منهما استأذن فيه.

(٣) قوله: (يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم) قال القاضي: فيه تأويلان أحدهما معناه لا تفقهه قلوبهم ولا يتفهمون بما تلووا منه ولا هم حفظ سوى تلاوة الفم والحنجرة والخلق إذ بهما تقطع الحروف والثاني معناه لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل.

(٤) قوله: (يقرؤون منه كما يرق السهم من الرمية) وفي الرواية الأخرى: (يقرؤون من الإسلام) وفي الرواية الأخرى (يقرؤون من الدين) قال القاضي: معناه: يخرجون منه خروج السهم إذا نفذ الصيد من جهة أخرى ولم يتعلق به شيء منه والرمية هي الصيد الرمي وهي فعيلة بمعنى مفعولة قال: والدين هنا هو الإسلام كما قال سبحانه وتعالى: (إن الدين عند الله الإسلام) وقال الخطابي: هو هنا الطاعة أي من طاعة الإمام وفي هذه الأحاديث دليل لمن يكفر الخوارج قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: قال المازري: اختلف العلماء في تكفير الخوارج قال وقد كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً من سائر المسائل ولقد رأيت أبا المعالي وقد رغب إليه الفقيه عبد الحق رحمه الله تعالى في الكلام عليها فذهب له من ذلك واعتذر بأن الغلط فيها يصعب موقعه؛ لأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني ونابك به في علم الأصول وأشار ابن الباقلاني إلى أنها من المعوصات؛ لأن القوم لم يصرحوا بالكفر وإنما قالوا أقوالاً لا تؤدي إليه وأنا أكتشف لك نكتة الخلاف وسبب الإشكال وذلك أن المعتزلي مثلاً يقول إن الله تعالى عالم ولكن لا علم له وحي ولا حياة له يوقع الالتباس في تكفيره لأننا علمنا من دين الأمة ضرورة أن من قال إن الله تعالى ليس بحي ولا عالم كان كافراً وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له فهل نقول أن المعتزلي إذا نفي العلم نفي أن يكون الله تعالى عالماً وذلك كفر بالإجماع ولا ينفعه اعترافه بأنه عالم مع نفيه أصل العلم أو نقول قد اعترف بأن الله تعالى عالم وإنكاره العلم لا يكفره وإن كان يؤدي إلى أنه ليس بعالم فهذا موضع الإشكال هنا كلام المازري.

(٢) قوله: (فقال عمر بن الخطاب دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق) وفي روايات أخر أن خالد بن الوليد استأذن في قتله ليس فيها تعارض بل كل واحد منهما استأذن فيه.

(٣) قوله: (يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم) قال القاضي: فيه تأويلان أحدهما معناه لا تفقهه قلوبهم ولا يتفهمون بما تلووا منه ولا هم حفظ سوى تلاوة الفم والحنجرة والخلق إذ بهما تقطع الحروف والثاني معناه لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل.

(٤) قوله: (يقرؤون منه كما يرق السهم من الرمية) وفي الرواية الأخرى: (يقرؤون من الإسلام) وفي الرواية الأخرى (يقرؤون من الدين) قال القاضي: معناه: يخرجون منه خروج السهم إذا نفذ الصيد من جهة أخرى ولم يتعلق به شيء منه والرمية هي الصيد الرمي وهي فعيلة بمعنى مفعولة قال: والدين هنا هو الإسلام كما قال سبحانه وتعالى: (إن الدين عند الله الإسلام) وقال الخطابي: هو هنا الطاعة أي من طاعة الإمام وفي هذه الأحاديث دليل لمن يكفر الخوارج قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: قال المازري: اختلف العلماء في تكفير الخوارج قال وقد كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً من سائر المسائل ولقد رأيت أبا المعالي وقد رغب إليه الفقيه عبد الحق رحمه الله تعالى في الكلام عليها فذهب له من ذلك واعتذر بأن الغلط فيها يصعب موقعه؛ لأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني ونابك به في علم الأصول وأشار ابن الباقلاني إلى أنها من المعوصات؛ لأن القوم لم يصرحوا بالكفر وإنما قالوا أقوالاً لا تؤدي إليه وأنا أكتشف لك نكتة الخلاف وسبب الإشكال وذلك أن المعتزلي مثلاً يقول إن الله تعالى عالم ولكن لا علم له وحي ولا حياة له يوقع الالتباس في تكفيره لأننا علمنا من دين الأمة ضرورة أن من قال إن الله تعالى ليس بحي ولا عالم كان كافراً وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له فهل نقول أن المعتزلي إذا نفي العلم نفي أن يكون الله تعالى عالماً وذلك كفر بالإجماع ولا ينفعه اعترافه بأنه عالم مع نفيه أصل العلم أو نقول قد اعترف بأن الله تعالى عالم وإنكاره العلم لا يكفره وإن كان يؤدي إلى أنه ليس بعالم فهذا موضع الإشكال هنا كلام المازري.

ومذهب الشافعي وجمهور أصحابه العلماء أن الخوارج لا يكفرون وكذلك القدرية وجمهور المعتزلة وسائر أهل الأهواء قال الشافعي رحمه الله تعالى أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية وهم طائفة من الرافضة يشهدون لواقعهم في المذهب بمجرد قولهم فرد شهادتهم لهذا لا لبدعتهم والله أعلم.

١٤٣ - (١٠٦٤) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ، وَهُوَ بِالْيَمَنِ، بِذَنبَةٍ فِي تَرْبَتِهَا^(١)، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: الْأَفْرَغِ بْنِ حَسَابٍ الْحَنْظَلِيِّ، وَعَيْنَةَ ابْنِ

(١) قوله: (بعث علي عليه وهو باليمن بذنبة في تربتها) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا بذنبة بفتح الذال وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم عن الجلودي قال وفي رواية ابن ماعان بذنبة على التصغير.

(٢) قوله في هذه الرواية: (عينة بن بدر الفزاري) وكذا في الرواية التي بعد هذه رواية قتيبة قال فيها: عينة بن بدر، وفي بعض النسخ في الثانية: عينة بن حصن، وفي معظمها عينة بن بدر، ووقع في الرواية التي قبل هذه وهي الرواية التي فيها الشعر: عينة بن حصن في جميع النسخ، وكله صحيح، فحسن أبوه وبدر جد أبيه، فنسب ثلاثة إلى أبيه، وثلاثة إلى جد أبيه لشهرته، ولهذا نسب إليه الشاعر في قوله:

فما كان بدر ولا حابس

وهو عينة بن حصن بن حنيفة بن بدر بن عمرو بن جهميرة بن لؤذان بن ثعلبة بن عدى بن فزارة بن دينار الفزاري.

(٣) قوله في هذه الرواية: (وزيد الخير الطائي) كذا هو في جميع النسخ الخير بالراء وفي الرواية التي بعدها: «زيد الخيل» باللام وكلاهما صحيح يقال بالوجهين كان يقال له في الجاهلية زيد الخيل فسماه رسول الله ﷺ في الإسلام زيد الخير.

(٤) قوله: (أعطى صناديد نجد) أي ساداتها واحدهم صنيد بكسر الصاد.

(٥) قوله: (فجاء رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين) أما كثر اللحية فيفتح الكاف وهو كثيرها والوجهة بفتح الواو وضمها وكسرهما ويقال أيضاً أجنة وهو لحم الخلد.

(٦) قوله: (نائى الجبين) هو بهمز نائى. وأما الجبين فهو جانب الجبهة ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة.

(٧) قوله: (إن من فضىء هذا قوماً) هو بضادين معجمتين مكسورتين وآخره مهموز وهو أصل الشيء وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا

رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ عُقَّةً؟ قَالَ: «لَا». فَقَالَ: «إِنَّهُ سَيُخْرَجُ مِنْ ضَرْفِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ لَيْنًا رَطْبًا^(١)». وَقَالَ: قَالَ عُمَارَةُ: حَسِبْتُهُ قَالَ: «لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ».

(١) قوله: (في أديم مقروط) أي مديوغ بالقرط.

(٢) قوله: (لم تحصل من ترابها) أي لم تميز.

(٣) قوله في هذه الرواية: (والرابع إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل) قال العلماء: ذكر عامر هنا غلط ظاهر لأنه توفي قبل هذا بسنين والصواب الجزم بأنه علقمة بن علاثة كما هو مجزوم باقي الروايات والله أعلم.

(٤) قوله ﷺ: (إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم) معناه إني أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال ﷺ (فإذا قالوا ذلك فقد عصوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) وفي الحديث: (علا شققت عن قلبه).

(٥) قوله: (وهو مقف) أي مولي قد أعطانا قضاء.

(٦) قوله ﷺ: (يتلون كتاب الله تعالى ليناً رطباً) هكذا هو في أكثر النسخ لدينا بالنون أي سهلاً وفي كثير من النسخ ليناً بخذف النون وأشار القاضي إلى أنه رواية أكثر شيوخهم قال: ومعناه سهلاً لكثرة حفظهم قال وقيل ليا أي يلوون السهم به أي يجرعون معانيه وتاويله قال وقد يكون من اللي في الشهادة وهو الميل قاله ابن قتيبة.

١٤٦- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: زَيْدُ الْخَبَرِ، وَالْأَفْرَعُ ابْنُ حَابِسٍ، وَعُسَيْبَةُ ابْنُ حِصْنٍ، وَعَلْقَمَةُ ابْنُ عَلَاتَةَ أَوْ عَامِرُ ابْنِ الطُّفَيْلِ. وَقَالَ: نَاشِئُ الْجَبْهَةِ، كَرَوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ.

وَقَالَ: إِنَّهُ سَيُخْرَجُ مِنْ ضَرْفِي هَذَا قَوْمٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ».

١٤٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ،

أَنْهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَسَأَلَاهُ، عَنِ الْخُرُورِيَّةِ^(١) هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهَا؟ قَالَ: لَا أَذْهَبُ مِنَ الْخُرُورِيَّةِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُخْرَجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ (وَلَمْ يَقُلْ: مِنْهَا) قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، فَيَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ (أَوْ خَنَاجِرَهُمْ) يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ، إِلَى نَصْلِهِ، إِلَى رِصَافِهِ، فَيَتَمَارَى فِي الْفُرْقَةِ^(٢)، هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنْ الدِّمِ شَيْءٌ». (إخرجه البخاري: ١٦٣١).

وحكاية القاضي عن الجمهور وعن بعضهم أنه ضبطه بالمعجمين والمهلين جميعاً وهذا صحيح في اللغة قالوا ولأصل الشيء أسماء كثيرة منها الضنض بالمعجمين والمهلين والنجار بكسر النون والنحاس والنسخ بكسر السين وإسكان النون ونجاء معجمة والعنصر والعنض والأرومة.

(٨) قوله ﷺ: (لئن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد) أي قتلأ عاماً مستأصلاً كما قال تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ وفي الحديث على قتالهم وفضيلة لعلى ﷺ في قتالهم.

١٤٤- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ الْقَعْقَاعِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي نَعْمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: بَعَثَ عَلِيٌّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الْيَمَنِ، بِذَنْبَةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوطٍ^(١)، لَمْ تُحْصَلْ مِنْ تَرَابِهَا^(٢)، قَالَ: فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عُسَيْبَةَ ابْنِ حِصْنٍ، وَالْأَفْرَعِ ابْنِ حَابِسٍ، وَزَيْدِ الْخَبَلِ، وَالرَّابِعُ إِمَّا عَلْقَمَةُ ابْنِ عَلَاتَةَ وَإِمَّا عَامِرُ ابْنِ الطُّفَيْلِ^(٣). فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ، قَالَ: قَبْلُكَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا تَأْمَنُونِي؟ وَأَنَا آمِنٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً». قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْهَيْنِ، نَاشِئُ الْجَبْهَةِ، كَثُ اللَّحْيَةِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، مُشْمَرُ الْإِزَارِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَشَقِي اللَّهَ، فَقَالَ: «وَبَلَدًا أَوْلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلَ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ». قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، فَقَالَ خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ عُقَّةً؟ فَقَالَ: «لَا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي». قَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَوْمَرَ أَنْ أَنْقُبَ، عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَشَقَّ بِطُونَهُمْ^(٤)». قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٌّ^(٥)، فَقَالَ: «إِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ ضَرْفِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ خَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ: «لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ». (إخرجه البخاري: ٤٣٥١).

١٤٥- () حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ: وَعَلْقَمَةُ ابْنُ عَلَاتَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَامِرُ ابْنِ الطُّفَيْلِ.

وَقَالَ: نَاشِئُ الْجَبْهَةِ، وَلَمْ يَقُلْ: نَاشِئُ، وَزَادَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عَمْرُ ابْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ عُقَّةً؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: ثُمَّ أَتَى فَقَامَ إِلَيْهِ خَالِدٌ مَنِفٌ اللَّهُ، فَقَالَ: يَا

يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ (وَهُوَ الْقَذْحُ)، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قَلْدِهِ، فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، سَبَقَ الْفَرْتُ وَالْدَمُ، أَيْتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ، اخْتَدَى عَصْدِيهِ مِثْلَ ثَنِي الْمَرَاءِ، أَوْ مِثْلَ الْبُضْعَةِ تَلْدَرُ^(٢)، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينٍ فَرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ^(٣).

قال أبو سعيد: فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ الْقَتْلَ، فَوُجِدَ، فَأَتَيْتُ بِهِ، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ، عَلَى نَعْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي نَعَتَ. (أعرجه البخاري: ٣٦١٠، ٦١٦٣، ٦١٣٣).

(١) قوله ﷺ: (قد خبت وخسرت إن لم أعدل) قد سبق الخلاف في فتح التاء وضمها في هذا الباب.

(٢) قوله ﷺ: (ومثل البضعة تلدر) البضعة بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم وتلدر معناها تضطرب وتذهب وتحجب.

(٣) قوله ﷺ: (يخرجون على حين فرقة من الناس) ضبطوه في الصحيح بوجهين: أحدهما حين فرقه بجاء مهملة مكسورة ونون وفرقة بضم الفاء أي في وقت افتراق الناس أي افتراق يقع بين المسلمين وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما والشاتي خبر فرقة بجاء معجمة مفتوحة وراه وفرقة بكسر الفاء أي أفضل الفرقتين والأول أشهر وأكثر ويؤيده الرواية التي بعد منه يخرجون في فرقة من الناس فإنه بضم الفاء بلا خلاف ومعناه ظاهر وقال القاضي على رواية الجاه المعجمة المراد وخير القرون وهم الصدر الأول قال أو يكون المراد علياً وأصحابه فعليه كان خروجهم حقيقة لأنه كان الإمام حينئذ وفيه حجة لأهل السنة أن علياً كان مصيباً في قتاله والآخرين بغاة لاسيما مع قوله ﷺ: (يقتلهم أولى الطائفتين بالحق) وعلي وأصحابه الذين قتلوه وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله ﷺ فإنه أخبر بهذا وجرى كله كفلق الصبح ويتضمن بقاء الأمة بعده ﷺ وأن لهم شوكة وقوة خلاف ما كان المبطلون يشعرون وأنهم يفترون فرقتين وأنه يخرج عليه طاقة مارقة وأنهم يشددون في الدين في غير موضع التشديد وبالفن في الصلاة والقراءة ولا يقيمون بحقوق الإسلام بل يعمرون منه وأنهم يقتلون أهل الحق وأن أهل الحق يقتلونهم وأن فيهم رجلاً صفة يده كذا وكذا فهذه أنواع من المعجزات جرت كلها والله الحمد.

١٤٩- (١٠٦٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمِّيهِ، يَخْرُجُونَ فِي فَرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، سِيحَاهُمْ التَّخَالُقُ^(١)، قَالَ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ (أَوْ مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ) »^(٢)، يَقْتُلُهُمْ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ^(٣). قَالَ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ مَثَلًا، أَوْ قَالَ قَوْلًا: «الرَّجُلُ يَرْمِي الرُّمِيَّةَ (أَوْ قَالَ الْفَرَصَ) فَيَنْظُرُ فِي النُّصْلِ

(١) قوله: (فسألاه عن الحرورية) هم الخوارج سموا حرورية لأنهم نزلوا حروراء وتعاقدوا عندها على قتل أهل العدل وحروراء بفتح الحاء وبلفظ قرية بالعراق قريبة من الكوفة وسموا خوارج لخروجهم على الجماعة وقيل لخروجهم عن طريق الجماعة وقيل لقوله ﷺ يخرج من ضفتي هذا.

(٢) قوله: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها) قال المازري: هذا من أدل الدلائل على سعة علم الصحابة رضي الله عنهم ودقيق نظرهم وتحريمهم الألفاظ وفرقهم بين مدلولاتها الخفية لأن لفظة (من) تقتضي كونهم من الأمة لا كفاراً بخلاف (في) ومع هذا فقد جاء بعد هذا من رواية علي ﷺ: (يخرج من أمي قوم) وفي رواية أبي ذر: (إن بعد من أمي أو سيكون بعدى من أمي) وقد سبق الخلاف في تكفيرهم وأن الصحيح عدم تكفيرهم.

(٣) قوله ﷺ: (فينظر الرامي إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الفوق) وفي الرواية الأخرى: فينظر إلى نصبه وفيها ثم ينظر إلى قلده وفي الرواية الأخرى: فينظر في النضي فلا يرى بصيرة وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة أما الرصاف فيكسر الراء وبالصاد المهملة وهو مدخل النصل من السهم والنصل هو حديدة السهم والقذح عوده والقذذ بضم القاف وبالنون معجمتين وهو ريش السهم والفوق والفوق بضم الفاء هو الحز الذي يجعل فيه الوتر والنضى بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وتشديد الياء وهو القذح كذا جاء في كتاب مسلم مفسراً وكذا قاله الأصمعي وأما البصير فبفتح الباء الموحدة وكسر الصاد المهملة وهي الشيء من الدم أي لا يرى شيئاً من الدم يستدل به على إصابة الرمية.

١٤٨- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَاحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَهْرِيُّ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالضُّحَّاكُ الْهَمْدَانِيُّ.

أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا، أَنَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ اعْدِلْ؟ قَدْ خِيتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ اعْدِلْ»^(١). فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انْذَنْ لِي فِيهِ أَضْرَبُ عِقْفَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعَهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَخَذَكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَتَرَوُّونَ الْقُرْآنَ، لَا يَجَاوِزُ قَرَأَتِهِمْ، يَمَرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمَرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَفْيِهِ فَلَا

فَلَا يَرَى بَعِيرَةً، وَيَنْظُرُ فِي النَّفْسِ فَلَا يَرَى بَعِيرَةً، وَيَنْظُرُ فِي
الْفُوقِ فَلَا يَرَى بَعِيرَةً.

قال: قال أبو سعيد: وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ، يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ!

(١) قوله (سبأهم التحال): السبأ العلامة وفيها ثلاث لغات: القصر وهو الأنصح وبه جاء القرآن والمدة والثالثة السبأ بزيادة ياء مع المد لا غير والمراد بالتحال خلق الرؤوس وفي الرواية الأخرى «التحلق» واستدل به بعض الناس على كرامة خلق الرأس ولا دلالة فيه وإنما هو علامة لهم والعلامة قد تكون محرام وقد تكون مباح كما قال (آبهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة) ومعلوم أن هذا ليس محرام وقد ثبت في سنن أبي داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم أن رسول الله (رأى صيًّا قد حلق بعض رأسه فقال: إحلّقه كله أو أتركه كله) وهذا صريح في إباحة خلق الرأس لا يحتل تأويلًا قال أصحابنا: حلق الرأس جائز بكل حال لكن إن شق عليه تمهده بالدعن والتشريح استحب حلقه وإن لم يشق استحب تركه.

(٢) قوله (هم شر الخلق أو من أشر الخلق) هكذا هو في كل النسخ أو من أشر بالآلف وهي لغة قليلة والمشهور شر بغير ألف وفي هذا اللفظ دلالة لمن قال بتكفيرهم وتأوله الجمهور أي شر المسلمين ونحو ذلك.

(٣) قوله (يقتلهم أولى الطائفتين إلى الحق) وفي رواية: (تكون أمي فرقتين فتخرج من بينهما مارقة تلى قتلهم أولاهما بالحق) هذه الروايات صريحة في إن عليًّا كان هو المصيب الحق والطائفة الأخرى أصحاب معاوية (كانوا بقاء تناولين وفيه التصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون وهذا منهجنا ومذهب مرافقتنا).

١٥٠- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ (وَهُوَ ابْنُ الْفَضْلِ الْخُدْرِيُّ) (١)، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَمَرُّقُ مَارِقَةٌ، عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ».

(١) هو بضم الحاء المهملة وتشديد الدال بعد الألف نون.

١٥١- () حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ.

قَالَ قَتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ فِي أُمَّيْ فِرْقَتَانِ، فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ، يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ».

١٥٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَمَرُّقُ

مَارِقَةٌ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، قَبْلِي قَتْلُهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ».

١٥٣- () حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَنَا سَعْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ الْجَشْقِيِّ (١).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فِي حَدِيثٍ ذَكَرَ فِيهِ قَوْمًا يَخْرُجُونَ عَلَى فُرْقَةٍ (٢) مُخْتَلِفَةٍ، يَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْحَقِّ.

(١) قوله: (عن الضحاك الجشقي) هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح الراء وكسر القاف وهذا هو الصواب الذي ذكره جميع أصحاب المؤلف والمختلف وأصحاب الأسماء والتواريخ ونقل القاضي عياض عن بعضهم أنه ضبطه بفتح الميم وكسر الراء قال وهو تصحيف كما قال وافقوا على أنه منسوب إلى مشرق بكسر الميم وفتح الراء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة من رواية حرمة وأحمد بن عبد الرحمن.

(٢) ضبطوه بكسر الفاء وضمها.

٤٨- باب التخريض على قتل الخوارج

١٥٤- (١٠٦٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نَجْمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، جَمِيعًا، عَنْ وَكِيعٍ.

قَالَ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ (١)، قَالَ:

قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا حَدَّثَكُمْ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَانَ آخِرَ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ. وَإِذَا حَدَّثَكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خِدْعَةٌ (٢) (٣)، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَسْخَرُجٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ اخْتَدَتْ الْأَسْنَانُ سَهْمَهُ الْأَخْلَامُ» (٤)، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ (٥)، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِينَهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا (٦)، لِمَنْ قَتَلَهُمْ، عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. [إخرجه البخاري: ٣٦١١، ٥٠٥٧، ٦٩٣٠].

(١) هو بفتح الغين المعجمة والفاء.

(٢) وقوله: (خدعة) بفتح الحاء وإسكان الدال على الأنصح ويقال بضم الحاء ويقال خدعة بضم الحاء وفتح الدال ثلاث لغات مشهورات.

(٣) قوله: (وإذا حدثكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة) معناه اجتهد رأيي وقال القاضي: فيه جواز التورية والتعريض في الحرب فكأنه تاول الحديث على هذا.

الْيَدِ، أَوْ مُودِنَ الْيَدِ، أَوْ مُثَدُّونَ الْيَدِ^(١)، لَوْلَا أَنْ تَبَطَّرُوا لَخَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ. قَالَ قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ قَالَ: إِي- وَرَبُّ الْكَعْبَةِ! إِي- وَرَبُّ الْكَعْبَةِ! إِي- وَرَبُّ الْكَعْبَةِ!

(١) هو بفتح العين وهو عبيدة السلماني.

(٢) قوله: (فيهم رجل مخدج اليد أو مودن اليد أو مثدون اليد) أما المخدج فبضم الميم وإسكان الحاء المعجمة وفتح الدال أي ناقص اليد والمودن بضم الميم وإسكان الواو وفتح الدال ويقال بالهمز ويتركه وهو ناقص اليد ويقال أيضاً ودين والمثدون بفتح الميم وناه مثناة ساكنة وهو صغير اليد مجتمعها كثنوة الثدي وهو بفتح الشاء بلا همز وبضمها مع الهمز وكان أصله مثنود فقدمت الدال على النون كما قالوا جبد وجذب وعاث في الأرض وعثاً.

١٥٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ، قَالَ: لَا أَخَذْتُكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، فَذَكَرَ، عَنْ عَلِيٍّ، نَحْوَ خَلِيصِ الثُّوبِ، مَرْفُوعاً.

١٥٦- () حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ابْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ ابْنُ كَهَيْلٍ.

حَدَّثَنِي زَيْدُ ابْنِ وَهْبٍ الْجَنْجِيُّ أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ، الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ.

فَقَالَ عَلِيٌّ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُخْرِجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، يُحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِرُ صَلَاتُهُمْ تَرَاتِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السُّهْمُ مِنَ الرُّمِيَّةِ». لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، لَا تَكُلُّوا، عَنِ الْعَمَلِ، وَأَبَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَصَدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَصِيْدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّوْدِيِّ، عَلَيْهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ، فَتَنْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَعْلَى الشَّامِ وَتَتْرَكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلُقُونَكُمْ فِي ذُرَارِيِّكُمْ وَأُمُورِكُمْ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، فَلَيْتَهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَاءَ الْحَرَامَ، وَأَغَارُوا فِي سَرَحِ النَّاسِ، فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ.

قال سلمة ابن كهيل: فتراني زيدا ابن وهب منزلا، حتى قال: مررتا على قنطرة^(١)، فلما التفتنا وعلسى الخوارج يومئذ

(٤) قوله ﷺ: (أحداث الأسنان سفهاء الأحلام) معناه صغار الأسنان صغار العقول.

(٥) قوله ﷺ: (يقولون من خير قول البرية) معناه في ظاهر الأمر كقولهم لا حكم إلا لله ونظائره من دعائهم إلى كتاب الله تعالى والله اعلم.

(٦) قوله ﷺ: (فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً) هذا تصريح بوجوب قتال الخوارج والبناء وهو إجماع العلماء قال القاضي: أجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبهني متى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد إنذارهم والاعتذار إليهم قال الله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَسِيٍّ حَتَّى تَبْغُوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ لكن لا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم ولا يقتل أسيرهم ولا تباع أموالهم وما لم يخرجوا عن الطاعة ويتصبوا للحرب لا يقتلون بل يوعظون ويتأبون من بدعتهم وباطلهم وهنا كله ما لم يكفروا ببدعتهم فإن كانت بدعة مما يكفرون به جرت عليهم أحكام المرتدين وأما البيعة الذين لا يكفرون فبرثون ويورثون ودمهم في حال القتال حلال وكذا أموالهم التي تلتف في القتال والأصح أنهم لا يضمون أيضاً ما أتلّفوه على أهل العدل في حال القتال من نفس ومال وما أتلّفوه في غير حال القتال من نفس ومال ضمنوه ولا يحمل الانتفاع بشيء من دوابهم وسلاحهم في حال الحرب عتلا وعند الجمهور وجوز أبو حنيفة والله أعلم.

١٥٤- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ نَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٥٤- () حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السُّهْمُ مِنَ الرُّمِيَّةِ».

١٥٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ وَحَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا) قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُثَيْبٍ.

عَنْ ثُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ^(١).

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: ذَكَرَ الْخَوَارِجُ فَقَالَ: فِيهِمْ رَجُلٌ مُخَدِّجٌ

عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، فَقَالَ لَهُمْ: أَلْقُوا الرُّمَاحَ، وَسَلُُّوا سِوْفَكُمْ مِنْ جُفُوبِهَا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ، فَرَجَعُوا فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ^(١). وَسَلُّوا السِّوْفَ، وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ^(٢)، قَالَ: وَقَتِلْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا أَصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ^(٣)، فَقَالَ عَلِيُّ: التَّوَسَّؤُا فِيهِمُ الْمُخَدَّجُ، فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَامَ عَلِيُّ بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: اخْرُؤْهُمْ، فَوَجَدُوهُ يَمَّا يَلِي الْأَرْضَ، فَكَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ، وَبَلَغَ رَسُولُهُ، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عَيْدَةُ السُّلَمَانِيِّ^(٤)، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَا لَسَمِعْتَ هَذَا الْخَبِيرَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِي، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَا حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا، وَهُوَ يَحْلِفُ لَهُ^(٥).

(١) قوله: (فزلي زيد بن وهب منزلاً حتى قال مررتا على قنطرة) هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة وفي نادر منها منزلاً منزلاً مرتين وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين وهو وجه الكلام أي ذكر لي مراحلهم بالجيش منزلاً منزلاً حتى بلغ القنطرة التي كان القتال عندها وهي قنطرة الدبرجان كنا جاء مبيتاً في سنن النسائي وهناك خطبهم على ﷺ وروى لهم هذه الأحاديث والقنطرة بفتح القاف.

(٢) قولهم: (فوحشوا برماحهم) أي رموا بها عن بعد.

(٣) قوله: (شجرهم الناس برماحهم) هو بفتح الشين المعجمة والجيم المخففة أي ملدوها إليهم وطاعنهم بها ومنه التشاجر في الخصومة.

(٤) قوله: (وما أصيب من الناس يؤمئذٍ رجلان) يعني من أصحاب علي وأما الخوارج فقتلوا بعضهم على بعض.

(٥) وقوله: (السلماني) هو يسكان اللام منسوب إلى سلمان جد قبيلة معروفة وهم بطن من مراد قاله ابن أبي داود السجستاني: أسلم عبيدة قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره وسمع عمر وعلياً ابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

(٦) وحاصله أنه استحلف عليها ثلاثاً وإنما استحلفه ليسمع الحاضرين ويؤكد ذلك عندهم ويظهر لهم المعجزة التي أخبر بها رسول الله ﷺ ويظهر لهم أن علياً وأصحابه أولى الطائفتين بالحق وأنهم محقون في قتالهم وغير ذلك مما في هذه الأحاديث من الفوائد.

١٥٧- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الْأَعْلَى، قَالَا: اخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ، وَهُوَ مَعَ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، قَالَ عَلِيُّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أَرِيدُ بِهَا بَاطِلٌ^(١)،

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَفَ نَاسًا، إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ: «يَقُولُونَ الْحَقَّ بِالسِّيْتِمْ لَا يَجُورُ هَذَا، مِنْهُمْ» (وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ) مِنْ ابْغَضَ خَلَقَ اللَّهُ إِلَيْهِ مِنْهُمْ اسْوَدَّ، إِحْدَى يَدَيْهِ طَبِي شَاةً^(٢) أَوْ حَلَمَةً تَذِي^(٣). فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: انظُرُوا، فَتَنظُرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا، فَوَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذِبْتُ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِبَةٍ، فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَأَنَا حَاضِرٌ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَقَوْلِ عَلِيٍّ فِيهِمْ.

رَأَى يُونُسُ فِي رَوَاتِيهِ: قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنْ ابْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ ذَلِكَ الْأَسْوَدَ.

(١) قوله: (قالوا لا حكم إلا لله قال علي: كلمة حق أريد بها باطل) معناه أن الكلمة أصلها صدق قال الله تعالى: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ» لكنهم أرادوا بها الإنكار على علي ﷺ في تحكيمه.

(٢) قوله ﷺ: (إحدى يديه طبي شاة) هو بطاء مهملة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة والمراد به ضرع الشاة وهو فيها عجاز واستعارة إنما أصله للكلبة والسباع قال أبو عبيد: ويقال أيضاً للنوات الحافر ويقال للشاة ضرع وكذا للبقرة ويقال للناقة خلف وقال أبو عبيد: الأخلاف للنوات الأخفاف والأطلاف وقال المروزي: يقال في ذات الحنف والظلف خلف وضرع.

٤٩ - باب الخوارج شر الخلق والخليفة

١٥٨- (١٠٦٧) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الصَّامِتِ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي (أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي) قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِرُ حَلَاقِمَهُمْ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السُّهُمُ مِنَ الرُّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ».

فَقَالَ ابْنُ الصَّامِتِ: فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْغِفَارِيَّ، أَخَا الْحَكَمِ الْغِفَارِيَّ، قُلْتُ: مَا حَدِيثٌ سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ: كَذَا وَكَذَا؟ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْخَبِيرَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٥٩- (١٠٦٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو^(١)، قَالَ:

سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ: هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ (وَأَشَارَ يَدَيْهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ) «قَوْمٌ

يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ بِلِسَانِهِمْ لَا يَعْلَمُونَ تَرَائِيَهُمْ، يَمُرُقُونَ مِنَ الدِّينِ
كَمَا يَمُرُقُ السُّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ». [إخرجه البخاري: ١٩٣٤].

(١) قوله: (عن يسير بن عمرو) وفي الرواية الأخرى: (أسير بن عمرو) وهو هو بضم المثناة من تحت وفتح السين المهمله والشاني مثله إلا أنه بهمزة مضمومة وكلاهما صحيح يقال يسير واسير.

١٥٩- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا
سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: يَخْرُجُ مِنْهُ أَقْوَامٌ.

١٦٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا،
عَنْ يَزِيدَ.

قال أبو بكر: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ الْقَوَّامِ بْنِ
خَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَسِيرِ بْنِ عَمْرٍو.

عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَتِيهُ قَوْمٌ قِيلَ
الْمَشْرِيقِ» مُحَلَّقَةٌ رُؤُوسُهُمْ».

(١) قوله ﷺ: (يتيه قوم قبل المشرق) أي يذهبون عن الصواب
وعن طريق الحق يقال تاه إذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق والله أعلم.

٥٠- باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ

وَعَلَى آلِهِ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ ذَوْنِ غَيْرِهِمْ

١٦١- (١٠٦٩) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ،

حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) سَمِعَ أَبَا
هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ تَمْرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ،
فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ كَيْفٌ»، أَرَمَ بِهَا، أَمَا
عَلِمْتَ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟» [إخرجه البخاري: ١٤٨٥، ١٤٩١، ٣٠٧٢].

(١) قال القاضي: يقال كخ كخ بفتح الكاف وكسرهما وتسكين الخاء
ويجوز كسرهما مع التوين وهي كلمة يزجر بها الصبيان عن المستقلات
فيقال له كخ أي اتركه وأرم به قال الداودي هي عجمية معربة بمعنى بشس
وقد أشار إلى هذا البخاري بقوله في ترجمة باب من تكلم بالفارسية
والرطانة وفي الحديث: أن الصبيان يوقون ما يوقاه الكبار وتمنع من تعاطيه
وهذا واجب على الولي.

(٢) قوله ﷺ: (أما علمت أنا لا نأكل الصدقة) هذه اللفظة تقال في
الشيء الواضح التحريم ونحوه وإن لم يكن المخاطب علما به وتقديره عجب
كيف خفى عليك هذا مع ظهور تحريم الزكاة على النبي ﷺ وعلى آله
وهم بنو هاشم وبنو المطلب؟ هذا مذهب الشافعي وموافقه أن آله ﷺ هو
بنو هاشم وبنو المطلب وبه قال بعض المالكية وقال أبو حنيفة ومالك هم
بنو هاشم خاصة قال القاضي: وقال بعض العلماء: هم قریش كلها وقال
أصبح المالكي هم بنو قصي دليل الشافعي أن رسول الله ﷺ قال: (إن بني

هاشم وبنو المطلب شيء واحد) وقسم بينهم سهم ذوي القربى وأما صدقة
التطوع فللشافعي فيها ثلاثة أقوال أصحابها أنها تحرم على رسول الله ﷺ
وتحل لآله والثاني تحرم عليه وعليهم والثالث تحل له ولهم وأما موالى بنى
هاشم وبنو المطلب فهل تحرم عليهم الزكاة؟ فيه وجهان لأصحابنا
أصحابنا تحرم للحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا حديث أبي رافع
والثاني تحل وبالتحريم قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين وبعض المالكية:
وبالإباحة قال مالك وإدعى ابن بطال المالكي أن الخلاف إنما هو في موالى
بنى هاشم وأما موالى غيرهم فتباح لهم بالإجماع وليس كما قال بل الأصح
عند أصحابنا تحريمها على موالى بنى هاشم وبنو المطلب ولا فرق بينهما
والله أعلم.

١٦١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
وَقَالَ: «أَنَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ».

١٦١- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
جَعْفَرٍ (ح) ..

و حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ
شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

كَمَا قَالَ ابْنُ مُعَاذٍ: «أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

(١) قوله ﷺ: (إنا لا نأكل لنا الصدقة) ظاهره تحريم صدقة الفرض
والنفل وفيهما الكلام السابق.

١٦٢- (١٠٧٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا
ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ
حَدَّثَهُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَنْقَلِبُ
إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، ثُمَّ أَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا،
ثُمَّ أَحْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً، فَأَلْقِيهَا».

(١) فيه تحريم الصدقة عليه ﷺ وأنه لا فرق بين صدقة الفرض
والتطوع؛ لقوله ﷺ: (الصدقة) بالالف واللام وهي تعم النوعين ولم يقل
الزكاة وفيه استعمال الورع لأن هذه التمرة لا تحرم بمجرد الاحتمال لكن
الورع تركها.

١٦٣- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
ابْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ
أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى
أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي (أَوْ فِي بَيْتِي) فَأَرْفَعُهَا

لَاكُلَّهَا، ثُمَّ اخْتَصَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً (أَوْ مِنْ
الْصَّدَقَةِ). فَأَلْقِيَهَا». (إخرجه البخاري: ٢٤٣٢، ٢٠٥٥، مطلقاً).
١٦٤- (١٠٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ،
عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ.
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ ثَمَرَةً، فَقَالَ: «لَوْلَا
أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَاكُلَّهَا»^(١). (إخرجه البخاري: ٢٠٥٥، ٢٤٣١،
٢٤٣٢، مطلقاً).
(١) فيه استعمال الورع كما سبق وفيه أن الثمرة ونحوها من عقرات
الأموال لا يجب تعريفها بل يباح أكلها والتصرف فيها في الحال لأنه ﷺ
إنما تركها خشية أن تكون من الصدقة لا لكونها لقطة وهذا الحكم متفق
عليه وعلمه أصحابنا وغيرهم بأن صاحبها في العادة لا يطلبها ولا يبقى له
فيها مطمع والله أعلم.

١٦٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ
زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ.
حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِثَمَرَةٍ
بِالطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَاكُلَّهَا».

١٦٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا:
حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ.
عَنْ أَنَسِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ ثَمَرَةً فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ
صَدَقَةً لَاكُلَّهَا».

٥١ - باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة

١٦٧- (١٠٧٢) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ اسْمَاعِيلَ
الضَّبْعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ تَوْفَلٍ ابْنَ الْحَارِثِ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَدَّثَهُ،
أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ ابْنَ رَبِيعَةَ ابْنَ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ قَالَ:
اجْتَمَعَ رَبِيعَةُ ابْنُ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،
فَقَالَا: وَاللَّهِ! لَوْ بَعَثْنَا هَذَيْنِ الْغُلَامَيْنِ (قَالَا لِي وَلِلْفَضْلِ ابْنِ
عَبَّاسٍ) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَاهُ، فَأَمَرَهُمَا عَلَى هَذِهِ
الصَّدَقَاتِ، فَأَذِيَا مَا يُؤْذِي النَّاسَ، وَأَصَابَا مِمَّا يُصِيبُ النَّاسَ!

قال: فَبَيْنَمَا هُمَا فِي ذَلِكَ جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ،
فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا، فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَا
تَفْعَلَا، فَوَاللَّهِ! مَا هُوَ بِفَاعِلٍ، فَاتَّحَاهُ^(١) رَبِيعَةُ ابْنُ الْحَارِثِ
فَقَالَ: وَاللَّهِ! مَا تَصْنَعُ هَذَا إِلَّا نَفَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنَا^(٢)، فَوَاللَّهِ!

(١) هو بالحاء ومعناه عرض له وقصده.

(٢) قوله: (ما تفعل هذا إلا نفاسة منك علينا) معناه حسداً منك

لنا.

(٣) هو بكسر الفاء أي ما حسدناك ذلك.

(٤) قوله ﷺ: (أخرجنا ما تصرون) هكذا هو في معظم الأصول
ببلادنا وهو الذي ذكره المروزي والمازري وغيرهما من أهل الضبط تصرون
بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وبعدها راء أخرى ومعناه تجمعانه في
صدورهما من الكلام وكل شيء جمعه فقد صررته ووقع في بعض النسخ
تصرون بالسين من السر أي ما تقولانه لي سرا وذكر القاضي عياض فيه
أربع روايات هاتين الثنتين والثالثة تصردان بإسكان الصاد وبعدها دال
مهملة معناه ماذا ترفعان إلي قال: وهذه رواية السمرقندي والرابعة تصوران
بفتح الصاد ويوأو مكسورة قال وهكذا ضبطه الحميدي قال القاضي:
وروايتنا عن أكثر شيوخنا بالسين واستبعد رواية الدال والصحيح ما قلناه
عن معظم نسخ بلادنا ورجحه أيضاً صاحب المطالع فقال الأصوب
تصرون بالصاد والرائين.

(٥) قوله: (قد بلغنا النكاح) أي الحلم كقوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغوا

النكاح﴾.

(٦) قوله: (وجعلت زينب تلعب إلينا من وراء الحجاب) هو بضم
التاء وإسكان اللام وكسر الميم ويجوز فتح التاء والميم يقال ألعب ولعب إذا
أشار بثوبه أو يده.

(٧) قوله ﷺ: (لعبد المطلب بن ربيعة والفضل بن عباس وقد سألاه العمل على الصدقة بتصيب العامل: (إن الصدقة لا تنبى لآل محمد) دليل على أنها محرمة سواء كانت بسبب العمل أو بسبب الفقر والمسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية وهذا هو الصحيح عند أصحابنا وجوز بعض أصحابنا لبني هاشم وبني المطلب العمل عليها بسهم العامل لأنه إجارة وهذا ضعيف أو باطل وهذا الحديث صريح في رده.

(٨) قوله ﷺ: (إنما هي أوساخ الناس) تنبيه على العلة في تحريمها على بني هاشم وبني المطلب وأنها لكرامتهم وتزويجهم من الأوساخ ومعنى أوساخ الناس أنها تطهر لأموالهم ونفوسهم كما قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ فهي كفسالة الأوساخ.

(٩) قوله ﷺ: (أصدق عنهما من الخمس) يحتمل أن يريد من سهم ذوي القربى من الخمس لأنهما من ذوي القربى ويحتمل أن يريد من سهم النبي ﷺ من الخمس.

١٦٨- () حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ نَوْفَلٍ الْهَاشِمِيِّ، أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ ابْنَ رَبِيعَةَ ابْنَ الْحَارِثِ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَاهُ رَبِيعَةَ ابْنَ الْحَارِثِ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالْعَبَّاسِ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَا لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ ابْنِ رَبِيعَةَ وَلِلْفَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَسَاقُ الْحَدِيثِ يَنْخُو حَدِيثَ مَالِكٍ، وَقَالَ فِيهِ: فَأَلْقَى عَلَيَّ رِدَائَهُ ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَرَمِ^(٢)، وَاللَّهِ! لَا أُرِيمُ مَكَانِي^(٣) حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمَا ابْنَاكُمَا^(٤)، بِخَوَرٍ مَا بَعَثْنَا^(٥) بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٦) أما محمية فبجيم مفتوحة ثم جاء مهملة ساكنة ثم ميم أخرى مكسورة ثم باء مخففة.

(٧) ولما جزم فبجيم مفتوحة ثم زاي ساكنة ثم همزة هذا هو الأصح قال القاضي: هكذا تقوله ﷺ: عامة الحفاظ وأهل الإتيان ومعظم الرواة وقال عبد الغني بن سعيد: يقال جزى بكسر الزاي. يعني وبالياء وكذا وقع في بعض النسخ في بلادنا قال القاضي: وقال أبو عبيد: هو عندنا جز مشدد الزاي.

(٨) وأما قوله: (وهو رجل من بني أسد) فقال القاضي: كذا وقع والمفوظ أنه من بني زبيد لا من بني أسد.

٥٢- باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ولبنی هاشم

وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، وَإِنْ كَانَ الْمُهْدِي مَلَكَهَا بِطَرِيقِ الصَّدَقَةِ وَبَيَّنَّ أَنْ الصَّدَقَةَ، إِذَا قَبَضَهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ، زَالَ عَنْهَا وَصَفُ الصَّدَقَةِ، وَحَلَّتْ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ كَانَتْ الصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ.

١٦٩- (١٠٧٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ، ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ الْمُبَارِقِ^(١)، قَالَ:

إِنَّ جُوزَيْرَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ: «هَلْ مِنْ طَعَامٍ». قَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عِنْدَنَا طَعَامٌ إِلَّا عَظْمٌ مِنْ شَاةٍ أَعْطَيْتُهُ مَوْلَاتِي مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «قُرْبِي»، فَقَدْ بَلَغْتَ مَجْلَهَا^(٢).

(١) هو بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة.

(٢) قوله في لحم الشاة الذي أعطيته مولاة جويزية من الصدقة: (

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ لَنَا: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لآلِ مُحَمَّدٍ». وَقَالَ أَيْضاً: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُوا لِي مَخِيَّةً^(١) بَنَ جَزْءٍ^(٢)». وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ^(٣) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَخْمَاسِ.

(١) هكذا وقع في مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب وسبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزمري أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل وكلاهما صحيح والأصل هو رواية مالك ونسبه في رواية يونس إلى جده ولا يتبع ذلك قال النسائي: ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن مالك إلا جويرية بن أسماء.

(٢) قوله عن علي ﷺ: (وقال أنا أبو حسن القرم) هو بتزوين حسن وأما القرم فالبراء مرفوع وهو السيد وأصله فحل الإبل قال الخطابي: معناه المقدم في المعرفة بالأمر والراي كالفحل هذا أصح الأوجه في ضبطه وهو المعروف في نسخ بلادنا والثاني حكاه القاضي أبو الحسن القرم بالواو بإضافة حسن إلى القرم ومعناه عالم القوم وفو رأيهم والثالث حكاه القاضي

حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ^(١)، كَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا، وَتُهْدِي لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَكُمْ هَدِيَّةٌ، فَكُلُّوهُ». [إخرجه البخاري: ٢٥٧٨، ٥٠٩٧، ٥٢٧٩].

(١) قوله: (كان في بريرة ثلاث قضيات) فذكر منها قوله ﷺ: (هو عليها صدقة ولكم هدية) ولم يذكر هنا الثانية والثالثة وهما الولاء لمن أعتق وتخييرها في فسخ النكاح حين اعتقت تحت عبد وسياتي بيان الثلاث مشروحة إن شاء الله تعالى في كتاب النكاح.

١٧٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

١٧٣- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْبَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ ذَلِكَ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ».

١٧٤- (١٠٧٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاؤٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَبَعَثْتُ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا بِشِيءٍ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَائِشَةَ قَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنْ نَسِيَّةً بَعَثْتُ إِلَيْنَا^(١) مِنَ الشَّأِءِ الَّتِي بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْهَا، قَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا». [إخرجه البخاري: ١١٤٤٦، ١١٤٩٤، ٢٥٧٩].

(١) قولها: (إلا أن نسية بعثت إلينا) هي نسية بضم النون وفتح السين المهملة وإسكان الياء ويقال فيها أيضاً نسية بفتح النون وكسر السين وهي أم عطية.

٥٣ - باب قبول النسي الهديّة ورّدّه الصدقة

١٧٥- (١٠٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ (يعني ابن مسلم)، عَنْ مُحَمَّدٍ (وهو ابن زياد).

قريبه فقد بلغت عليها) هو بكسر الحاء أي زال عنها حكم الصدقة وصارت حلالاً لنا وفيه دليل للشافعي وموافقه أن لحم الأضحية إذا قبضه المتصدق عليه وسائر الصدقات يجوز لقابضها بيعها ويحل لمن أهداها إليه أو ملكها منه بطريق آخر وقال بعض المالكية: لا يجوز بيع لحم الأضحية لقابضها.

١٦٩- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٧٠- (١٠٧٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ^(١)، عَنْ أَنَسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ.

سَمِعَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَهْدَتْ بَرِيرَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَحْماً تُصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ». [إخرجه البخاري: ١١٤٩٥، ٢٥٧٧].

(١) قوله: (كلاهما عن شعبة عن قتادة عن أنس) ثم قال في الطريق الآخر: (حدثنا شعبة عن قتادة سمع أنس بن مالك) فيه التنبيه على انتقاء تليس قتادة لأنه عنن في الرواية الأولى وصرح بالسماع في الثانية وقد سبق مرات أن المدلس لا يمتنع بعننه إلا أن يثبت سماعه لذلك الحديث من ذلك الشيخ من طريق آخر فبه مسلم رحمه الله تعالى على ذلك.

١٧١- (١٠٧٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ: وَأَتَى^(١) النَّبِيَّ ﷺ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقِيلَ: هَذَا مَا تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ». [إخرجه البخاري: ١١٤٤٣، ٢٥٣٦، ٢٥٣٨٤، ١٧١٧، ١٧٥١، ١٧٥٤، ١٧٥٨٤].

(١) قوله: (عن الأسود عن عائشة وأتى النبي ﷺ بلحم بقرة). هكذا هو في كثير من الأصول المعتمدة أو أكثرها وأتى بالواو وفي بعضها أتى بغير واو وكلاهما صحيح والروا عاطفة على بعض من الحديث لم يذكره هنا.

١٧٢- () حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا:

لم يمنعوا منه وقد أمرنا به في التشهد وغيره قال الشيخ أبو محمد الجويني من أئمة أصحابنا: السلام في معنى الصلاة ولا يفرد به غير الأنبياء لأن الله تعالى قرن بينهما ولا يفرد به غائب ولا يقال قال فلان عليه السلام وأما المخاطبة به لحي أو ميت فسنة فيقال السلام عليكم أو عليك أو سلام عليك أو عليكم والله أعلم.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ، إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ، سَأَلَ عَنْهُ، فَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ أَكَلْ مِنْهَا، وَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ، لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا^(١). [أخرجه البخاري: ٢٥٧٦].

(١) فيه استعمال الورع والفحص عن أصل المأكول والمشرب.

٥٤- باب الدعاء لمن أتى بصدقة

١٧٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «صَلِّ عَلَيْهِمْ».

١٧٦- (١٠٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي أَوْفَى (ج).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو (وَهُوَ ابْنُ مُرَّةٍ).

٥٥- باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً
١٧٧- (٩٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ج).
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (ج).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَنَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ! صَلِّ عَلَيْهِمْ». فَأَتَاهُ أَبِي، أَبُو أَوْفَى بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ! صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^(١). [أخرجه البخاري: ١٤٩٧، ٤١٩٦، ١٣٣٢، ١٣٥٩].

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَبْدُ الْأَعْلَى، كُلُّهُمْ، عَنْ دَاوُدَ (ج).
وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

(١) هذا الدعاء وهو الصلاة إمتثال لقول الله عز وجل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ومذهبنا المشهور ومذهب العلماء كافة أن الدعاء لدافع الزكاة سنة مستحبة ليس بواجب وقال أهل الظاهر هو واجب وبه قال بعض أصحابنا حكاه أبو عبد الله الحناضي بإحسان المهمة واعتمدوا الأمر في الآية قال الجمهور: الأمر في حقنا للندب لأن النبي ﷺ يعث معاذاً وغيره لأخذ الزكاة ولم يأمرهم بالدعاء وقد يجيب الآخرون بأن وجوب الدعاء كان معلوماً لهم من الآية الكريمة وأجاب الجمهور أيضاً بأن دعاء النبي ﷺ وصلاته سكن لهم بخلاف غيره واستحب الشافعي في صفة الدعاء أن يقول آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت وأما قول الساعي: اللهم صل على فلان فكرهه جمهور أصحابنا: وهو مذهب ابن عباس ومالك وابن عيينة وجماعة من السلف وقال جماعة من العلماء ويجوز ذلك بلا كراهة لهذا الحديث قال أصحابنا لا يصلي على غير الأنبياء إلا تبعاً لأن الصلاة في لسان السلف مخصوصة بالأنبياء صلاة الله وسلامه عليهم كما أن قولنا عز وجل مخصوص بالله سبحانه وتعالى فكما لا يقال محمد عز وجل وإن كان عزيزاً جليلاً لا يقال: أبو بكر ﷺ وإن صح المعنى.

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمُ الْمُسَدِّقُ فَلْيَصْطِرْ عَنْكُمْ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ»^(١).

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتاكم المصدق فليصبر عنكم وهو عنكم راضٍ) المصدق الساعي ومقصود الحديث الوصاية بالسعادة وطاعة ولاية الأمور وملاطفتهم وجمع كلمة المسلمين وصلاح ذات البين وهذا كله ما لم يطلب جوراً فإذا طلب جوراً فلا موافقة ولا طاعة لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس في صحيح البخاري: (فمن سألنا على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط) واختلف أصحابنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم: (فلا يعط) فقال أكثرهم: لا يعطى الزيادة بل يعطى الواجب وقال بعضهم: لا يعطيه شيئاً أصلاً لأنه يفسد بطلب الزيادة وينعزل فلا يعطى شيئاً والله أعلم.

واختلف أصحابنا في النهي عن ذلك هل هو نهى تنزيه أم محرم أو مجرد أدب؟ على ثلاثة أوجه الأصح الأشهر أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار لأهل البدع وقد نهينا عن شعارهم والمكروه هو ما ورد فيه نهى مقصود.

واتفقوا على أنه يجوز أن يجعل غير الأنبياء تبعاً لهم في ذلك فيقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وفريته وأتباعه لأن السلف